أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
4 مايو 2026م
17 ذو القعدة 1447هـ
78

وكر الإسلاميين يتصدّع

تشهد منظمة الدعوة الإسلامية أزمة متصاعدة تُعدّ الأخطر في تاريخها، إذ تتلاحق الإقالات والاستقالات داخل هياكلها القيادية، في مشهد يعكس صراعاً محتدماً على الشرعية والقرار، ويتجاوز الخلافات الإدارية ليمتد إلى تباين عميق في الرؤى حول طبيعة دورها وارتباطاتها، ما يضعها أمام منعطف حاسم قد يفضي إلى إعادة تشكيلها أو انزلاقها نحو التفكك.

عسكـــرة الاعـــلام

يأتي اليوم العالمي لحرية الصحافة هذا العام والسودان يمرّ بلحظة بالغة التعقيد والحساسية، تتقاطع فيها مأساة الحرب مع تطلعات واسعة لدى أبناء وبنات الشعب نحو السلام والعدالة والديمقراطية واستعادة الدولة على أسس جديدة، وفي مثل هذه اللحظات المفصلية، لا تبدو حرية الصحافة ترفاً نظرياً أو مطلباً مهنياً محدود الأثر، بل تتحول إلى شرط جوهري لأي أفق للنجاة الوطنية، وإلى خط الدفاع الأول عن الحق في الحياة والمعرفة معاً.

في هذا السياق، يبرز المعنى العميق لشعار هذا العام الذي يؤكد حقيقة بسيطة لكنها حاسمة: لا يمكن بناء سلام مستدام في غياب إعلام حر، مستقل، وقادر على كشف الحقيقة وصونها. فالحروب لا تُخاض بالسلاح وحده، بل أيضاً بالرواية، وبالقدرة على تشكيل الوعي العام، وتحديد ما يُقال وما يُخفى، ومن يُسمع ومن يُقصى. ومن دون فضاء إعلامي مهني، تصبح الحقيقة نفسها ساحة نزاع، ويغدو المجتمع أسيراً لدوائر التضليل والاستقطاب

وتأتي هذه المناسبة فيما تواصل نقابة الصحفيين السودانيين ترسيخ حضورها كصوت مهني ومدني مدافع عن حرية التعبير في أحلك الظروف. وقد تزامن هذا العام مع تكريم دولي لافت للنقابة بمنحها جائزة حرية الصحافة من اليونسكو لعام 2026، وهو تكريم يتجاوز البعد الرمزي ليعكس اعترافاً بمعاناة الصحفيين السودانيين وصمودهم في مواجهة بيئة شديدة الخطورة.

لكن هذا الاعتراف الدولي، رغم أهميته، لا يكتمل معناه إلا إذا وُضع في سياقه الحقيقي: سياق مهنة تُمارس تحت القصف والاعتقال والتهديد والتهجير، حيث دفع الصحفيون والصحفيات السودانيون ثمناً باهظاً لالتزامهم بنقل الحقيقة. لقد فقد السودان عشرات الصحفيين، وتعرض المئات لانتهاكات موثقة شملت الاعتقال والملاحقة ومصادرة المعدات وإغلاق المؤسسات الإعلامية، في مشهد يعكس حجم الاستهداف الممنهج للمجال العام

إن هذه الانتهاكات لا تمثل اعتداءً على أفراد فقط، بل هي اعتداء مباشر على حق المجتمع بأسره في المعرفة. فكل صحفي يُقتل أو يُعتقل أو يُجبر على الصمت، تُنتزع معه مساحة من الحقيقة، وتُترك فجوة في الوعي العام لا يملؤها سوى التضليل أو الصمت القسري.

و هنا، لابد أن نشير الى تأكيد نقابة الصحلفيين بأن ملف الصحفيين المعتقلين والمختفين قسرياً يظل أولوية عاجلة، وأن الكشف عن مصيرهم والإفراج عنهم دون شروط هو التزام قانوني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل. وشددت على ضرورة تمكين آليات مستقلة من الوصول إلى أماكن الاحتجاز، وضمان سلامة جميع المحتجزين، ووقف كل أشكال الاستهداف المرتبط بالعمل الإعلامي.

في المقابل، فإن أي مسار نحو السلام أو الانتقال السياسي في السودان لا يمكن أن ينجح دون إعادة الاعتبار لدور الإعلام بوصفه جزءاً من البنية التحتية للسلام ذاته، وليس مجرد ناقل للأحداث. فالإعلام المهني هو الذي يبني الجسور بين المكونات الاجتماعية، ويكافح خطاب الكراهية، ويمنع احتكار الحقيقة، ويُسهم في خلق حد أدنى من الثقة الضرورية لأي تسوية سياسية مستدامة.

إن الحرب الجارية لم تكتفِ بتدمير البنى المادية، بل امتدت لتصيب المجال العام في جوهره، حيث تآكلت مساحات النقاش الحر، وتعرض الصحفيون لمحاولات مستمرة للتوظيف السياسي أو الإخضاع أو التهديد. وفي مثل هذا السياق، تصبح عسكرة الإعلام خطراً مضاعفاً، لأنها لا تطيل أمد الصراع فحسب، بل تعمّق الانقسام الاجتماعي وتؤجل فرص المصالحة.

إن المطلوب اليوم ليس فقط وقف الانتهاكات، بل بناء بيئة إعلامية جديدة تقوم على الحماية القانونية والميدانية للصحفيين، وإنشاء آليات تحقيق مستقلة في الجرائم المرتكبة ضدهم، وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان الحق الكامل في الوصول إلى المعلومات، واحترام استقلالية المؤسسات الإعلامية دون تدخل أو وصاية.

لكن الدفاع عن حرية الصحافة لا ينفصل عن مسؤوليتها أيضاً. فالصحافة التي يتطلبها السودان اليوم هي صحافة مهنية دقيقة، تضع الحقيقة فوق الانحياز، وترفض الانجرار إلى خطاب التحريض أو إعادة إنتاج الكراهية. ففي مجتمع مثقل بالانقسام والعنف، تصبح الكلمة مسؤولية مضاعفة، وقد تكون فاصلاً بين التهدئة والانفجار.

إن بناء مستقبل يسوده السلام لا يمكن أن يتحقق عبر الاتفاقات المغلقة وحدها، بل عبر فضاء عام مفتوح تُناقش فيه الحقائق بشفافية، وتُسمع فيه كل الأصوات، وتُصان فيه كرامة المهنة. فلا سلام بلا حقيقة، ولا حقيقة بلا صحافة حرة

وإذا كان تكريم اليونسكو للنقابة يحمل دلالة رمزية مهمة، فإنه في الوقت ذاته يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية أخلاقية واضحة: حماية الصحفيين السودانيين، ودعم استقلال الإعلام، ومساءلة كل من يثبت تورطه في انتهاك حرية التعبير أو استهداف العاملين في هذا المجال.

في هذا اليوم، لا نحتفي بحرية الصحافة بوصفها شعاراً احتفالياً، بل ندافع عنها باعتبارها شرطاً لبقاء المجتمع نفسه. فالمعركة اليوم ليست فقط على الأرض أو في السياسة، بل على الحقيقة ذاتها. وفي السودان، حيث تتداخل الحرب مع أسئلة المصير، تبقى الصحافة الحرة أحد آخر خطوط الدفاع عن إمكانية المستقبل.

لن يكون هناك سلام مستدام دون إعلام حر، ولن يكون هناك إعلام حر دون حماية شجاعة لمن يحملون الكاميرا والقلم في وجه الخطر.

وجهات نظر

البرهان.. مسترنو — حيدر المكاشفي 13

السودان بين جدلية الحرب والسلام
تأملات في مصير الدولة المدنية — الهادي الشواف 32

المشتركة.. تحالف المصالح الذي
أجهض الثورة السودانية — إبراهيم هباني 35

القطاع المصرفي السوداني
الاختلالات البنيوية، المعابر الدولية،
وخريطة طريق الإصلاح — إبراهيم هباني 43

إعادة ترتيب السلطة ومخاض التسوية
إلى أين تمضي بورتسودان؟ — حاتم ايوب ابوالحسن 58

جيال السودان وإهمال التعليم — عثمان يوسف خليل 60

نتخب سلك رئيساً — د. كمال الشريف 75

حكاية من بيتي (33)
اللشيـــول — محمد أحمد الفيلابي 77

شليل وبنو... — يوسف الغوث 80

فاروق سليمان..ثوبريون ولكن؟ — السر السيد 86

جالســا فى النجــم

شعر/ خالد عمر 89

الغلاف

مجزرة «آل كيكل» من الفاعل؟
«الكاهلي زيدان» تدفن قتلاها وتفتح قمقم الاسئلة — 04

الطيران المُسيّر
يفتك بالمدنيين في الأبيض — 16

حـرب الوقـود:
كيف أعاد اضطراب هرمز تشكيل الصراع في السودان؟ — 19

استخدم الملك تشارلز «القوة الناعمة والسرية» للعائلة المالكة في واشنطن — 27

أكثر من 100 ألف نازح في النيل الأزرق يواجهون كارثة إنسانية وشيكة — 37

الخرطوم تكابد خطر الألغام غير المنفجرة — 40

مسلح يهز هيبة الخدمة السرية.. وواشنطن تتهرب من التحقيق — 50

تاج السر أحمد..
الرائد السوداني الذي أعاد صياغة الحداثة من أروقة الكلية الملكية — 54

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

أسبوعية سياسية شاملة

مجزرة «آل كيكل» من الفاعل؟

«الكاهلي زيدان» تدفن قتلاها وتفتح قمقم الاسئلة

ملخص

تحوّلت القرية الهادئة تدريجياً إلى مساحة مشحونة بالقلق، حيث بدأت مظاهر غريبة في الظهور مثل التحركات المسلحة وتبدل سلوك بعض السكان. هذا التوتر الصامت مهّد لحدث كبير، جعل المكان ينتقل من الهامش إلى قلب الاهتمام.

في يوم الحادث، اجتمع عدد من أفراد عائلة كيكل بشكل طبيعي، قبل أن يتعرض المنزل ليلاً لقصف عنيف ومفاجئ يُعتقد أنه نُفذ بصواريخ أو طائرات مسيّرة. أسفر الهجوم عن مقتل نحو 12 شخصاً من العائلة، بينهم نساء وأطفال، في ضربة بدت دقيقة ومكثفة وكأنها تهدف إلى محو المكان بالكامل وليس مجرد استهداف جزئي.

حول الجهة المسؤولة، لا توجد رواية مؤكدة، لكن الاتهامات تتوزع بين عدة أطراف. هناك من يرجّح تورط قوات الدعم السريع بسبب خلافات سابقة مع أبو عاقلة كيكل، بينما تشير فرضيات أخرى إلى صراعات داخلية أو حتى طرف ثالث يسعى لإشعال التوتر. العامل المشترك في كل السيناريوهات هو وجود معلومات دقيقة سابقة عن الهدف.

العملية لم تكن عشوائية، بل مخططة بعناية وتعتمد على اختراق أمني أو معلومات من داخل الدائرة القريبة. لذلك يبقى السؤال مفتوحاً: من نفّذ الهجوم فعلاً؟ الإجابة ليست فقط في السلاح المستخدم، بل في الجهة التي امتلكت المعلومة واستفادت من نتائج الضربة، وسط واقع حرب معقد تتداخل فيه المصالح والولاءات.

تحوّل المنزل الذي كان بالأمس مأوىً عادياً... إلى نقطةٍ معتمة في جسد القرية.»

أفق جديد

تحوّل المنزل الذي كان بالأمس مأوىً عادياً، سقفه من القش وجدرانه من الطين، إلى نقطةٍ معتمة في جسد القرية، كأنما انغرست فيها شوكة لا تُرى ولكن يُحَسُّ وجعها في كل بيت. لم يعد مجرد منزل؛ صار علامةً على اختلال الميزان، ومركزاً لصوتٍ خافت يتضخم في صدور الناس ولا يجد طريقه إلى العلن.

هناك، عند ذلك الباب الذي لم يكن يُغلق يوماً، صارت الحراسة مشددة، والوجوه غريبة، والنظرات حادة كالسكاكين. سيارات الدفع الرباعي تأتي وتغادر، تثير الغبار وتترك خلفها صمتاً أثقل من الغبار نفسه، كل حركة فيها تحمل معنى، وكل صمتٍ فيها يُخفي ما هو أخطر من الكلام.

الكبار في القرية يشيحون بوجوههم، لا لأنهم لا يرون، بل لأن الرؤية نفسها أصبحت عبئاً، يعرفون أن تلك الحركة غير الطبيعية ليست عابرة، وأن شيئاً ما سيحدث في العتمة، الخوف صار سيد المجالس، والصمت صار لغة النجاة الوحيدة، أما الصبية الذين أُغروا بالمال والسلطة، فقد تبدلت ملامحهم سريعاً؛ لم يعودوا أولئك الذين يركضون حفاة خلف قطعان الإبل، بل صاروا ظلاً ثقيلاً يحمل السلاح، يتكلم بلغة القوة وحدها، ويعيد رسم حدود الهيبة والخوف في كل أرجاء المكان

في «الكاهلي زيدان»، لم يتغير شيء... هكذا يبدو من بعيد، الشمس تشرق كما هي، والأذان يُرفع في مواعيده، والأطفال يضحكون في الطرقات. لكن تحت هذا الإيقاع المألوف، كان شيءٌ آخر يتكوّن ببطء، شيء يشبه العاصفة حين تبدأ همساً قبل أن تصير هديراً لا يُحتمل.

اختلفت الروايات حول تسمية القرية بـ«الكاهلي زيدان»، كما تختلف الحكايات حين تُروى على ضوء السمر أو في ظلال الخوف. فثمة من يرد الاسم إلى راعٍ غريب استقر في تخومها، عاش بين أهلها حتى صار منهم، ثم واروه التراب في أرضها فحملت اسمه كنوع من الوفاء الصامت. وآخرون يقولون إن التسمية تعود إلى رجلٍ كان صديقاً لجد كيكل، أحد المؤسسين الأوائل، فالتصق الاسم بالمكان كما تلتصق الذاكرة بالتفاصيل الصغيرة التي لا يلتفت إليها أحد. لكن، غضّ النظر عن أصل الحكاية، فإن القرية التي ظلت لسنوات بعيدة عن ضجيج العالم، خرجت فجأة من هامش الجغرافيا إلى صدارة المشهد، لأنها أنجبت وترعرع فيها أبو عاقلة كيكل؛ الرجل الذي كُتب على يديه أن تنقلب سكينة المكان إلى توتر دائم، وأن تتحول تلك البقعةُ الوادعة من إيقاعها البطيء إلى قلب حدثٍ متسارع لا يشبهها. لم تعد «الكاهلي زيدان» مجرد قريةٍ تُذكر في سياق الحنين أو البساطة، بل صارت اسماً يُتداول في نشرات الأخبار، محمّلاً بثقل الأسئلة وقلق المصير.

يوم دام

الوضع في القرية بلغ حدّاً لا يُحتمل من التوتر؛ كل الوجوه مألوفة، وكل الأسماء معروفة، لكن الشك تسلل إلى القلوب حتى صار كأنه فردٌ جديد في كل بيت. لم يعد الناس يسلّمون كما كانوا، ولا يطمئنون كما اعتادوا، بل صارت النظرات مُحمّلة بأسئلةٍ لا تُقال، وترقّب يثقل الهواء نفسه. في تلك الأجواء المشدودة، تُتكاثر الحكايات، وتتشعب الروايات، ويغدو كل همسٍ قابلاً لأن يتحول إلى يقينٍ مؤلم.

يقول أحد أبناء القرية—وقد آثر أن يبقى

«الخوف صار سيد المجالس، والصمت صار لغة النجاة الوحيدة.»

ليس السؤال من أطلق... بل من كان يحتاج لهذه الضربة الآن؟»

اسمه بعيداً عن الضوء—إن عزام كيكل كان دائماً يحيط تحركاته بهالةٍ من الغموض؛ لا أحد يعرف على وجه الدقة متى يأتي ولا من أين، ولا إلى أين يمضي بعد أن يختفي. على خلاف شقيقه ابوعاقلة الذي كان كان حضوره أقل انتظاماً، فعزام لايغيب عن القرية كثيرا.

ويضيف مساء السبت لم يكن مختلفاً في ظاهره عن غيره. وصل عزام بحسب معلوماتي إلى «الكاهلي زيدان» قرابة الرابعة عصراً، وكان برفقته شقيقه حيدر، وعدد من رجال القرية، جلسوا في الديوان، حديثٌ عادي، ضحكات متقطعة، وأخبارٌ تتداول كما في أي يوم آخر، ويضيف لم اكن حاضرا لتلك الجلسة فاناً قليل الاختلاط بهم استمروا حتى العاشرة مساءً، لم يكن في المشهد ما يوحي بأن الليل يخبئ شيئاً.

ثم تفرّق الجمع، وعادت السكينة لتبسط جناحها على المكان... سكونٌ قصير، كأنه استراحة ما قبل العاصفة

لم يمضِ وقتٌ طويل حتى انشقّ الليل على أصوات انفجاراتٍ عنيفة، لم تترك للدهشة متسعاً لتكتمل. لم يسمع أحد أزيز طائرةٍ مسيّرة، ولا مقدماتٍ تنذر بما سيأتي؛ فقط دويٌّ متلاحق يهزّ الأرض ويخلخل القلوب. يقول الرجل إن الصواريخ سقطت كأنها تعرف طريقها جيداً، كأن من أطلقها يملك خريطةً دقيقة لكل زاوية في المنزل. لم تُترك بقعةٌ إلا وطالها القصف؛ حوش الديوان، وحوش الحريم، الغرف، الممرات... كأن الهدف لم يكن إصابة موقع، بل محو المكان بكل ما فيه.

في لحظات، تحوّل البيت إلى ركام، وتحولت الجلسة التي كانت عامرة قبل قليل إلى ذكرى مبتورة. يقدّر الرجل عدد القتلى بنحو اثني عشر فرداً من العائلة، سقطوا جميعاً تحت ذلك القصف الكثيف. ويضيف، بصوتٍ يختلط فيه اليقين بالمرارة، أن العنف الذي طُبّق في الضربة يوحي بأن المقصود لم يكن مجرد إصابة هدف، بل ضمان ألا ينجو أحد. ويرجّح أن المستهدف الحقيقي لم يكن عزام، بل أبو عاقلة كيكل؛ فطريقة التنفيذ، وكثافة النيران، تشي بعملية تصفية محسوبة، لا تترك للصدفة موطئ قدم.

وهكذا، في ليلةٍ واحدة، انقلبت القرية من حكايةٍ تُروى عن البساطة والسكينة، إلى مأتمٍ مفتوح، تُحصي فيه الأسماء كما تُحصى الخسارات، وتبقى الأسئلة معلّقة في الهواء: من أطلق؟ ولماذا؟ وكيف صار بيتٌ واحد هدفاً لكل هذا الخراب؟.

الصواريخ سقطت كأنها تعرف طريقها جيداً. ولم تُترك بقعةٌ إلا وطالها القصف؛ كأن الهدف محو المكان بكل ما فيه.»

من الفاعل

في تلك الليلة التي لم تكتمل، حين كان السكون لا يزال يمدّ خيوطه فوق القرية، كان الهدف—كما يبدو الآن—أكبر من بيت، وأثقل من حكايةٍ عابرة. نجا أبو عاقلة كيكل من الهجوم، كأن القدر أرجأ مواجهته مرةً أخرى، لكن النجاة لم تكن خلاصاً كاملاً؛ فقد تركت وراءها فجوةً دامية في قلب العائلة. سقط شقيقه عزام، ومعه عشرة من أفراد الأسرة، بينهم أطفالٌ لم يعرفوا من الدنيا سوى بداياتها، وامرأتان كانتا تمسكان بطرف الحياة في بيتٍ لم يعد قائماً.

لم تُعلن جهةٌ مسؤوليتها، لكن أصابع الاتهام تتجه في أكثر من اتجاه، كأن الحرب نفسها صارت بلا وجهٍ واحد. ثمة من يرى في الهجوم امتداداً لخصومةٍ قديمة مع «قوات الدعم السريع»، التي انشق عنها كيكل، وثمة من يهمس باحتمالاتٍ أخرى، أكثر تعقيداً، تنبع من داخل المشهد نفسه، حيث تختلط الولاءات وتتشابك المصالح حتى يغدو العدو غامضاً كالدخان.

عزام، الذي كان يُنظر إليه بوصفه الرجل الثاني في «قوات درع السودان»، لم يكن مجرد اسم في قائمة القتلى، بل كان ركناً في بنيةٍ عسكريةٍ تتشكل وسط هذا الركام. رحل ومعه زوجته وأبناؤه الأربعة، بينهم رضيعٌ لم يكد يفتح عينيه على العالم، كما لحقت به زوجة شقيقه أبو عبيدة وأطفالها، واثنان من أبناء أشقائه. أسماءٌ كثيرة، لكن المصير واحد: أن تتحول الحياة إلى رقمٍ في بيانٍ ناقص، أو خبرٍ عاجل لا يتسع لكل الحكاية.

من بلدة تمبول المجاورة، قال شهود إنهم رأوا أجساماً طائرة تعبر السماء قبل دقائق من الانفجار، كأنها ومضاتٌ سريعة لا تترك أثراً سوى ما يحدث بعدها. وفي مقاطع الفيديو التي انتشرت، بدا المنزل كأنه تعرّض لقصفٍ لا يهدف إلى إصابة، بل إلى محوٍ كامل، إلى إعادة تشكيل المكان من جديد... ولكن كركام.

يرجّح كثيرون أن الهدف الحقيقي كان أبو عاقلة نفسه، الرجل الذي نجا من محاولاتٍ سابقة، آخرها في شمال كردفان، حين استهدفت مسيّرة موكبه وخرج منها بجراح طفيفة. منذ انشقاقه في أكتوبر 2024، لم تتوقّف تلك المحاولات، وكأن خروجه من صفٍ إلى آخر جعله هدفاً مفتوحاً في حربٍ لا تنسى خصومها.

وفي بيانٍ تحدث «مرصد الجزيرة لحقوق الإنسان» عن اثني عشر قتيلاً، وأكثر من عشرة جرحى، مستنكراً استهداف المدنيين، وداعياً إلى تحقيقٍ يكشف ما جرى. لكن في بلدٍ مثقلٍ بالحرب، تبدو الحقيقة نفسها هدفاً يصعب الوصول إليه.

ولم تكن «الكاهلي زيدان» وحدها في تلك الليلة. في الفاو، شوهدت المسيّرات تحلّق، وفي أم درمان سُمعت الانفجارات تتردد في الفجر كأنها صدى بعيد لما حدث هنا. قال البعض إن المضادات الأرضية أسقطت عدداً منها، وقال آخرون إن الحرب لم تقل كلمتها الأخيرة بعد.

هكذا، تتسع الدائرة. من بيتٍ في قريةٍ صغيرة، إلى سماء مدنٍ بعيدة، يتكرر المشهد ذاته: ضوءٌ خاطف، صوتٌ ممزق، ثم صمتٌ ثقيل يخلّف وراءه الأسئلة... ويترك الناس يحدقون في السماء، لا بحثاً عن نجوم، بل خوفاً مما قد يأتي منها.

سيناريوهات متوقعة

في هذا المشهد الذي تتداخل فيه الخيوط حتى يكاد يصعب فكّها، لا تبدو الواقعة مجرد ضربة عسكرية عابرة، بل لحظة كاشفة لعمق التصدعات التي لم تعد خافية على أحد. فالحرب هنا لم تعد تُخاض فقط في خطوط التماس، بل تسللت إلى الدوائر الأضيق، إلى البيوت، إلى العلاقات، إلى المساحات التي كان يُفترض أن تبقى خارج الحسابات.

ما حدث في «الكاهلي زيدان» لا يشي فقط بقدرة على الاستهداف، بل بقدرة على المعرفة... معرفة دقيقة بتفاصيل لا تتوفر عادة إلا لمن هم أقرب مما نتصور. فالمسيّرة، أيًّا كان مصدرها، لم تكن وحدها الأداة الحاسمة؛ الأهم كان ما سبقها: المعلومة، التوقيت، اليقين بأن الهدف في مكانه، وأن الضربة ستصيب حيث يجب أن تصيب.

وهنا، يتسع الشك ليبتلع كل الاحتمالات. ليس لأن كل الأطراف متساوية، بل لأن ساحة الصراع نفسها لم تعد نقية بما يكفي لتبرئة أحد بسهولة. في بيئة كهذه، يصبح الحليف احتمالاً، والخصم احتمالاً، والطرف الثالث احتمالاً أكثر دهاءً من الجميع. كل سيناريو يحمل جزءاً من الحقيقة، وربما جزءاً من التضليل أيضاً.

أبو عاقلة كيكل لم يعد مجرد قائد ميداني في معادلة عسكرية، بل أصبح نقطة تقاطع لمصالح متعارضة، وضغطٍ متزايد من أكثر من اتجاه.

«في لحظات، تحوّل البيت إلى ركام، وتحولت الجلسة إلى ذكرى مبتورة.»

استهدافه – أو استهداف دائرته الأقرب – لا يمكن فصله عن هذا السياق؛ فهو ليس فقط خصماً سابقاً، ولا حليفاً طارئاً، بل لاعباً أصبح وجوده نفسه عاملاً مقلقاً في توازن هش.

ومع تصاعد التوتر بين مكونات المعسكر الواحد، وتآكل الثقة إلى حدها الأدنى، لم يعد مستبعداً أن تتحول الرسائل إلى أفعال، ولا الأفعال إلى ضربات بهذا العنف. حين تصل العلاقات إلى مرحلة "الترقب المسلح"، لا تحتاج الشرارة إلى كثير من الوقود.

في لحظةٍ كهذه، حيث تتقاطع الدماء مع الأسئلة، لا يبدو الجواب بسيطاً بقدر ما يبدو مُغرياً. من استهدف كيكل؟

الإجابة السهلة جاهزة، تتقدم بسرعة وتعرض نفسها كحقيقة مكتملة، لكن هذا النوع من الإجابات غالباً ما يكون أقرب إلى الراحة منه إلى الدقة.

فالضربة، كما تكشّف من سياقها، لم تكن فعلاً عشوائياً، ولا مجرد ردّ فعلٍ غاضب. كانت عمليةً مشغولة على مهل: معرفةٌ دقيقة، توقيت محسوب، وقدرة على الوصول إلى هدفٍ في لحظةٍ محددة. وهذا وحده كافٍ لنقل السؤال من "من يملك المسيّرة؟" إلى "من يملك المفاتيح الخفية للمشهد؟".

أبو عاقلة كيكل لم يكن هدفاً سهلاً، ولا اسماً هامشياً يمكن ضربه دون حساب. استهداف دائرته العائلية، بهذا الشكل الكاسح، يوحي بأن الرسالة لم تكن ميدانية فقط، بل نفسية وسياسية في آنٍ واحد؛ رسالة تقول إن الوصول ممكن، وإن الحماية مهما بدت متماسكة فهي قابلة للاختراق.

السيناريو الذي يضع «الدعم السريع» في الواجهة يظل قائماً، لكنه—كما يبدو—يفتقر إلى قطعةٍ أساسية في هذا اللغز: من قدّم المعلومة؟ لأن الضربة من هذا النوع لا تُبنى على الرصد العام، بل على اختراقٍ دقيق، على عينٍ كانت ترى من الداخل أو قريباً منه.

وفي الجهة الأخرى، لا تبدو فرضية الصراع الداخلي أقل ثقلاً. فالمشهد في معسكر بورتسودان لم يعد متماسكاً كما يُقدَّم، والاصطفافات التي تبدو صلبة من الخارج، تخفي تحتها توتراتٍ حقيقية. في بيئةٍ كهذه، قد تتحول الضربة إلى أداة ضبط، أو رسالة ردع، أو حتى محاولة لإعادة ترتيب موازين القوة قبل أن تنفلت بالكامل.

أما السيناريو الثالث—ذلك الذي يعمل في الظل—فهو الأكثر إرباكاً: طرفٌ ثالث لا يعنيه من قُتل بقدر ما يعنيه ما سيحدث بعد القتل. هنا، تصبح الضربة وسيلة لإعادة توجيه الغضب، لإشعال جبهةٍ جديدة، أو لتعميق شقوقٍ موجودة أصلاً حتى تتحول إلى كسورٍ مفتوحة.

لذلك، حين يُطرح السؤال: من استهدف كيكل؟ ربما يكون الأدق أن يُقال: من كان يحتاج لهذه الضربة... الآن؟

لأن في الحروب المعقّدة، الفاعل لا يُعرَف دائماً من خلال السلاح الذي استخدمه، بل من خلال الأثر الذي تركه

والأثر هنا واضح: توترٌ يتصاعد، ثقةٌ تتآكل، ودوائرُ شكٍّ تتسع حتى تكاد تبتلع الجميع.

هكذا، لا ينتهي السؤال عند اسم جهة، بل يبدأ من بنية مشهدٍ كامل، حيث لم يعد أحد خارج دائرة الاتهام، ولم يعد أحد بمنأى عن أن يكون الهدف القادم... حين يحلّ الظلام من جديد.

الضربة من اين؟

في محاولةٍ لفهم ما جرى خارج ضجيج الروايات المتعجلة، استنطقت «أفق جديد» خبيراً عسكرياً فضّل حجب اسمه، فجاء حديثه أقرب إلى تفكيكٍ بارد لحدثٍ ساخن، منه إلى تبنّي روايةٍ بعينها. يقول الرجل إن ما حدث في «الكاهلي زيدان» لا يمكن قراءته فقط بوصفه ضربةً بطائرة مسيّرة، بل كعمليةٍ مركّبة تبدأ من المعلومة قبل أن تنتهي عند الانفجار.

يشرح الخبير أن الجغرافيا تلعب دوراً حاسماً في ترجيح السيناريوهات. فالقرية، بحكم موقعها في شرق الجزيرة واتصالها بمسارات ترابية مفتوحة نحو رفاعة وود مدني والفاو، ليست معزولة كما قد يبدو، بل تقع ضمن نطاق يمكن الوصول إليه بوسائط خفيفة دون لفت الانتباه. "هذا النوع من البيئات"، يقول، "يُسهّل عمل المنصات المتحركة أكثر مما يخدم العمليات بعيدة المدى".

وعند سؤاله عن فرضية أن تكون الضربة قد انطلقت من عمق بعيد—كشمال كردفان أو النيل الأزرق—يقرّ بإمكانية ذلك من الناحية التقنية، لكنه يضعها في مرتبةٍ أقل ترجيحاً. "المسيّرات بعيدة المدى موجودة، نعم، لكنها تعتمد غالباً على إحداثيات ثابتة، وتُستخدم ضد أهداف أكبر أو أوضح. ضرب منزل محدد في توقيتٍ دقيق يتطلب مستوىً أعلى من التحديث اللحظي للمعلومة، وهذا يفتح باباً آخر".

ذلك "الباب الآخر"، بحسب الخبير، هو

فرضية الإطلاق القريب. يوضح أن المسيّرات التكتيكية قصيرة المدى—سواء من نوع FPV أو المعدّلة لإسقاط مقذوفات—أكثر استخداماً في هذا النوع من العمليات، لأنها تعتمد على رؤية مباشرة وتوجيه حي، ما يمنحها دقةً أعلى في إصابة أهداف صغيرة. "نحن نتحدث عن مدى قد لا يتجاوز 10 إلى 15 كيلومتراً"، يضيف، "وهذا يعني أن المنفذ كان قريباً... قريباً بما يكفي ليرى".

لكن القرب، في تقديره، لا يعني شيئاً دون الإجابة على السؤال الأهم: من قدّم المعلومة؟ "الضربة، بهذا الشكل، تفترض وجود اختراق"، يقولها بوضوح. "سواء كان الاختراق بشرياً أو تقنياً، لكنه موجود. لأن تحديد لحظة اجتماع أفراد الأسرة داخل المنزل ليس أمراً يمكن رصده بالصدفة أو عبر مسيّرة تحلّق عشوائياً".

وعند الانتقال إلى مسألة الجهة المنفذة، يتحفّظ الخبير عن الجزم، لكنه يرسم ثلاث دوائر محتملة. الأولى، هي «قوات الدعم السريع»، بدافع الانتقام أو إرسال رسالة بعد انشقاق أبو عاقلة كيكل. "الدافع موجود"، يقول، "لكن التنفيذ يتطلب تفسيراً لكيفية الحصول على المعلومة الدقيقة، وهذا يظل فجوة في هذه الرواية إن لم تُملأ".

الدائرة الثانية، وهي الأكثر حساسية، تتعلق بصراع داخلي داخل المعسكر الحليف للجيش. يوضح أن كيكل "أصبح رقماً صعباً في معادلة الوسط"، وأن تنامي نفوذه قد يثير قلق أطراف أخرى. "في هذه الحالة، الضربة لا تكون عسكرية فقط، بل رسالة سياسية قاسية... إعادة ضبط بالقوة".

أما الدائرة الثالثة، فهي ما يسميه "الفاعل الخفي"—طرف ثالث يسعى لإعادة تشكيل مسارات الصراع عبر ضرباتٍ غامضة. "في الحروب المعقدة، أحياناً لا يكون الهدف من الضربة هو القتل فقط، بل توجيه الاتهام"، يقول، مضيفاً أن المستفيد من النتيجة قد يكون مفتاح الفهم، لا المنفذ الظاهر.

ويخلص الخبير إلى أن السيناريو الأرجح، وفق المعطيات المتاحة، هو "عملية نُفذت من مسافة قريبة باستخدام مسيّرة تكتيكية، استندت إلى معلومة دقيقة من داخل أو محيط الهدف". لكنه يستدرك سريعاً: "هذا ترجيح، لا حكم نهائي. لأن الصورة لا تزال ناقصة، وما لم تتوفر بيانات تقنية—بقايا المقذوف، مسار الطيران، نوع المنظومة—سيظل الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات".

ثم يصمت قليلاً، قبل أن يضيف بجملةٍ تختصر كل شيء:

"في هذه الحرب، السلاح ليس هو أخطر ما فيها... المعلومة هي".

غف جديد

وكر الإسلاميين يتصدع

إقالات واستقالات.. الخلافات تعصف بمنظمة الدعوة الإسلامية

ملخص

تشهد منظمة الدعوة الإسلامية أزمة داخلية حادة تُعد من أخطر ما مرت به، حيث تصاعدت الخلافات إلى مستوى الإقالات والاستقالات. فقد أُعفي رئيس مجلس الأمناء عبد الرحمن بن عبد الله آل محمود، وتم تعيين علي بن حسن الحمادي بدلاً عنه، بعد فشل محاولات الوساطة في احتواء النزاع.

تعقّدت الأزمة مع استقالة رئيس مجلس الإدارة عثمان بوجاجي، الذي أشار إلى انسداد كامل في الحوار وغياب التوافق بين الأطراف. وقد عكست استقالته عمق الأزمة، التي تجاوزت خلافات إدارية لتصبح صراعًا على الشرعية والتمثيل داخل المنظمة.

تكشف الأحداث عن انقسام أعمق بين تيارين: أحدهما يسعى للإبقاء على الارتباطات السياسية، والآخر يدفع نحو استقلال العمل الدعوي. ويرتبط هذا الصراع بتحولات ما بعد سقوط نظام عمر البشير، حيث أعيد تشكيل مراكز النفوذ داخل التيار الإسلامي، ما انعكس على بنية المنظمة.:

تواجه المنظمة مخاطر حقيقية تشمل فقدان الثقة والدعم الخارجي واحتمال الشلل أو الانقسام. ورغم إعادة تشكيل القيادة، فإن الأزمة لا تزال مفتوحة على عدة سيناريوهات، ويبقى مستقبلها مرهونًا بقدرتها على معالجة جذور الخلاف لا مجرد تغيير المواقع.

«تشهد منظمة الدعوة الإسلامية واحدة من أخطر أزماتها منذ تأسيسه

«لم يعد الخلاف مجرد اختلاف في الرأي، بل تحول إلى صراع صفري.»

أفق جديد

تشهد منظمة الدعوة الإسلامية واحدة من أخطر أزماتها منذ تأسيسها، في ظل تصاعد متسارع للخلافات داخل هياكلها القيادية، بلغ حد الإقالات والاستقالات المتبادلة، وفتح الباب أمام تساؤلات جدية حول مستقبلها ووحدتها التنظيمية.

في هذا السياق، عقد مجلس الأمناء اجتماعًا طارئًا انتهى بإعفاء رئيسه، الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله آل محمود، وانتخاب السفير علي بن حسن الحمادي رئيسًا جديدًا، مستندًا إلى ما وصفه بصلاحياته الدستورية لمعالجة أوضاع خرجت عن الإطار المؤسسي وألحقت ضررًا بسمعة المنظمة. القرار جاء بعد فشل لجنة الوساطة الرباعية، التي لم تفلح في احتواء الخلافات أو إعادة الأطراف إلى مسار التوافق، في ظل تمسك رئيس المجلس السابق بمواقفه ورفضه لمقترحات المعالجة.

الاجتماع استند كذلك إلى مذكرة رفعتها الأمانة العامة، تحدثت عن تجاوزات للنظام الأساسي لعام 2016، وعن حالة من التعطيل أصابت العلاقة بين مجلس الأمناء والجهاز التنفيذي، ما انعكس مباشرة على أداء المنظمة وعلى قدرتها على الاستمرار ككيان منسجم.

لكن هذه الخطوة لم تُنهِ الأزمة، بل تزامنت مع تطور أكثر دلالة، تمثل في استقالة رئيس مجلس الإدارة، عثمان بوجاجي، في لحظة بدت كأنها إعلان رسمي عن فشل كل محاولات التوفيق بين الأطراف المتنازعة.

استقالة كاشفة

جاءت استقالة بوجاجي بلغة مشحونة بالأسى، عكست حجم الانسداد داخل المؤسسة. تحدث عن محاولات متكررة لجمع القيادات المتصارعة، وعن جهود لم تنقطع لتقريب وجهات النظر، لكنها اصطدمت بجدار من التصلب وغياب الاستعداد للتنازل.

أوضح أنه وجد نفسه أمام خيارين، إما الانحياز لطرف ضد آخر، أو الانسحاب الكامل، فاختار المغادرة باعتبارها الموقف الأكثر اتساقًا مع قناعاته. وأشار إلى أن استمرار هذا المسار سيقود إلى تفكك المنظمة، في تحذير يعكس إدراكًا مبكرًا لخطورة ما يجري.

اللافت أن هذه الاستقالة لم تكن مجرد موقف شخصي، بل بدت كتشخيص دقيق لأزمة

بنيوية، تجاوزت الخلافات الإدارية إلى صراع مفتوح على الشرعية والتمثيل.

إجراء مثير

أحد أكثر الجوانب إثارة للجدل في هذه الأزمة هو ما تردد عن أن الدعوة لاجتماع مجلس الأمناء تمت باسم بوجاجي نفسه، دون علمه. هذا المعطى، إن صح، يطرح تساؤلات عميقة حول طبيعة الإجراءات التي أُديرت بها الأزمة، ويشير إلى أن الصراع لم يعد يلتزم حتى بالقواعد الشكلية التي يفترض أن تضبط العمل المؤسسي.

كما يعزز ذلك فرضية القطيعة الكاملة بين بوجاجي والمسار الجديد داخل المنظمة، ويجعل من عودته إلى أي موقع قيادي أمرًا مستبعدًا، في ظل هذا المناخ المتوتر.

صراع أعمق

ما يجري داخل المنظمة لا يمكن اختزاله في خلافات بين أفراد، بل يعكس انقسامًا أعمق بين رؤيتين متباينتين لطبيعة المؤسسة ودورها. هناك اتجاه يسعى للإبقاء على ارتباطات سياسية وتنظيمية تاريخية، واتجاه آخر يدفع نحو إعادة تعريف المنظمة ككيان دعوي وإنساني مستقل.

هذا التباين يرتبط بتحولات أوسع داخل البيئة السياسية السودانية، خاصة بعد سقوط نظام عمر البشير، حيث أعيد ترتيب مراكز

«ما يجري داخل المنظمة لا يمكن اختزاله في خلافات بين أفراد.»

هناك اتجاه يسعى للإبقاء على ارتباطات سياسية... وآخر نحو الاستقلال.»

النفوذ داخل التيار الإسلامي، وبرزت صراعات حول من يملك القرار ومن يحدد الاتجاه.

ملفات شائكة

تتقاطع الخلافات عند عدة نقاط حساسة، أبرزها إدارة القرار داخل المنظمة، حيث تدور معركة صامتة حول من يملك الكلمة النهائية. وتظهر أيضًا إشكالية الشرعية التمثيلية، خاصة في ظل تعدد مراكز النشاط خارج السودان، ما خلق حالة من الازدواج في القيادة.

كما تبرز الملفات المالية والإدارية كأحد مصادر التوتر، في ظل حديث عن تباينات في الرؤى حول إدارة الموارد ومستوى الشفافية، وهي قضايا عادة ما تتفجر عندما تتداخل مع صراع النفوذ.

انتقادات قائمة

بالتوازي مع الأزمة الداخلية، تعود إلى السطح انتقادات ظلت تلاحق المنظمة في فترات مختلفة، تتعلق بضرورة الفصل الواضح بين العمل الدعوي والاعتبارات السياسية، وتعزيز معايير الحوكمة والشفافية.

هذه الانتقادات، حتى وإن لم تُحسم بشكل قاطع، تكتسب وزنًا أكبر في ظل الاضطراب الحالي، حيث تميل الجهات الداعمة والشركاء إلى إعادة تقييم علاقاتهم بالمؤسسات التي تعاني من هشاشة داخلية أو صراعات مفتوحة.

مكسب مؤقت

التطور الأخير، بما فيه من إعادة تشكيل لمجلس الأمناء، قد يُقرأ باعتباره مكسبًا لتيار بعينه داخل المنظمة، خصوصًا التيار المرتبط بالإسلاميين السودانيين. غير أن هذا المكسب يبدو أقرب إلى انتصار تكتيكي قصير المدى، لا يغير من طبيعة الأزمة بل ربما يعمقها.

فالطريقة التي جرت بها هذه التحولات، وما صاحبها من جدل حول الإجراءات، قد تترك آثارًا سلبية على المدى المتوسط، سواء داخل المؤسسة أو في محيطها الخارجي.

ثمن محتمل

من بين التداعيات المحتملة، يبرز خطر تراجع الدعم الخارجي، خاصة من الجهات التي تضع الاستقرار المؤسسي والحوكمة في مقدمة أولوياتها. ورغم انتخاب رئيس جديد من دولة قطر، إلا أن ذلك لا يضمن بالضرورة استمرار نفس مستوى الدعم، في ظل مؤشرات على اضطراب داخلي حاد.

كما أن فقدان الثقة بين المكونات الداخلية قد يؤدي إلى شلل فعلي في اتخاذ القرار، ما ينعكس مباشرة على أنشطة المنظمة وشبكاتها.

ثقة مفقودة

فشل الوساطات، واستقالة شخصية قيادية، وتبادل الإجراءات الأحادية، كلها مؤشرات على أزمة ثقة عميقة. لم يعد الخلاف مجرد اختلاف في الرأي، بل تحول إلى صراع صفري، يرى فيه كل طرف أن التراجع يعني الخسارة الكاملة.

هذا النوع من الأزمات يصعب احتواؤه، لأنه لا يتعلق بالمصالح فقط، بل بالشرعية والتمثيل، وهي قضايا أكثر تعقيدًا.

مستقبل مفتوح

تقف المنظمة اليوم أمام مسارات متعددة، دون مؤشرات واضحة على أيها سيتحقق. قد تنجح القيادة الجديدة في فرض واقع مستقر، لكن ذلك يتطلب معالجة جذور الأزمة، لا الاكتفاء بإعادة توزيع المواقع.

وقد يستمر الوضع في حالة من الجمود، حيث لا يستطيع أي طرف الحسم، فتدخل المؤسسة في حالة شلل تدريجي. كما يبقى سيناريو الانقسام قائمًا، خاصة إذا استمرت حالة الاستقطاب الحاد.

لحظة حاسمة

ما يجري الآن يتجاوز كونه أزمة عابرة، ويقترب من كونه لحظة مفصلية في تاريخ المنظمة. القرارات التي تُتخذ في هذه المرحلة، وطريقة إدارتها، ستحدد إلى حد كبير ما إذا كانت المؤسسة قادرة على إعادة بناء نفسها، أم أنها تتجه نحو تفكك تدريجي.

وفي ظل المعطيات الحالية، تبدو الصورة مفتوحة على احتمالات متعددة، لكن الثابت الوحيد هو أن الأزمة بلغت مستوى يصعب تجاهله أو احتواؤه بالوسائل التقليدية.

البرهان..(مستر نو)

حيدر المكاشفي

ملخص

يناقش المقال موقف عبد الفتاح البرهان الرافض لأي تفاوض مع قوات الدعم السريع، حيث يصر على استمرار العمليات العسكرية حتى الحسم الكامل. ويشير الكاتب إلى أن هذا الموقف يتكرر رغم المبادرات الدولية والإنسانية، ما يعكس تمسكًا بخيار الحرب كمسار وحيد.

يرى الكاتب أن هذا النهج يعمّق الأزمة الإنسانية في السودان، في ظل نزوح الملايين وانهيار الاقتصاد والبنية التحتية. ويصف الكاتب هذا الإصرار بأنه تجاهل لحجم الكارثة، حيث تُطرح الحرب كحل رغم تفاقم المعاناة اليومية للمدنيين.

يقارن بين البرهان وعبد الواحد محمد أحمد النور الذي لُقّب سابقًا بـ«مستر نو» لرفضه التفاوض، معتبرًا أن اللقب يعود اليوم بدلالة أكثر خطورة. فالرفض لم يعد مجرد موقف تفاوضي، بل أصبح سياسة تُغلق كل أبواب الحلول السياسية والإنسانية.

يخلص الكاتب إلى أن غياب خيار التفاوض يطيل أمد الحرب ويزيد تعقيدها، بينما الحل يكمن في وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية شاملة. ويحذر من أن استمرار منطق «لا تفاوض» قد يحول الحرب إلى وضع دائم، يدفع ثمنه السودان وشعبه.

في الأنباء أن القائد العام للجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، جدّد يوم الاربعاء الماضي موقفه الرافض لأي تفاوض مع ما وصفها بـ (الميليشيا المتمردة) الدعم السريع، مؤكداً استمرار العمليات العسكرية حتى تطهير كامل البلاد وفقاً لحديثه. جاء ذلك خلال مخاطبته احتفال تكريم رئيس وأعضاء هيئة الأركان السابقين، وقال البرهان (لا تفاوض مع المتمردين ومن يساندهم)، مشدداً على أن القوات المسلحة مستمرة في تنفيذ ما وصفه بتطلعات الشعب السوداني لإنهاء الحرب.في كل مرة تلوح فيها بارقة أمل، عبر منبر أو مؤتمر أو مبادرة ، عن هدنة إنسانية ووقف الحرب وابتدار عملية سياسية، يخرج عبد الفتاح البرهان ليشطب الحروف كلها. لا تفاوض، لا تسوية، لا حتى استراحة لالتقاط أنفاس المدنيين. والرسالة أن الحرب مستمرة وكأنها قدر لا فكاك منه، فتبدو وكأنها خيار مقصود. وهذا التصريح الأخير ليس استثناءً، بل هو امتداد لخطاب متكرر يرفض أي تفاوض ويؤكد استمرار العمليات العسكرية.المفارقة الساخرة والقاتلة أن هذا الخطاب يأتي دائما في توقيت تبذل فيه جهود دولية وإقليمية لوقف الكارثة الإنسانية التي لم يعد بالإمكان تجميلها أو إنكارها. ملايين النازحين، اقتصاد منهار، بنية تحتية تُمحى، ومجتمع يتآكل من الداخل. ومع ذلك، يبدو أن القيادة العسكرية قررت أن الحل هو المزيد من الحرب. كأنما الخراب لم يبلغ الحد الكافي بعد..

في ذاكرة السياسة السودانية، لم يكن لقب (مستر نو) مجرد توصيف عابر، بل كان اختزالاً لموقف كامل من العملية السياسية، الرفض بوصفه استراتيجية، والتعطيل كبديل للفعل. أُطلق هذا اللقب من قبل على عبد الواحد محمد أحمد النور رئيس حركة تحرير السودان ولكن في سياق تاريخي مختلف، والمعروف أن عبد الواحد كان من أكثر قيادات العمل المسلح إثارة للجدل، منذ تأسيس حركتة 2002 م، حيث تبنى مواقف سياسية مصادمة وأحياناً مجافية للوقائع على الأرض، حتى أنه لم يسبق له أن انخرط فعلياً في مسارات للتسوية السياسية أو جلس إلى طاولة للتفاوض منذ توقيع اتفاقية (أبوجا عام 2006)، وعلى اختلاف الجولات التي جرت بعدها مع الحركات الدارفورية المسلحة، حتى بات يطلق عليه في كل المحافل المحلية والدولية لقب مستر (نو)، لكن لقب مستر (نو) يعود اليوم مع البرهان بثقل أكبر ودلالة أشد قتامة، حين يصبح الرفض لا مجرد موقف تفاوضي، بل سياسة دولة تُدار على أنقاض وطن ينزف. عبد الفتاح البرهان القائد العام ورئيس مجلس السيادة، يبدو وكأنه تبنّى هذا اللقب عن جدارة، لا لأنه يفاوض بشروط قاسية، بل لأنه يرفض أصلاً فكرة التفاوض كلما لاحت فرصة حقيقية لوقف الحرب أو تخفيف معاناة المدنيين. كلما اقتربت مبادرة إنسانية من شق طريقها، خرج بتصريح حاد، أو موقف متصلب يعيد الأمور إلى نقطة الصفر، المفارقة أن هذا الرفض لا يقدم للشعب بوصفه عجزا، بل يُسوَّق كقوة. تُرفع شعارات السيادة والكرامة، بينما الواقع يشهد انهيار الدولة، وتمزق النسيج الاجتماعي، وانزلاق الملايين إلى هاوية الفقر والنزوح. أي سيادة هذه التي تُبنى على أنقاض المدن وأي كرامة تصان بينما المواطن يبحث عن مأوى أو لقمة أو دواء.. مستر (نو) في نسخته الجديدة لا يقول (لا) لمطالب مجحفة أو تسويات ناقصة، بل يقول (لا) حتى للمسارات الإنسانية، لوقف إطلاق النار، لفتح الممرات، لبدء حوار سياسي يُنهي هذا الكابوس. الرفض هنا لم يعد أداة تفاوض، بل صار عقيدة حكم، الأخطر من ذلك أن هذا النهج يخلق فراغا سياسيا وأخلاقيا. حين تغيب (نعم) تماما، لا يبقى في الأفق سوى صوت السلاح. وحين تغلق كل أبواب السياسة، تتسع أبواب الفوضى. وهنا لا يعود السؤال لماذا تستمر الحرب، بل من المستفيد من استمرارها. إن التاريخ لا يرحم قادة (اللا) حين تتحول مواقفهم إلى كوارث عامة. فالسياسة في جوهرها فن الممكن لا فن المستحيل. والقيادة تقاس بقدرتها على إيجاد المخارج، لا بتكديس المآزق. قد يظن البرهان أن قول (لا) يمنحه صلابة وهيبة، لكنه في واقع الأمر يرسخ صورة قائد عاجز عن التقاط لحظة التحول، أو غير راغب في ذلك. وفي الحالتين يدفع السودان الثمن. في زمن يحتاج فيه الوطن إلى (نعم) شجاعة، نعم للسلام، نعم للحياة، نعم لوقف النزيف، يعلو صوت (مستر نو) من جديد. لكن ليس في قاعة مفاوضات بل فوق ركام بلد يبحث عن فرصة أخيرة للنجاة. إن هذا الموقف يغلق الباب أمام أي حل سياسي شامل، ويبقي السودان رهينة منطق الحسم العسكري، وهو منطق أثبت فشله في تجارب لا تحصى، من أفغانستان إلى اليمن إلى ليبيا. الحروب الأهلية لا تحسم بسهولة، وغالبا ما تنتهي بعد سنوات من الدم إلى ما كان يمكن الوصول إليه عبر التفاوض في وقت أبكر. والسؤال الذي يفرض نفسه ما البديل وإذا كان التفاوض مرفوضا، فما الخطة، هل هناك

تصور واضح لنهاية الحرب، أم أن استمرارها بحد ذاته أصبح هدفاً، لأن الحقيقة التي لا يمكن للبرهان قولها صراحةً هي أن الحرب في بعض الأحيان تتحول إلى (نظام قائم بذاته)، يستفيد منه من يستفيد، ويدار بمنطق مختلف عن منطق الدولة. أما البديل الحقيقي فليس لغزا. هو ببساطة وقف إطلاق نار شامل، ولو مؤقت، يفتح الباب لممرات إنسانية آمنة، ثم عملية سياسية جادة برعاية إقليمية ودولية، مع ضمانات حقيقية للتنفيذ. نعم هذا الطريق معقد ومليء بالتنازلات، لكنه أقل كلفة بكثير من طريق (التطهير الكامل) الذي قد لا ينتهي إلا على أنقاض الوطن. أما الاستمرار في رفع شعار (لا تفاوض)، فهو أقرب إلى إعلان عجز مغلف بلغة الحسم. لأن القائد الذي لا يملك إلا خيار الحرب، لا يقود نحو النصر بل نحو إطالة المأساة. في النهاية يبدو أن المشكلة ليست في غياب الحلول بل في غياب الإرادة للبحث عن الحلول. وبينما في كل مرة ينتظر السودانيون نهاية لهذا الكابوس يأتيهم الرد فاجعاً (لا تفاوض). وكأن المطلوب منهم أن يعتادوا على الحرب ويتعايشوا معها وليس أمامهم إلا أن يتابعوا هذا العرض المفتوح، دولة تتآكل وقيادة تصر على أن الحل الوحيد هو المزيد من التآكل.

الطيران المُسيّر
يفتك بالمدنيين في الأبيض

ملخص

استيقظت مدينة الأبيض على هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت أحياء سكنية، مسببة انفجارات عنيفة وحالة من الفوضى والخوف بين السكان. خلال دقائق، تحولت المناطق المتضررة إلى مشاهد من الدمار والضحايا، في ظل حرب مستمرة منذ سنوات باتت تهدد حياة المدنيين بشكل يومي.

يعاني السودان من أزمة إنسانية حادة، حيث يحتاج ملايين الأشخاص إلى المساعدة، بينما يعاني النظام الصحي من انهيار كبير بسبب الهجمات المتكررة ونقص الموارد. الهجوم الأخير أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في مناطق خالية من الأهداف العسكرية، ما يزيد من تعقيد الوضع الإنساني.

شهادات السكان تعكس حجم المعاناة، إذ يصف الأهالي حالة الرعب المستمرة وفقدان الإحساس بالأمان، مع تضرر المنازل وإصابة عائلات بأكملها. الأطفال من بين الأكثر تضررًا، حيث يعيشون صدمات نفسية شديدة نتيجة القصف المفاجئ.

تواجه المرافق الصحية ضغطًا هائلًا مع نقص حاد في الإمكانيات، ما يعيق تقديم العلاج للمصابين. ومع استمرار الهجمات، تتزايد الدعوات الدولية لوقف الحرب، في ظل واقع مأساوي يعيشه المدنيون الذين أصبحوا يواجهون الخطر يوميًا دون أفق واضح للحل.

«أزيز طائرات مسيرة تحلق في السماء قبل أن يتحول إلى انفجارات عنيفة داخل أحياء سكنية مكتظة.»

في صباح لم يختلف كثيرًا عن أيام الحرب السابقة، استيقظت مدينة الأبيض على صوت بات مألوفًا ومخيفًا في آن واحد؛ أزيز طائرات مسيرة تحلق في السماء قبل أن يتحول إلى انفجارات عنيفة داخل أحياء سكنية مكتظة، دقائق قليلة كانت كفيلة بتحويل المشهد إلى فوضى من الدماء والغبار والصراخ.

بعد ثلاث سنوات من الحرب، يعاني السودان الآن أكبر أزمة إنسانية في العالم، إذ يحتاج 34 مليون شخص إلى المساعدة، ويعاني 21 مليون شخص نقص الخدمات الصحية، والهجمات المتكررة قد شلت النظام الطبي الذي أنهكه بالفعل الجوع والمرض.

أبلغت مصادر طبية «أفق جديد» أن الهجوم الذي وقع قبل أيام أسفر عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة 22 آخرين بجروح متفاوتة، في استهداف وصفته بأنه متعمد لمناطق لا تضم أي أهداف عسكرية في ظل نقص المستشفيات والمراكز العلاجية.

وعلى مستوى الولايات السودانية الثماني عشرة، لا يزال 37% من المرافق الصحية خارج الخدمة، فقد تعرضت المرافق الصحية وسيارات الإسعاف والمرضى والعاملون الصحيون لهجمات متكررة، الأمر الذي قلص بدرجة كبيرة من فرص الحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث أغلقت المستشفيات أبوابها أو صارت تعمل بشكل جزئي فقط بسبب تدمير المرافق والمعدات.

أطفال يصرخون

وفي 14 أبريل الماضي قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم: «إن الحرب في السودان تودي بالأرواح وتحرم الناس من أبسط حقوقهم، ولا سيما الحق في الصحة والمياه والغذاء والأمان. وقد أُصيب النظامُ الصحي بالشلل، تاركًا ملايين الأشخاص من دون رعاية صحية أساسية. وفي حين أن الأطباء والعاملين الصحيين بوسعهم إنقاذ الأرواح، فإنهم في المقام الأول يحتاجون إلى أماكن آمنة للعمل وإلى توفر ما يحتاجونه من الأدوية والإمدادات وفي نهاية المطاف يظل السلام أفضل دواء».

في أحد أحياء المدينة المتضررة، عيسى عبد الله، وهو معلم في الأربعين من عمره، أمام منزله المتصدع جزئيًا يقول بصوت متقطع لـ«أفق جديد: «كنا نظن أن الأبيض بعيدة عن خطوط النار، لكن الحرب لحقت بنا، سمعنا صوت الطائرة، ثم انفجار قريب جدًا، لم نعد نفرق بين الليل والنهار الخوف واحد في كل وقت».

يشير عبد الله إلى منزل مجاور تهدم جزء كبير منه، حيث كانت تقيم أسرة من خمسة أفراد خرجوا مصابين والأطفال كانوا يصرخون بطريقة لا يمكن وصفها.

فقدان الأمل

داخل أحد المرافق الصحية في المدينة، تتزاحم الأسرة بالمصابين بعضهم يفترش الأرض

«استهداف الأحياء السكنية يمثل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني.»

«أصبحت السماء مصدر تهديد دائم وأصبحت النجاة نفسها إنجازًا يوميًا.»

فيما يحاول الطاقم الطبي التعامل مع الأعداد المتزايدة وسط نقص حاد في الإمدادات.

تقول ممرضة تعمل في قسم الطوارئ لـ«أفق جديد»: «نستقبل حالات إصابات خطيرة يوميًا تقريبًا، لكن الإمكانيات محدودة جدًا، اليوم كان صعبًا، الإصابات كثيرة وبعضها يحتاج لتدخل عاجل لا نملكه». وتضيف: «أصعب ما في الأمر ليس فقط الجراح بل نظرات الناس الخوف والصدمة وفقدان الأمل».

في زاوية قريبة من موقع الاستهداف، تجلس آمنة الزين على الأرض، تحيط بها نساء الحي، فقدت أحد أقاربها في الهجوم، وأصيب طفلها بجروح في ساقه. تقول لـ«أفق جديد» وهي تمسك بيد طفلها: «أطفالي كانوا يلعبون أمام البيت، فجأة سمعنا صوتًا قويًا، لم أفهم ماذا حدث، عندما فتحت عيني كان الغبار في كل مكان وطفلي ينزف» تتوقف لحظة قبل أن تكمل: «نحن مدنيون ولا علاقة لنا بأي قتال لماذا يحدث لنا هذا؟».

انهيار النظام الصحي

المصادر الطبية أدانت الهجوم بشدة، معتبرة أن استهداف الأحياء السكنية يمثل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، ويعكس استهتارًا واضحًا بحياة المدنيين، وأكدت أن استخدام الطائرات المسيّرة في مناطق مأهولة يضاعف من خطورة الوضع، خاصة في ظل الانهيار شبه الكامل للنظام الصحي في العديد من المناطق بما فيها الأبيض.

مدينة الأبيض التي كانت تُعد مركزًا تجاريًا حيويًا في غرب السودان أصبحت اليوم مدينة تعيش على إيقاع الخوف ونقص الخدمات، شبكات المياه والكهرباء متقطعة والمرافق الصحية تعاني ضغطًا غير مسبوق فيما يواجه السكان صعوبات متزايدة في تأمين احتياجاتهم الأساسية.

ما حدث في مدينة الأبيض ليس مجرد رقم جديد يُضاف إلى حصيلة الضحايا، بل هو امتداد لحرب لم تعد تفرق بين جبهة قتال ومنزل مدني؛ في هذه المدينة المنهكة باتت السماء مصدر تهديد دائم وأصبحت النجاة نفسها إنجازًا يوميًا.

وفي ظل غياب أفق قريب للحل يبقى المدنيون وحدهم في مواجهة حرب لا يملكون فيها سوى الصبر وانتظار أن يتوقف هذا النزيف.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال.

حـرب الوقــود:
كيف أعاد اضطراب هرمز تشكيل الصراع في السودان؟

ملخص

بدأ التقرير بطرح سؤال محوري حول تأثير اضطراب الطاقة العالمي، خاصة صدمة مضيق هرمز، على مسار الحرب في السودان، ليخلص إلى أن الوقود لم يعد مجرد مورد اقتصادي بل أصبح عاملاً حاسماً في تشكيل الصراع. فارتفاع الأسعار واضطراب الإمدادات أعادا هندسة اقتصاد الحرب، حيث باتت القدرة على الوصول إلى الوقود وتأمين تدفقه أهم من امتلاكه.

برز ما يُعرف بـ«اقتصاد الندرة»، حيث تحولت اللوجستيات إلى جبهة قتال خفية، وأصبحت السيطرة على طرق الإمداد والمخازن والبنية التحتية مثل مصفاة الجيلي عاملاً مركزياً في ميزان القوة. كما أدى نقص الوقود إلى تغيير طبيعة العمليات العسكرية، مع تراجع استخدام الوسائط الثقيلة لصالح الطائرات المسيّرة الأقل كلفة والأكثر مرونة.

ظهرت شبكات تهريب وقود معقدة عبر ليبيا وتشاد ومصر، إلى جانب ممرات إقليمية تمتد من شرق أفريقيا، لتشكل اقتصاداً موازياً يعيد تسعير الوقود وفق المخاطر والطرق لا وفق السوق. هذه الشبكات لم تعد هامشية، بل أصبحت جزءاً بنيوياً من استمرار الحرب، فيما تحولت القوافل وطرق الإمداد إلى أهداف مباشرة ضمن صراع السيطرة على التدفقات.

يكشف التقرير عن تحول عميق في طبيعة الحرب، حيث لم تعد تُحسم بالسيطرة على الأرض بل بالتحكم في الإمداد. فالوقود بات أداة نفوذ تحدد وتيرة القتال وحدوده، بينما أعادت أزمة الطاقة العالمية تشكيل شبكة معقدة من التداخل بين الاقتصاد واللوجستيات والعمليات العسكرية، ليصبح الإمداد نفسه هو ساحة المعركة الحقيقية.

محمد الهادي

هل أعاد اضطراب الطاقة العالمي، خصوصاً بعد صدمة مضيق هرمز، تشكيل اقتصاد الحرب في السودان عبر قنوات الإمداد غير الرسمية، بما يحوّل الوقود من سلعة طاقة إلى أداة نفوذ تحدد مسار الحرب نفسها ؟

لا يُقاس صمت السماء في مدن السودان بغياب الطائرات، ولكن بندرة الوقود. فمنذ مطلع 2026، لم يعد تطور الحرب نتاجاً مباشراً لتحولات عسكرية داخلية فحسب، ولكن نتيجة إعادة تسعير عالمية للموارد الاستراتيجية، وفي مقدمتها النفط، وفق ما تظهره تقارير International Energy Agency (IEA، 2025-2026) حول تقلبات أسواق الطاقة بعد اضطراب مضيق هرمز. ولم يقتصر أثر هذا الاضطراب على الأسواق الدولية، ولكن امتد إلى هوامش الصراعات المحلية، حيث أعاد هندسة اقتصاد الحرب السوداني، كما توثقه تحليلات International Crisis Group (ICG، 2024-2025) حول اقتصادات النزاع في السودان عبر قنوات مترابطة تشمل الوقود، واللوجستيات، والتمويل غير الرسمي.

في هذا الإطار، يتشكل ما يمكن وصفه بـ«اقتصاد الندرة»، وهو نمط اقتصادي في بيئات النزاع لا تُحدد فيه قيمة الموارد بمدى توفرها، بل بمدى القدرة على الوصول إليها وتأمين تدفقها. في مثل هذا الاقتصاد، تصبح السيطرة على مسارات اللوجستية، لا امتلاك الموارد نفسها، هي العامل الحاسم في إعادة إنتاج القوة على الأرض.

في هذا السياق، تتراجع الحرب تدريجياً من منطق السيطرة على الأرض إلى منطق إدارة الندرة، فلم تعد القدرة على التمركز العسكري وحدها كافية لتفسير مسار الصراع، فالقدرة على تأمين اللوجستيات -وخاصة الوقود- أصبحت العامل الأكثر تأثيراً في ميزان القوة على الأرض. وبينما تتغير تكاليف الشحن والتأمين وتتعطل سلاسل التوريد التقليدية، تتسع المساحات التي تتحرك فيها الشبكات غير الرسمية، لتصبح جزءاً بنيوياً من بنية الحرب نفسها، ويظهر هذا التحول بشكل مباشر في طبيعة الأدوات المستخدمة في القتال.

من صدمة هرمز إلى
اقتصاد حرب مشدود بالوقود

أصبحت المسيّرات منخفضة الكلفة والعالية المرونة هي الأداة الأكثر حضوراً في الحرب الدائرة في السودان. وهذا التحول الذي برز منذ مطلع 2026 في مناطق الصراع لا يمكن فهمه كتطور تكتيكي، إنما نتيجة مباشرة لضغوط لوجستية متزايدة على الوقود والإمداد.

وفي هذا السياق، يرى خبراء أن أنماط العمليات الميدانية مؤخراً تشير إلى أن تقلص القدرة على تشغيل الوسائط الثقيلة، خاصة الطيران الحربي والتحركات البرية واسعة النطاق، ارتبط بتراجع التدفق اللوجستي منذ أواخر 2025. ومع كلفة تشغيل قد تصل إلى آلاف الدولارات في الساعة للطائرات التقليدية وفق تقديرات International Institute for Strategic Studies (IISS، Military Balance 2025) ليصبح الانتقال إلى المسيّرات استجابة عقلانية لبيئة ندرة.

يرى خبير عسكري -فضل حجب إسمه- أن هذا التحول ناتج عن ضغط لوجستي متزايد، موضحاً أن «الاعتماد الكبير على الطائرات المسيّرة والعمليات المحدودة هو في جوهره استجابة لنقص الوقود وتعقّد الإمداد. وما نراه يعد تكتيكاً مفروضاً باللوجستيات.»

إلا أن هذا التحول في الأدوات ليس سوى انعكاس لطبقة أعمق تتعلق بالبنية اللوجستية نفسها.

اللوجستيات كجبهة
قتال خفية داخل الحرب السودانية

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، تحولت خطوط الإمداد تدريجياً إلى جزء من الصراع نفسه، وهو ما تؤكد عليه عقيدة اللوجستيات العسكرية لدى NATO (Allied Joint Doctrine for Logistics، update 2022/2018)، وفي البداية كان التركيز على السيطرة على المدن والمراكز الحيوية، لكن مع الوقت أصبح استهداف الوقود والمخازن وطرق التدفق اللوجستي كما توثق تقارير International Committee of the Red Cross (ICRC، 2023-2025) حول استهداف سلاسل الإمداد في النزاعات عنصراً ثابتاً في مسار الحرب.

يتجسد هذا التحول بوضوح في مصفاة الجيلي، أكبر منشأة تكرير في البلاد بطاقة

تقارب 100 ألف برميل يومياً، والتي تحولت منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 من بنية إنتاجية إلى موقع صراع مباشر. فبعد السيطرة عليها واستخدامها كموقع عسكري، أصبحت المصفاة جزءاً من المعادلة العملياتية، قبل أن تتعرض لسلسلة من الضربات والحرائق خلال عام 2024 أدت إلى تعطيل بنيتها التشغيلية ومخزوناتها. وعند استعادتها مطلع 2025، لم تعد قادرة على أداء دورها كمصدر مستقر للإمداد، ما يعكس انتقال الاستهداف من الأطراف إلى قلب البنية اللوجستية نفسها.

وفي هذا السياق، المصفاة فوق كونها هدف عسكري تقليدي، فهي نقطة اختناق داخل شبكة التدفقات اللوجستية. إذ أن تعطيلها لا يقتصر على فقدان منشأة تكرير، بل يمتد إلى تفكيك العلاقة بين الاستيراد والتوزيع والاستهلاك، ما يخلق فجوة مركبة في سوق الوقود. وبذلك، تتحول البنية التحتية من وسيط اقتصادي إلى ساحة قتال، حيث يصبح تدمير القدرة على المعالجة والتخزين وسيلة لإعادة توزيع توازن القوة، وليس أثر جانبي للعمليات العسكرية.

في هذا الإطار، يُفهم تعطيل مصفاة الجيلي كجزء من منطق أوسع يحكم اقتصاد الندرة، حيث لا تُستهدف الموارد بسبب قيمتها الإنتاجية فحسب، وإنما بسبب موقعها داخل شبكة التدفق. فالمصفاة، بوصفها عقدة تحويل بين الاستيراد والاستهلاك، تمثل نقطة تحكم في الوصول، لا مجرد منشأة صناعية. وبذلك، فإن تعطيلها يعيد توزيع القدرة على الوصول إلى الوقود، وهو ما ينعكس مباشرة على ميزان القوة الميداني.

ومع توسع القتال، أصبح التعطيل اللوجستي، خصوصاً الوقود، قادراً على تغيير ميزان الحركة على الأرض، وإعادة توزيع قدرة الأطراف المختلفة على القتال أو الانتشار. ومع تراجع الإمدادات الرسمية، بدأت قنوات بديلة في الظهور لملء هذا الفراغ، وفي هذا السياق، لعبت شبكات الوقود غير الرسمية القادمة من ليبيا وتشاد ومصر دوراً مهماً في سد الفجوات التي خلفها تراجع الإمداد الرسمي. وهذه الشبكات أصبحت جزءاً من آليات استمرارها، خصوصاً في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى الإمداد النظامي.

في هذا الجانب، يشير الخبير العسكري إلى أن «السيطرة على الأرض لم تعد كافية لضمان التفوق. فالقوة اليوم تُقاس بالقدرة على التأمين اللوجستي، خاصة الوقود. ويمكن لأي طرف أن يسيطر على مساحة واسعة، لكنه يفقد قيمتها سريعاً إذا لم يستطع الحفاظ على تدفق الموارد إليها.»

خرائط التهريب عبر الصحراء

تتبع هذه القنوات البديلة، يكشف عن مسارات على الأرض. حيث تشير تقارير وتحقيقات متقاطعة إلى تشكّل شبكة تهريب وقود معقدة كما تشير إليه تقارير Small Arms Survey (SAS، 2022-2024) حول الاقتصاديات غير الرسمية في المنطقة، تربط ليبيا وتشاد ومصر بالسودان، ضمن ما بات يُعرف بـ«اقتصاد الحرب غير الرسمي».

وتبدأ المسارات الأكثر نشاطاً من شرق وجنوب ليبيا، خصوصاً من مناطق الهلال النفطي والكفرة وفق تقارير فريق الخبراء التابع لـ United Nations Security Council (UNSC، Panel of Experts on Libya، 2023–2024)، وكذلك تحليلات United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC، 2023) حول شبكات التهريب العابرة للصحراء بشأن تهريب الوقود في ليبيا، حيث تُعاد توجيه شحنات الوقود عبر طرق صحراوية غير رسمية باتجاه المثلث الحدودي الليبي - السوداني - التشادي، قبل أن تمتد إلى دارفور وشمال كردفان. كما توجد مسارات موازية أقل كثافة تنطلق من مصر عبر الصحراء الشرقية نحو شمال السودان، بينما تُستخدم الأراضي التشادية كممر لإعادة توزيع الوقود باتجاه غرب البلاد.

داخل هذه الشبكات، لا يتحرك الوقود كسلعة مستقرة، إنما كحمولة تتغير قيمتها مع كل مرحلة من الرحلة. إذ يُشترى في نقاط المنشأ بأسعار منخفضة نسبياً، لكنه يصل إلى دارفور وكردفان والشمالية بأسعار قد تتراوح بين ضعفين إلى خمسة أضعاف، تبعاً لمسافة النقل، والرسوم غير الرسمية، ومستوى المخاطر الأمنية على الطريق.

ويقول أحد العاملين في نقل الوقود عبر المسار الليبي-السوداني، في شهادة ميدانية غير منشورة:

«نشتري الجالون في الجنوب الليبي بسعر منخفض جداً مقارنة بالسودان، لكن عند وصوله إلى دارفور يرتفع السعر أحياناً إلى أربعة أو خمسة أضعاف. الطريق هو المشكلة الأساسية، لأننا نمر بصحراء مفتوحة بلا حماية، ونواجه نقاط تفتيش متعددة تفرض رسوماً غير ثابتة. والخطر الأكبر الآن هو الطائرات المسيّرة، لأنها لا تميز بين شاحنة وقود أو أي هدف آخر، ما يجعل كل رحلة مخاطرة كاملة قد تنتهي بخسارة الشحنة أو الحياة.»

غير أن هذه الشبكات تعمل داخل بيئة شديدة الهشاشة، حيث تتداخل الطبيعة الصحراوية القاسية مع انعدام البنية اللوجستية، وتعدد نقاط التفتيش متغيرة الولاءات، ووجود رسوم غير رسمية تفرض على طول الطريق. ومع دخول الطائرات المسيّرة إلى معادلة الصراع، أصبح الخطر لا يرتبط فقط بالأرض، بل أيضاً بالجو، ما أضاف طبقة جديدة من عدم الأمان إلى حركة الموارد.

في هذا السياق، لا يمكن فهم هذه الشبكات بوصفها مسارات تهريب فحسب، فقد أضحت بنية اقتصادية موازية يعاد من خلالها توزيع الموارد خارج الدولة. فالوقود لا ينتقل من نقطة إلى أخرى، إنما يُعاد تسعيره وإعادة إدخاله في الدورة الاقتصادية وفق منطق يقوم على المخاطرة، والندرة، وتفاوت السيطرة على الطرق.

هذا النمط من إعادة التسعير يجسد أحد أبرز تجليات اقتصاد الندرة، حيث تتحول القيمة من مصدر الوقود إلى مسار حركته. فكلما تعقدت طرق الوصول وتعددت نقاط السيطرة، ارتفعت القيمة النهائية، ليس بسبب ندرة المورد في ذاته، بل بسبب ندرة القدرة على تأمينه. وبهذا، يصبح الطريق نفسه مورداً اقتصادياً، وتتحول الجغرافيا إلى عنصر إنتاج للقيمة داخل اقتصاد الحرب.

في هذه السلسلة، لا يتغير الوقود كمصدر طاقة، بل كسعر ونفوذ: إذ يقفز من نحو 70–90 دولاراً للبرميل عند نقاط الدخول إلى ما يصل إلى 180–220 دولاراً داخل دارفور، في وقت تراجعت فيه واردات السودان الرسمية من الديزل من 993 مليون دولار في 2022 إلى نحو 120 مليوناً فقط في 2025. وهي أنماط تسعير تتسق مع تحليلات World Bank (WB، Fragility، Conflict and Violence Reports، 2023–2025)) حول تشوهات الأسواق في اقتصاديات النزاع.

وبهذا المعنى، تتحول الصحراء إلى سوق حرب مفتوح، لا يخضع لمنطق الدولة أو السوق التقليدي، بل لمنطق الشبكات غير الرسمية التي تعيد توزيع الإمداد بوصفه أداة في استمرار النزاع.

غير أن هذه الشبكات لا تعمل بمعزل عن ممرات إقليمية أوسع تنقل الوقود من الأسواق العالمية إلى أطراف النزاع.

سلسلة إمداد: الممر الشرقي

على امتداد أوسع من هذه المسارات الصحراوية، تبدأ هذه السلسلة من موانئ

شرق أفريقيا، خصوصاً في كينيا، حيث تصل شحنات الوقود المستورد من الأسواق العالمية إلى مرافئ مثل ميناء مومباسا وذلك بحسب تقارير (WB، Eastern Africa Transport Corridors، 2022–2024)، حول ممرات النقل في شرق أفريقيا، قبل أن تدخل شبكة توزيع برية واسعة تمتد نحو الداخل.

ووفق بيانات (WB) حول ممرات النقل في شرق أفريقيا، يُعد ممر مومباسا–كمبالا أحد أهم ممرات نقل المشتقات النفطية في المنطقة، وهو ما تصنفه African Development Bank (ADB) ضمن الممرات الحيوية للطاقة، حيث تعتمد عليه دول حبيسة لتأمين احتياجاتها من الوقود.

في هذه المرحلة، يتحول الوقود من سلعة مستوردة إلى مورد إقليمي، حيث يُنقل عبر صهاريج إلى أوغندا، التي تعمل كمركز تخزين وإعادة توزيع بحكم موقعها الجغرافي وبنيتها اللوجستية. وتشير تقارير (ADB) إلى أن أوغندا، رغم امتلاكها احتياطيات نفطية، لا تزال تعتمد على استيراد المنتجات المكررة، ما يعزز دورها كعقدة عبور إقليمية ضمن شبكة توزيع الوقود.

من هناك، تتجه الشحنات شمالاً نحو جنوب السودان كما توثق تقارير United Nations Panel of Experts on South Sudan (UNPE، 2023–2025) عبر طرق برية نشطة تجارياً، أن هذه المسارات تُستخدم في نقل سلع استراتيجية، بما في ذلك الوقود، ضمن شبكات رسمية وغير رسمية على حد سواء.

ويشير مسؤول حكومي في دولة جنوب السودان إلى أن «الوقود المنقول عبر الأراضي الجنوبية لا يبقى دائماً داخل السوق المحلي، إذ تتحرك كميات منه شمالاً عبر شبكات تجارية وغير رسمية، مستفيدة من ضعف الرقابة في بعض المناطق الحدودية.

وعند هذه النقطة، تنفصل السلسلة تدريجياً عن الاقتصاد الرسمي، لتدخل في شبكات توزيع غير رسمية، وتشير معطيات أممية إلى أن جزءاً من هذه التدفقات يُعاد توجيهه من مدن مثل جوبا وواو نحو مناطق النزاع داخل السودان، خاصة في دارفور. حيث يُعاد تسعير الوقود وفق منطق المخاطر وتعدد الوسطاء، وليس وفق الأسعار العالمية أو المحلية الرسمية.

استهداف القوافل: حرب على الإمداد تحت غطاء العمليات العسكرية

إذا كانت اللوجستيات قد أصبحت جزءاً من بنية الحرب، فإن استهداف القوافل يكشف الطريقة التي يُدار بها هذا الصراع على الأرض. تشير تقارير United Nations Office for

the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA، Humanitarian Updates 2026) وتقارير World Food Programme (WFP، Situation Reports 2026) إلى نمط متكرر من الهجمات على القوافل وطرق الإمداد اللوجستي في دارفور وكردفان والنيل الأبيض خلال عام 2026. ففي إحاطة لمجلس الأمن في فبراير 2026، تم توثيق هجوم على قافلة تابعة لبرنامج الغذاء العالمي في شمال كردفان. كما أفادت تقارير ميدانية بتاريخ 9 فبراير باستهداف شاحنات مساعدات عبر طائرات مسيّرة في المنطقة نفسها. وفي مارس 2026، قُتل ثلاثة من العاملين الإنسانيين خلال هجوم على قافلة كانت متجهة إلى كادوقلي والدلنج. ويشير تحليل الوصول الإنساني وفق بيانات ReliefWeb الصادر في 22 مارس إلى أن طرق الإمداد في جنوب وغرب كردفان تتعرض لهجمات متكررة تؤدي إلى تعطيل الحركة وإجبار القوافل على تغيير مساراتها باستمرار.

لكن ما يبرز في هذا النمط يتجاوز استهداف القوافل، إلى استهداف البنية التي تتحرك عبرها. فوفق إحاطة إنسانية صادرة من جنيف في أبريل 2026، تعمل المنظمات في بيئة غير مستقرة تتسم بخطوط قتال متحركة، حيث تصبح حركة القوافل نفسها عنصر خطر. كما أشار نداء إنساني مطلع 2026 إلى أن الهجمات لم تعد تقتصر على القوافل، وامتدت إلى الأسواق والمرافق الطبية، ما يعكس توسع نطاق الاستهداف ليشمل منظومة الإمداد المدنية ككل.

ما تكشفه هذه الوقائع يتجاوز الطابع العرضي للهجمات. وهذه المعطيات تشير إلى أن استهداف الإمداد أصبح نمطاً متكرراً يهدف إلى تعطيل تدفق الغذاء والدواء والوقود. وفي هذا السياق، يصبح التحكم في حركة الإمداد أداة ضغط لا تقل أهمية عن السيطرة على الأرض، حيث تُستخدم الندرة كوسيلة لإعادة تشكيل ميزان القوة.

انكماش الإمداد العسكري وإعادة تشكيل منطق القتال

لا يقتصر أثر هذا الضغط على القوافل المدنية، فقد امتد إلى الإمداد العسكري نفسه. ومع توسع الاضطراب في البحر الأحمر، كما تشير تقارير International Maritime Organization (IMO، 2025) وUNCTAD (Review of Maritime Transport 2025/2024) وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، دخلت الإمدادات العسكرية مرحلة ضغط مزدوج، ارتفاع الكلفة وتقلص المعروض، إلى جانب إعادة توجيه سلاسل التوريد نحو أسواق أكثر استقراراً نسبياً. وهذا الوضع انعكس مباشرة على طبيعة العمليات داخل السودان، حيث تراجعت القدرة على تنفيذ عمليات واسعة النطاق لصالح ضربات محدودة وسريعة تعتمد على كلفة لوجستية أقل.

تعمّق هذا الضغط مع انتقال القتال إلى مواقع الإنتاج، حيث أدت السيطرة على حقل هجليج في ديسمبر 2025 -بإنتاج يقارب 20 ألف برميل يومياً وكونه نقطة عبور رئيسية لنفط جنوب السودان- إلى توقف الإنتاج وخطوط النقل معاً. لكن أثر هذا التحول يتجاوز فقدان الخام، إذ مثّل انقطاعاً في أحد أهم مصادر التغذية الأولية لسلسلة الوقود، ما قيّد تدفقات التكرير والإمداد معاً.

ضمن هذا السياق، لا يؤدي تعطيل الإنتاج في هجليج إلى تقليص المعروض فحسب، بل يعمّق منطق اقتصاد الندرة عبر قطع إحدى حلقات الوصول إلى الموارد الأولية. فغياب الخام لا يُقاس فقط بحجمه، وإنما بتأثيره على كامل السلسلة اللوجستية، من التكرير إلى التوزيع. ومع تزامن هذا التعطيل مع فقدان القدرة على المعالجة في الجيلي، تتشكل بيئة ندرة مركبة، يصبح فيها الوصول إلى الوقود أكثر كلفة وتعقيداً من إنتاجه نفسه، وهو ما ينعكس مباشرة على وتيرة العمليات العسكرية وحدودها.

وفي هذا الإطار يصبح تعطيل هجليج مكمّلاً لتعطيل مصفاة الجيلي، حيث تتشكل صدمة مزدوجة تضرب طرفي السلسلة: الإنتاج من جهة، والمعالجة من جهة أخرى. وهذا الترابط يعمّق اختناق الإمداد العسكري، ويغير توازن وتيرة العمليات وفق قيود لوجستية صارمة، لا وفق القدرات القتالية المجردة.

في جانب آخر، ارتفعت أسعار بعض أنواع الذخيرة الخفيفة خلال الربع الأول من 2026 بنحو 100% إلى 150% مقارنة بمستويات 2024 وفق تقديرات Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI، Arms & Military Expenditure Trends 2025–2026)، مع تسجيل انقطاعات متكررة في سلاسل التوريد، خصوصاً عبر القنوات غير الرسمية.

هذا الارتفاع في الكلفة أعاد هندسة نمط القتال، بحيث أصبحت العمليات العسكرية أكثر تقطعاً وأقل استمرارية، وأقرب إلى إدارة استنزاف طويل بدلاً من مواجهات واسعة. ويتعزز هذا الضغط بعوامل خارجية تتجاوز حدود ساحة القتال.

وفي موازاة ذلك، فقد أدى اضطراب الملاحة في مضيق هرمز إلى ارتفاع غير مباشر في كلفة الطاقة عالمياً، وهو ما انعكس على أسواق البحر الأحمر التي تعتمد عليها دول مثل السودان بشكل شبه كامل لاستيراد الوقود. وتشير بيانات تجارية منشورة إلى أن واردات السودان من الديزل تراجعت من نحو 993 مليون دولار في 2022 إلى حوالي 546 مليون دولار في 2024، ثم إلى قرابة 120 مليون دولار في 2025، أي بانخفاض يتجاوز 70% خلال ثلاث سنوات. ويعكس هذا التراجع تداخل عاملين، تدهور القدرة التمويلية، واضطراب سلاسل الإمداد المرتبطة بالتوترات الإقليمية وارتفاع كلفة الشحن والتأمين.

لا يعمل اضطراب مضيق هرمز كصدمة بعيدة عن السودان، بل كنقطة بداية لسلسلة تأثير تمتد عبر أسواق الطاقة العالمية حتى تصل إلى بورتسودان. فالمضيق، الذي يمر عبره نحو خُمس تجارة النفط العالمية وفق تقديرات International Energy Agency، يشكّل عقدة حرجة في تسعير النفط ونقله. وعند اضطرابه، لا ترتفع الأسعار فحسب، بل تتغير أيضاً مسارات الشحن وتكاليف التأمين، حيث تعيد شركات النقل البحري توزيع أساطيلها نحو مسارات أقل خطراً، ما يخلق اختناقات في الإمداد على خطوط ثانوية مثل البحر الأحمر.

في هذه البيئة، تنتقل الصدمة من مستوى السعر إلى مستوى الوصول. فالسفن المتجهة إلى موانئ مثل بورتسودان لا تواجه فقط ارتفاع تكلفة الوقود، بل أيضاً زيادة في أقساط التأمين، وتأخيراً في الجداول، وتفضيلاً لشحنات أكبر وأكثر استقراراً نحو أسواق ذات مخاطر أقل. ووفق تقديرات United Nations Conference on Trade and Development و International Maritime Organization (2024–2025)، فإن اضطرابات الممرات الحيوية تؤدي إلى إعادة توجيه سلاسل الإمداد، بما يقلص حصة الموانئ الهشة من التدفقات المنتظمة.

بالنسبة للسودان، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على بورتسودان كنقطة دخول رئيسية للوقود، فإن هذا التحول لا يعني فقط ارتفاع الأسعار، بل تراجع انتظام الإمداد نفسه. وهنا تتحول بورتسودان من بوابة استيراد إلى نقطة اختناق لوجستي، حيث تتكدس الضغوط القادمة من السوق العالمية مع قيود الحرب الداخلية. وبهذا المعنى، لا يكون أثر هرمز صدمة سعرية منفصلة، بل إعادة تشكيل لشروط الوصول إلى الوقود، وهو ما يغذي مباشرة اقتصاد الندرة داخل السودان.

لكن أثر اضطراب هرمز لم يمثل صدمة مباشرة بقدر ما هو تضخيماً لاختلال قائم منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. إذ أصبحت بورتسودان المنفذ البحري شبه الوحيد لاستيراد الوقود، مع دخول ما بين 10 إلى 20 ناقلة وقود في بعض أشهر الذروة خلال 2025–2026 وفق تقديرات قطاعية. هذا التمركز في نقطة دخول واحدة جعل الوقود سلعة شديدة الحساسية، تُدار خارج منطق السوق التقليدي، ضمن تقاطع بين سلطات الدولة، وشبكات توزيع موازية داخل مناطق النزاع، وشركات استيراد خاصة تعتمد على شحنات قصيرة الأجل تتأثر مباشرة بتقلبات السوق العالمية.

وبذلك، لم يكن أثر هرمز على السودان صدمة منفصلة، إنما عامل تضخيم لاقتصاد حرب قائم على الندرة. فقد ترافق مع ارتفاع كلفة الشحن والتأمين، وتراجع انتظام التوريد من مستويات تقارب 60 إلى 100 ألف طن شهرياً قبل الحرب إلى تدفقات غير مستقرة ومتقطعة. وفي هذا السياق، يتحول الوقود من سلعة طاقة إلى أداة نفوذ، ومن مدخل اقتصادي إلى مورد سياسي تتقاطع حوله الفاعليات العسكرية وشبكات التجارة العابرة للحدود. وفي ظل هذا التعقيد، لم يعد السؤال متعلقاً بتوفر الموارد بقدر ما أصبح متعلقاً بإمكانية الوصول إليها.

اقتصاد الندرة: من الذهب إلى الوقود في دورة تمويل مغلقة

في موازاة تصاعد أزمة الوقود والإمداد، لم يعد المال وحده كافياً لضمان الوصول إلى الموارد الأساسية داخل اقتصاد الحرب. ففي السنوات الأولى للنزاع، كان الذهب والتحويلات غير الرسمية يشكلان مصدراً رئيسياً للسيولة وتمويل الإمداد كما توضح بيانات World Gold Council (WGC، 2023–2025)، لكن مع تفاقم أزمة الطاقة، تراجعت القدرة على تحويل هذه السيولة إلى موارد تشغيلية فعلية، خصوصاً الوقود.

هذا التسلسل -تعطيل التكرير في مصفاة الجيلي ثم فقدان الإنتاج في هجليج- لا يمثل تراجع في المعروض فقط، ولكن يعكس انقطاعاً متزامناً في طرفي سلسلة القيمة النفطية. ونتيجة لذلك، تشكلت فجوة مزدوجة في سوق الوقود: تراجع في المعروض المحلي المكرر، وانقطاع في أحد أهم مصادر الخام ومساراته، ما دفع الاقتصاد الحربي نحو الاعتماد المتزايد على شبكات الإمداد غير الرسمية كبديل وظيفي، لا كخيار ثانوي.

تدريجياً ظهرت فجوة واضحة بين القيمة المالية والقدرة التشغيلية، حيث لم يعد امتلاك النقد أو الذهب كافياً لضمان الوصول إلى الوقود أو المعدات. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد الحربي يعتمد بشكل متزايد على الجغرافيا ومسارات الإمداد، أكثر من اعتماده على السيولة النقدية، فيما تحولت عملية التمويل إلى سلسلة طويلة من الوسطاء والتأخير.

هذا التحول انعكس بشكل مباشر على قطاع التعدين الأهلي، الذي كان أحد أهم مصادر تمويل الحرب. فبينما كان إنتاج الذهب قبل 2023 وفق تقديرات United Nations Environment Programme (UNEP، 2022–2024)، يُقدَّر بين 80 و100 طن سنوياً، شهدت مناطق الإنتاج تراجعاً كبيراً في القدرة التشغيلية مع تفاقم نقص الوقود، حيث انخفض الإنتاج بنسبة تُقدَّر بين 40% و60% في بعض المناطق خلال فترات ذروة أزمة 2026.

ورغم هذا التراجع، فقد أصبح الذهب جزءاً من معادلة الحرب، إذ يعتمد إنتاجه على الوقود لتشغيل المعدات، وعلى الطرق لنقل الإنتاج، وعلى الأسواق لتصريفه. وبهذا المعنى، أصبح الذهب نفسه محكوماً بمنظومة الندرة التي يمولها. وهذه التحولات تعمل على إعادة هندسة الاقتصاد كما تعيد تعريف طبيعة الحرب نفسها.

الإمداد كحد نهائي للحرب

ويشير ضابط سابق إلى أن استمرار أزمة الطاقة واضطراب الإمداد قد يدفع الحرب في السودان نحو ثلاثة مسارات محتملة: «إما استمرار حرب استنزاف منخفضة الكثافة تعتمد على عمليات محدودة، أو تراجع عملياتي يفرض تهدئة نسبية نتيجة العجز اللوجستي، أو تفكك تدريجي للصراع إلى مراكز قوة محلية تتحكم فيها شبكات التدفقات. في كل الحالات، يبقى الإمداد هو العامل الحاسم، وليس التفوق العسكري التقليدي.»

لا يمكن قراءة التحولات الجارية في السودان بوصفها امتداداً مباشراً للمعارك العسكرية التقليدية، ولكن كتغير تدريجي في نمط صراع تُعاد فيه هندسة القوة عبر التحكم في سلاسل الإمداد أكثر من السيطرة على الجغرافيا. فمن اضطراب أسواق الطاقة العالمية، إلى تذبذب تدفقات الوقود عبر الموانئ، وصولاً إلى الشبكات غير الرسمية العابرة للحدود، تتراكم طبقات متداخلة من الضغط تعيد تعريف ما تعنيه «القدرة على القتال» نفسها .

في هذا السياق، فقد أصبح الوقود عنصراً حاكماً في الاقتصاد الحربي، يحدد نطاق الحركة، وإيقاع العمليات، وحدود الاستمرارية. كما أن تداخل القنوات الرسمية وغير الرسمية للإمداد خلق اقتصاداً مزدوجاً، وهو نمط يتسق مع تحليلات United Nations Development Programme (UNDP، Governance in Fragile Settings Reports، 2023–2025) حول الحوكمة في البيئات الهشة تتقاطع فيه الدولة مع شبكات موازية تعمل وفق منطق المخاطرة والندرة، لا منطق السوق المستقر.

ومع تصاعد استهداف القوافل واتساع دائرة تعطيل الإمداد، يتضح أن مركز الثقل في الحرب يتحرك تدريجياً بعيداً عن خطوط الاشتباك المباشر نحو البنية التي تُغذي تلك الاشتباكات. لم تعد السيطرة تُقاس فقط بالمواقع، بل بقدرة الفاعلين على التحكم في تدفق الوقود والغذاء والسلع الحيوية.

في المحصلة، لا يقدم هذا المسار نهاية واضحة بقدر ما يكشف عن إعادة هندسة طويلة الأمد لطبيعة الحرب نفسها، حيث تصبح الندرة أداة إدارة للصراع، ويغدو الإمداد ساحة المواجهة الأكثر حساسية واستمرارية. وهكذا يتحول الوقود من سلعة إلى سلطة، ومن إمداد إلى حدٍّ نهائي للحرب.

استخدم الملك تشارلز «القوة الناعمة والسرية» للعائلة المالكة في واشنطن

ملخص

يرى الكاتب أن قراءة زيارة الملك تشارلز لواشنطن بوصفها محاولة لصناعة "شرعية دينية بديلة" تذهب بعيداً عن الواقع، إذ تتجاهل طبيعة النظام الأمريكي القائم على الفصل بين الدين والدولة، وتُغفل أن الكنيسة الإنجليزية لا تمتلك نفوذاً روحياً على السياسة الأمريكية، رغم الحضور العام للمسيحية بتعدد مذاهبها.

يعيد التذكير بالخلفيات التاريخية، موضحاً أن انفصال الكنيسة الإنجليزية عن روما لم يؤسس لزعامة دينية عالمية، وأن انتشار البروتستانتية في أمريكا جاء في سياق مستقل. كما يشير إلى أن تشارلز نفسه اتجه مؤخراً نحو التقارب مع الفاتيكان، في خطوة تُضعف أي تصور لمنافسة روحية بين المؤسستين.

يتناول الكاتب مواقف الملك والكنيسة من القضايا الدولية، خاصة الحرب، حيث بدت منسجمة مع موقف الفاتيكان، بينما يلفت إلى أن ترامب يسعى لشرعية دينية خاصة به، بل ويدخل في تنافس ضمني مع البابا، ما يجعل فكرة منح هذه الشرعية من قبل تشارلز غير واقعية.

يختم الكاتب بأن الزيارة كانت ذات طابع سياسي بالأساس، هدفها ترميم العلاقات بين لندن وواشنطن. وقد نجح تشارلز في ذلك عبر توظيف رمزية التاج البريطاني وقوته الناعمة، بما أسهم في تخفيف التوتر وكسب مواقف أكثر مرونة من الجانب الأمريكي.

هبط الملك تشارلز على واشنطن وهو مثقل بالهموم والجراح الشخصية والعائلية قبل هم بلاده وأوروبا.

علاء الدين بشير

اقترب الأخ والصديق العزيز، قصي مجدي سليم، في مقالة الموسوم: (ما وراء البروتوكول: تشارلز في واشنطن.. طقوس الإمبراطورية وتكريس «الشرعية البديلة» في وجه روما) من الزيارة الملكية البريطانية إلى أمريكا بزاوية نظر مبتكرة جداً، وربما غير مسبوقة في أي مقاربة تحليلية بحثت خلفيات ونتائج الزيارة. ومع ذلك، فإنني أرى أن مقاربته جمحت في الخيال كثيراً، والسبب في تقديري لهذا الجموح أنها لم تستصحب معها وقائع تاريخية مهمة وأخرى معاصرة جرت ما بين ضفتي الأطلسي.

أول ما تجب الإشارة إليه أن الكنيسة الإنجليزية التي يرأسها الملك تشارلز الثالث لا تمثل المظلة الروحية الرسمية «للإمبراطورية الأمريكية» كما تذهب عبارة الأخ قصي، ولا حتى هي مظلة الرئيس ترامب أو نائبه المحافظ جداً، جي دي فانس. لم تعتنق الدولة الأمريكية مذهباً معيناً في المسيحية، وإن كان للمسيحية حضور طاغٍ في الحياة السياسية هناك، رغم الضبط الدستوري الصارم الذي نأى بالدولة عن الانحياز إلى دين أو مذهب بعينه. لكن ظلت الانتماءات الدينية والمذهبية الشخصية للرؤساء والمسؤولين الأمريكيين تسم الحياة السياسية الأمريكية بسماتها. وظلت البروتستانتية وكنيستها اللوثرية هي المذهب الطاغي على الحياة الدينية في أمريكا.

الرئيس ترامب كان ينتمي إلى الكنيسة المشيخية (المذهب المشيخي يتبع الطائفة البروتستانتية) قبل أن يعلن في العام 2020 أنه تركها، ولم يُعرف عنه انتماء بعدها، بينما ينتمي نائبه فانس إلى الكنيسة الكاثوليكية.

تاريخياً، كانت الملكية في إنجلترا من أقوى المعارضين لحركة الإصلاح الديني التي قامت كرد فعل على النفوذ الطاغي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية على أوروبا وما رافقه من استبداد، والتي قادها الإصلاحي الألماني مارتن لوثر في القرن الخامس عشر. وحتى بعد أن قام الملك البريطاني هنري الثامن بفصل الكنيسة الإنجليزية عن روما لأسباب ذاتية في القرن السادس عشر، وتنصيب نفسه حاكماً عليها - وهو التقليد الذي ظل متبعاً حتى اليوم - وقيادته شخصياً تغييرات فكرية أساسية، فإن ذلك لم يجعله يتقارب مفاهيمياً مع حركة الإصلاح الديني وأتباع مارتن لوثر أو جان كالفن، لا هو ولا سلفه من الملوك، حتى بعد أن صارت الملكية في بريطانيا بلا سلطات تنفيذية. بينما وجد أتباع حركة الإصلاح الديني في أمريكا أرضاً بكرًا وخصبة لنشر

أغلب زعماء العالم، بما في ذلك ترامب، يشعرون بالفخر والزهو لاعتبارهم نظراء لملك بريطانيا.

دعمت الكنيسة الإنجليزية بابا الفاتيكان في موقفه المناهض لحرب إيران.

ملك بريطانيا لا يرغب في منح ترامب شرعية أخلاقية موازية للبابا.

مذهبهم هناك وطبع الحياة الدينية بطابعهم الدعوي الجديد.

منذ سنوات، انتهج الملك تشارلز الثالث، ضمن نشاطه في تجسير الهوة بين الأديان، خطاً تصالحياً تجاه روما، وتوّج مساعيه تلك بزيارة إلى الفاتيكان في أكتوبر من العام الماضي، في خطوة وصفها المراقبون بالتاريخية، حيث أنهت أكثر من خمسة قرون من القطيعة بين الكنيستين الكاثوليكية والإنجليزية. وقام خلال تلك الزيارة بأداء صلاة مشتركة مع البابا ليو الرابع في كنيسة سيستينا العريقة داخل الفاتيكان، وتحت سقفها المزين برسومات فنان عصر النهضة مايكل أنجلو.

وقد جرت تلك الزيارة التاريخية إنابةً عن الحكومة البريطانية، وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية في ذلك الوقت: «الكنيسة الكاثوليكية هي أكبر طائفة في أكبر ديانة في العالم»، وأضافت أن زيارة الملك والملكة «ستعزز علاقة المملكة المتحدة مع هذا الشريك المهم والمؤثر». هذا الإقرار ينفي أي تطلع للكنيسة الإنجليزية لتكريس شرعية روحية جديدة للعالم المسيحي، ويؤكد معرفتها قدر نفسها، إذ لا يتجاوز عدد أتباعها الموزعين على 65 دولة في العالم 86 مليوناً، بحسب تقرير وكالة (رويترز) الذي غطى ترسيم سارة مولالي، كبيرة أساقفة كانتربري، في يناير الماضي كأول امرأة تتولى

عُرف عن العائلة المالكة في بريطانيا ارتباطها التاريخي بالمنظمات والجمعيات السرية صاحبة النفوذ القوي في العالم.

استغربت وسائل الإعلام في أمريكا وبريطانيا من الصداقة المفاجئة التي نشأت بين الأرستقراطي الإنجليزي الخجول وسمسار العقارات النيويوركي الجامح.

اقترب الأخ والصديق العزيز، قصي مجدي سليم، في مقاله الموسوم: (ما وراء البروتوكول: تشارلز في واشنطن.. طقوس الإمبراطورية وتكريس «الشرعية البديلة» في وجه روما) من الزيارة الملكية البريطانية إلى أمريكا بزاوية نظر مبتكرة جداً، وربما غير مسبوقة في أي مقاربة تحليلية بحثت خلفيات ونتائج الزيارة. ومع ذلك، فإنني أرى أن مقاربته جمحت في الخيال كثيراً، والسبب في تقديري لهذا الجموح أنها لم تستصحب معها وقائع تاريخية مهمة وأخرى معاصرة جرت ما بين ضفتي الأطلسي.

أول ما تجب الإشارة إليه أن الكنيسة الإنجليزية التي يرأسها الملك تشارلز الثالث لا تمثل المظلة الروحية الرسمية «للإمبراطورية الأمريكية» كما تذهب عبارة الأخ قصي، ولا حتى هي مظلة الرئيس ترامب أو نائبه المحافظ جداً، جي دي فانس. لم تعتنق الدولة الأمريكية مذهباً معيناً في المسيحية، وإن كان للمسيحية حضور طاغ في الحياة السياسية هناك، رغم الضبط الدستوري الصارم الذي نأى بالدولة عن الانحياز إلى دين أو مذهب بعينه. لكن ظلت الانتماءات الدينية والمذهبية الشخصية للرؤساء والمسؤولين الأمريكيين تسم الحياة السياسية الأمريكية بسماتها. وظلت البروتستانتية وكنيستها اللوثرية هي المذهب الطاغي على الحياة الدينية في أمريكا.

الرئيس ترامب كان ينتمي إلى الكنيسة المشيخية (المذهب المشيخي يتبع الطائفة البروتستانتية) قبل أن يعلن في العام 2020 أنه تركها، ولم يُعرف عنه انتماء بعدها، بينما ينتمي نائبه فانس إلى الكنيسة الكاثوليكية.

تاريخياً، كانت الملكية في إنجلترا من أقوى المعارضين لحركة الإصلاح الديني التي قامت كرد فعل على النفوذ الطاغي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية على أوروبا وما رافقه من استبداد، والتي قادها الإصلاحي الألماني

تساءلت الصحافة البريطانية عند تنصيب تشارلز ملكًا عن علاقته بالماسونية.

في خضم أسوأ انقسام حزبي في تاريخ أمريكا استطاع الملك توحيد الكونغرس.

مارتن لوثر في القرن الخامس عشر. وحتى بعد أن قام الملك البريطاني هنري الثامن بفصل الكنيسة الإنجليزية عن روما لأسباب ذاتية في القرن السادس عشر، وتنصيب نفسه حاكماً عليها – وهو التقليد الذي ظل متبعاً حتى اليوم – وقيادته شخصياً تغييرات فكرية أساسية، فإن ذلك لم يجعله يتقارب مفاهيمياً مع حركة الإصلاح الديني وأتباع مارتن لوثر أو جان كالفن، لا هو ولا سلفه من الملوك، حتى بعد أن صارت الملكية في بريطانيا بلا سلطات تنفيذية. بينما وجد أتباع حركة الإصلاح الديني في أمريكا أرضاً بكرًا وخصبة لنشر مذهبهم هناك وطبع الحياة الدينية بطابعهم الدعوي الجديد.

منذ سنوات، انتهج الملك تشارلز الثالث، ضمن نشاطه في تجسير الهوة بين الأديان، خطاً تصالحياً تجاه روما، وتوّج مساعيه تلك بزيارة إلى الفاتيكان في أكتوبر من العام الماضي، في خطوة وصفها المراقبون بالتاريخية، حيث أنهت أكثر من خمسة قرون من القطيعة بين الكنيستين الكاثوليكية والإنجليزية. وقام خلال تلك الزيارة بأداء صلاة مشتركة مع البابا ليو الرابع في كنيسة سيستينا العريقة داخل الفاتيكان، وتحت سقفها المزين برسومات فنان عصر النهضة مايكل أنجلو.

وصف ترامب تشارلز بأنه «أعظم ملك»، وقال إن محبته له قد تحسن علاقته السيئة برئيس الوزراء ستارمر.

السودان بين جدلية الحرب والسلام
تأملات في مصير الدولة المدنية

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال الحرب في السودان بوصفها أكثر من مجرد صراع على السلطة، إذ تطرح أسئلة عميقة حول معنى الدولة وحدود السلطة وإمكانية التعايش في ظل تنوع ثقافي وقبلي كبير. ويرى الكاتب أن هذا التنوع يمكن أن يكون مصدر قوة، لكنه يُستغل أحيانًا لإشعال النزاعات، ما يجعل إدارته بعدالة شرطًا أساسيًا لبناء دولة مدنية قائمة على المواطنة والقانون.

يوضح أن تكرار الحروب والانقلابات منذ الاستقلال يعكس أزمة بنيوية عميقة مرتبطة بغياب عقد اجتماعي متفق عليه. فالتاريخ يعيد نفسه في دائرة مغلقة، حيث تعجز الدولة عن تحقيق الاستقرار، ويظل السؤال قائمًا حول قدرة المجتمع على التحرر من إرث الماضي وبناء نظام مؤسسي مستقر.

يشير الكاتب إلى أنه تبرز الميليشيات المسلحة كدليل على انهيار مفهوم الدولة الحديثة، إذ لم تعد السلطة محصورة في المؤسسات، بل توزعت بين قوى متنازعة تفرض نفوذها بالقوة. وفي ظل هذا الواقع، تصطدم محاولات بناء دولة مدنية بعوائق من تحالفات عسكرية واقتصادية تعرقل أي تحول ديمقراطي حقيقي.

يؤكد الكاتب أن السلام لا يتحقق باتفاقات مؤقتة فقط، بل يتطلب وعيًا جماعيًا جديدًا يعيد تعريف الانتماء ويؤسس لعقد اجتماعي شامل. ويقف السودان أمام خيار مصيري: إما الاستمرار في دوامة الحروب والانقلابات، أو بناء دولة مدنية ديمقراطية تحقق الاستقرار والعدالة لجميع مواطنيه..

الحرب كجدل أبدي بين الماضي والمستقبل:

الحرب الدائرة في السودان منذ منتصف أبريل 2023م تبدو كأنها مجرد نزاع مسلح على السلطة فحسب ولكنها في الواقع تفجر عدد من الاسئلة الجدلية والجودي العميقة حول معنى الدولة ومفهومها وحدود السلطة وعن إمكانية العيش المشترك في ظل توظيف واستغلال التنوع لتكريس الانقسام بدلًا عن الاحتفاء به باعتباره مصدر غنى وثراء للدولة السودانية، فالسودان يضم أكثر من خمسمئة قبيلة ولكل منها لغتها وعاداتها وتقاليدها ما يجعل التنوع ثراءً هائلاً لكنه في الوقت نفسه يستغل في التحشيد للحرب، وهنا يطرح السؤال الجدلي هل التنوع هو أساس الهوية الجامعة أم أنه لعنة تفتح الباب أمام النزاعات؟ إن إدارة هذا التنوع بعدل هو الشرط الأول لبناء دولة مدنية ديمقراطية وإلا سيظل التنوع وقوداً للحروب، فالحرب في هذه الحالة ليست حدثاً عابراً ولكنها في الاساس تمثل انعكاس لأزمة وجودية تتعلق بكيفية تعريف الدولة نفسها هل هي كيان مدني يقوم على المواطنة والعقد الاجتماعي والقانون أم أنها استغلال للتنوع وامتداد لقوة السلاح وهيمنة العسكر؟.

إن سلسلة الحروب المستمرة منذ ما قبل الاستقلال ودائرة الانقلابات العسكرية الجهنمية وتكاثر الميليشيات والمجموعات المسلحة ليست أحداثاً عابرة ولكنها تعتبر دلالات وعلامات على أزمة أعمق وانكاس لازمة بنيوية تتجسد في أزمة عقد اجتماعي لم يكتب بعد وسؤال أبدي عن ما إذا كان دولة المواطنة والمؤسسات والقانون يمكن أن تنتصر على السلاح والفوضى أو أن الماضي سيظل يعيد إنتاج نفسه بلا نهاية في دوامة مستمرة لا فكاك منها.

الحرب كإعادة إنتاج للتاريخ والميليشيات كرمز لانهيار الدولة:

منذ استقلال السودان ظلت الحروب ونزعات التمرد عى الدولة والانقلابات العسكرية تتكرر كأنما هو قدر محتوم وكأن الزمن يسير في دائرة مغلقة وكأن التاريخ يعيد نفسه كل مرة دون كلل أو ملل بلا نهاية، حيث حصدت الحروب ارواح عزيزة وادت إلى فصل الجنوب واحداث انقسام مجتمعي ودمرت البلاد وظل العسكر يتناوب على السلطة عبر البندقية دون أن ينجحوا تأسيس دولة مستقرة، هذه الدائرة المغلقة تطرح سؤالاً واقعيًا هل يمكن للشعب السوداني أن يتحرر من ماضيه أم أن الماضي يظل يطارده كظل لا ينفك عنه؟ بهذا المعنى الحرب أصبحت ليست مجرد حدث سياسي مطلبي فحسب لكنها تجاوزت ذلك إلى إعادة إنتاج لتاريخ لم يحسم بعد وجدل لا ينتهي.

وفي ذات السياق ظلت تتناسل الميليشيات والمجموعات المسلحة كتجسيد ساطع لانهيار فكرة الدولة الحديثة نفسها وتحولها إلى كيانات متنازعة، وهي بهذا المعنى تعلن أن السلطة لم تعد حكراً على المؤسسات ولا يحكمها القانون بل أصبحت موزعة بين قوى متنازعة كل منها يفرض شرعيته بالقوة السلاح، ووجود هذه المليشيات المسلحة يطرح سؤالاً عن معنى السيادة وحدود سلطة الدولة هل السيادة هي احتكار الدولة للعنف المشروع أم أنها القانون الذي يضمن العيش المشترك؟ والسلطة هي من تدير الامور أم أن كليهما أي السلطة والسيادة مجرد وهم يتبدد حين تتعدد مراكز القوة؟ فالسودان اليوم يعيش بين وهم القوة وحقيقة القانون، بين سلطة البندقية وسلطة النصوص الدستورية، في صراع يعكس أزمة الدولة الحديثة في صورتها الأكثر هشاشة.

وفي ذات المسار نجد كل محاولة لبناء دولة مدنية ديمقراطية في السودان تصتدم ببنية ممانعة متينة من العسكرتارية والرأسمالية وجماعة المصالح المتحالفة مع بعضها والمسيطرة على مفاصل الاقتصاد والدولة، ويظل مشروع الدولة المدنية كحلم مؤجل وكأن المستقبل يظل رهينة الماضي لكن تجارب الحياة تعلمنا أن التحرر من الماضي لا يعني نسيانه بقدر ما يعني تجاوزه عبر وعي جديد، فهل يستطيع السودانيون أن يصوغوا وعياً جماعياً يصنع قطعية فكرية ومعرفية مع إرث الانقلابات والميليشيات والنزاعات المسلحة ويؤسس لمستقبل مختلف؟

الوعي الجماعي كشرط لتجاوز دوامة السلاح وصناعة العنف:

السلام في السودان لا يمكن أن يختزل في اتفاق سياسي أو هدنة مؤقتة؛ إنه مشروع وجودي يتطلب إعادة تعريف العلاقة بين الفرد والدولة وبين الجماعة والهوية الوطنية، والسلام المستدام يعني أن يتجاوز السودانيون منطق الغلبة العسكرية وأن يؤسسوا لعقد

اجتماعي جديد يقوم على الاعتراف بالتنوع وإدارته بدلًا عن إنكاره أو قمعه.

السؤال الأعمق ليس فقط كيف نتخلص من التمليش عبر آليات الدمج والتسريح؟ بل في كيف نتجاوز ذلك الشكل التقليدي المتعارف عليه وفشل في أكثر من اختبار منذ اتفاقية جوزيف لاقو وحتى أخر اتفاقية، لنعبر إلى سؤال أكثر عمقًا وهو كيف نعيد صياغة معنى الانتماء بحيث لا يجد الفرد نفسه مضطراً إلى حمل السلاح ضد الدولة لكي يثبت وجوده أو يسترد حقوقه؟ إن برامج الدمج والتسريح رغم أهميته في أي اتفاقية سلام الا أنهما ليست سوى أدوات فنية وتقنية جافة تحتاج إلى معادل أكثر عمقًا يعمل على تجفيف منابع العنف عبر الاشتغال على التنمية المتوازنة والتعليم ورفع الوعي بمفهوم الدولة المدنية ودولة المواطنة ودولة القانون والعدالة والعقد الاجتماعي، ويتمثل التحدي الحقيقي في بناء وعي جماعي جديد يجعل من الدولة المدنية إطاراً جامعاً لا مجرد سلطة مفروضة من أعلى، إن تجاوز دوامة السلاح يتطلب أن يدرك الفرد أن القوة والبندقية ليست الطريق الوحيد والمناسب لتثبيت الوجود واستردات الحقوق بين ابناء الوطن الواحد بل هناك مسارات اخرى منها التاسيس لانتماء إلى عقد اجتماعي يحمي الجميع ويضمن حقوقهم.

خاتمة:

السودان اليوم يقف أمام مفترق طرق وجودي إما أن يظل أسيراً لليل السلاح الكالح حيث يعيد التاريخ إنتاج نفسه في دوامة لا تنتهي من التمليش والحروب والانقلابات العسكرية، أو أن يكتب فجره بمداد السلام ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة يكون القانون فيها هو المرجعية الوحيدة، وإن يكون السؤال الحقيقي ليس ما السبيل لنتجاوز عصر التمليش ومتى تنتهي الحرب وكيف نقطع دابر الانقلابات العسكرية؟ بل هل يستطيع السودانيون أن يتجاوزوا إرثهما النفسي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ويصوغوا مستقبلاً جديداً يليق بتضحياتهم؟

المشتركة.. تحالف المصالح الذي أجهض الثورة السودانية

إبراهيم هباني

ملخص

يرى الكاتب أن ما يُعرف بـ«القوة المشتركة» في السودان لم يعد مجرد إطار داعم للانتقال، بل تحول تدريجياً إلى تحالف مصالح مسلح تحكمه حسابات النفوذ. ومع تصاعد التوترات بين مكوناته وظهور صراعات داخلية، بدأت ملامح ابتعاد هذا التحالف عن أهداف الثورة لصالح إعادة تشكيل موازين القوة.

يشير الى أن « القوة المشتركة» تشكلت أصلاً كحل مؤقت لملء فراغ أمني وسياسي، لكنها تحولت مع الوقت إلى لاعب يسعى لفرض شروطه عبر السلاح لا عبر الشرعية. ويعكس ظهور قيادات مثل مالك عقار في مواقف متغيرة حالة إعادة التموضع داخل تحالف بات يفتقر للاستقرار والاتجاه الواضح.

يؤكد أن التحركات العسكرية مثل إعادة انتشار قوات النور القبة والضربات المتبادلة تكشف عن صراع مكتوم على النفوذ بين قادة بارزين. كما أن غياب وحدة القرار داخل التحالف، رغم تعدد قواته، جعله هشاً، حيث تتفكك مكوناته عند أول اختبار جدي.

يخلص الكاتب إلى أن «القوة المشتركة» أصبحت جزءاً من الأزمة بدلاً من أن تكون أداة للحل، إذ تحولت إلى كيان يحمي مصالحه الخاصة. وبذلك، لم تُهزم الثورة في الشارع، بل تم الالتفاف عليها من داخل تحالفات السلاح التي غلبت المصالح على المبادئ.

تشير معطيات ميدانية متقاطعة إلى أن ما يعرف بـ«القوة المشتركة» في السودان لم يعد إطاراً عسكرياً داعماً للانتقال، بل تحولاً تدريجياً إلى تحالف مصالح مسلح، تقوده حسابات النفوذ لا شعارات الثورة.

فمع إعادة انتشار قوات بقيادة النور القبة، القيادي المنشق عن الدعم السريع، وتصاعد الضربات بين مكونات التحالف، إلى جانب انسحابات ميدانية من جبهات حيوية، تتكشف ملامح صراع داخلي يعكس انتقال «المشتركة» من دور سياسي داعم إلى فاعل رئيسي في إعادة تشكيل المشهد، ولو على حساب ما تبقى من أهداف الثورة.

لم تولد «القوة المشتركة» من رحم مشروع سياسي متماسك، بل جاءت كحل اضطراري لملء فراغ أمني وسياسي معقد. لكنها، مع مرور الوقت، تحولت من أداة توازن إلى لاعب يسعى لفرض شروطه، مستندا إلى قوة السلاح لا إلى شرعية الدور.

الفيديو الذي ظهر فيه مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة وقائد الحركة الشعبية شمال، لم يكن مجرد رسالة سياسية، بل انعكاس لحالة إعادة تموضع داخل هذا التحالف. فالرجل، الذي يمثل أحد مكوناته الرئيسية، بدا وكأنه يقرأ نهاية مرحلة، أو على الأقل يعيد تعريف موقعه داخل معادلة لم تعد مستقرة.

في الميدان، تتقدم الوقائع بسرعة أكبر من الخطاب. تحرك النور القبة بقوة تقدّر، وفق تقارير ميدانية غير معلنة وتقديرات دوائر متابعة الصراع، بنحو 3 آلاف مقاتل، وإعادة توزيعها حول العاصمة، لم يكن تفصيلا عسكريا عاديا. هذه الخطوة وضعت قوات جبريل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة ووزير المالية، ومني أركو مناوي، حاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان، تحت ضغط مباشر، في مشهد يعكس صراعا مكتوما على النفوذ داخل الخرطوم.

وبصورة أوسع، تقدّر «القوة المشتركة» بعشرات الآلاف من المقاتلين، وفق تقديرات مراكز أبحاث معنية بالنزاعات وتقارير ميدانية غير معلنة، لكنها تفتقر إلى ما هو أهم من العدد: وحدة القرار.

فالتباين في الأجندات، واختلاف مرجعيات القيادة، جعلا منها تحالفا هشا، يتماسك ظاهريا ويتفكك عند أول اختبار.

ضربة جبل أولياء كانت لحظة كاشفة. استهداف مواقع لقوات مناوي وجبريل بطائرات مسيّرة، في سياق خلافات داخلية، يؤكد أن الصراع لم يعد سياسيا.

لقد دخل مرحلة الاحتكاك العسكري المباشر، حيث تحسم الخلافات على الأرض لا في الغرف المغلقة.

وفي النيل الأزرق، تتكرر المؤشرات نفسها. انسحابات واسعة لقوات المشتركة وكتائب الإخوان، مقابل بقاء قوات تابعة لعقار في مواقع المواجهة، تعكس إعادة توزيع أدوار قسرية، تفرضها موازين القوة لا التفاهمات.

على مستوى القيادة، جاء استدعاء عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة، لقادة الوحدات العسكرية، ومنح مهلة لسحب قوات المشتركة من المدن، ليؤكد أن الدولة نفسها لم تعد تقبل بتعدد مراكز القوة داخل العاصمة.

القرار هنا سياسي بقدر ما هو عسكري، ويعكس محاولة لاستعادة السيطرة على مشهد يتفلت.

وفي الخلفية، تتحرك حسابات أكثر تعقيدا. اجتماعات مغلقة في أم درمان، ضمت قيادات من العدل والمساواة إلى جانب مجموعات مرتبطة بعلي كرتي، القيادي في الحركة الإسلامية السودانية، تعكس أن كل طرف بات يبحث عن موقعه في المرحلة المقبلة، حتى لو كان ذلك على حساب تحالفاته السابقة.

لم تعد «المشتركة» مجرد تحالف عسكري، بل أصبحت جزءا من الأزمة نفسها. فهي، بدلا من أن تكون رافعة للانتقال، تحولت إلى لاعب يسعى لحماية مصالحه، ولو على حساب مسار الثورة.

في السودان، لم تهزم الثورة في الشارع، بل جرى الالتفاف عليها داخل معادلة السلاح.

وما يحدث اليوم ليس سوى النتيجة الطبيعية لتحالفات لا تحكمها المبادئ... بل المصالح.

أكثر من 100 ألف نازح في النيل الأزرق يواجهون كارثة إنسانية وشيكة

ملخص

تشهد مدينة الدمازين في إقليم النيل الأزرق أوضاعًا إنسانية متدهورة، حيث يعيش أكثر من 100 ألف نازح في مراكز إيواء مكتظة بعد فرارهم من مناطق النزاع. ويأتي ذلك مع تصاعد العمليات العسكرية وسيطرة قوات على مواقع استراتيجية، ما يزيد من تعقيد المشهد ويهدد بموجات نزوح إضافية.

تعكس تركيبة النازحين هشاشة كبيرة، إذ يشكل الأطفال نسبة كبيرة إلى جانب النساء وكبار السن، في ظل نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الصحية. وتفاقمت الأزمة بعد اشتباكات عنيفة دفعت آلاف الأسر إلى ترك منازلها ومواجهة ظروف معيشية قاسية.

داخل مراكز الإيواء، تتصاعد المخاطر الصحية بسبب الاكتظاظ وتدهور البنية التحتية، مع تحذيرات من انتشار الأمراض خاصة مع اقتراب موسم الأمطار. ويهدد الخريف بتفاقم الأزمة عبر الفيضانات وتلوث المياه وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية.

في ظل هذه الظروف، يعيش النازحون حالة من الخوف وانعدام الأمان، خصوصًا النساء والأطفال، مع غياب الخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية. وتتزايد الدعوات لتدخل عاجل لتوفير الاحتياجات الأساسية ومنع تحول الوضع إلى كارثة إنسانية واسعة.

«يعيش أكثر من 100 ألف نازح في ظروف قاسية بعد أن أجبرتهم موجات العنف على الفرار من مناطقهم، خاصة من الكرمك وقيسان.»

أفق جديد

في مدينة الدمازين، عاصمة إقليم النيل الأزرق جنوب شرقي السودان، تتكدس معاناة إنسانية متصاعدة تنذر بانفجار وشيك مع اقتراب موسم الخريف، هنا داخل نحو عشرة مراكز إيواء مؤقتة، يعيش أكثر من 100 ألف نازح في ظروف قاسية بعد أن أجبرتهم موجات العنف على الفرار من مناطقهم، خاصة من الكرمك وقيسان.

مؤخرًا أعلنت قوات «الدعم السريع» تحقيق تقدم في إقليم النيل الأزرق، مؤكدة سيطرتها على مواقع استراتيجية في محافظة «باو» بعد معارك عنيفة مع الجيش السوداني، ما يفتح الطريق نحو عاصمة الإقليم «الدمازين». كما تحدثت عن سيطرتها على مدينة «الكرمك» الاستراتيجية، الواقعة على بُعد نحو 176 كيلومتراً من العاصمة، في حين لم يقرّ الجيش بفقدانها.

وأبلغ نشطاء «أفق جديد»، أن الوضع الإنساني داخل مراكز النزوح بلغ مستويات حرجة، حيث يشكل الأطفال نحو 40% من إجمالي النازحين، بينما تمثل النساء وكبار السن ما يقارب 60%، ما يعكس هشاشة التركيبة السكانية داخل هذه التجمعات، ويضاعف من تعقيدات الاستجابة الإنسانية.

وشهدت مناطق «السلك» و«سلك أحمر» و«ملكن» بمحلية باو، في 25 يناير الماضي، اشتباكات عنيفة أدت إلى تدهور سريع في الأوضاع المعيشية، ودفع آلاف السكان إلى الفرار من منازلهم، ليواجهوا ظروفًا إنسانية قاسية تتسم بانعدام المأوى ونقص الغذاء والدواء ومياه الشرب.

ويُعد إقليم النيل الأزرق من الولايات الحدودية جنوب شرق السودان، حيث يجاور إثيوبيا ودولة جنوب السودان، ويضم سبع محليات إدارية، من بينها الدمازين والرصيرص وباو والكرمك.

تزايد المخاطر

تصاعدت وتيرة النزوح الجماعي عقب الهجمات التي طالت مدينة الكرمك ومناطق مجاورة، والتي أدت إلى فرار آلاف المدنيين بحثًا عن ملاذ آمن إلا أن الرحلة من الخطر إلى الأمان لم تنهِ معاناتهم بل نقلتها إلى شكل آخر أكثر بطئًا وأشد قسوة.

تقول أم نازحة (35 عامًا) في حديثها لـ«أفق جديد»: «خرجنا من الكرمك ونحن لا نحمل سوى أطفالنا، تركنا كل شيء خلفنا في البيت، الذكريات وحتى الطعام. الآن نقضي أيامنا في انتظار وجبة قد لا تأتي، أطفالي يسألونني كل ليلة متى نعود؟ ولا أملك إجابة».

في مراكز الإيواء، تتجلى الأزمة في أبسط تفاصيل الحياة اليومية، نقص حاد في الغذاء، شح في مياه الشرب النظيفة وانهيار شبه كامل للخدمات الصحية، ومع تكدس النازحين في مساحات ضيقة، تتزايد المخاطر الصحية بشكل مقلق، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية وانعدام خدمات الصرف الصحي الملائمة.

تحذر التقارير الطبية من انتشار متزايد للأمراض خصوصًا الأمراض المرتبطة بالمياه والتلوث البيئي، ومع محدودية الإمكانيات الطبية، يجد المرضى وخاصة الأطفال وكبار السن أنفسهم في مواجهة مفتوحة مع أمراض يمكن الوقاية منها في ظروف طبيعية.

ويشير النشطاء إلى أن غياب التدخلات العاجلة قد يؤدي إلى تفشي أوبئة واسعة النطاق، خاصة مع اقتراب موسم الأمطار، الذي غالبًا ما يفاقم الأوضاع الصحية في مناطق النزوح بسبب الفيضانات وتلوث مصادر المياه.

تهديد مضاعف

يقول رجل مسن (65 عامًا) في حديثه لـ«أفق جديد»: «لم أكن أتخيل أنني سأعيش هذه الأيام، نجوت من الحرب لكنني لا أعرف إن كنت سأنجو من المرض أو الجوع هنا، لا يوجد دواء ولا رعاية وحتى الماء أحيانًا يكون ملوثًا، نحن نعيش يومًا بيوم ونحن على أبواب فصل الخريف.»

لا يمثل الخريف في هذه السياقات مجرد تغير موسمي، بل عاملًا مضاعفًا للأزمة. فمع هطول الأمطار تصبح مراكز الإيواء الهشة أكثر عرضة للانهيار وتتحول الأراضي الطينية إلى بيئة خصبة لتكاثر الحشرات وناقلات الأمراض مثل الملاريا وحمى الضنك.

كما أن انقطاع الطرق بسبب الأمطار يهدد بعزل هذه التجمعات ما يعقد وصول المساعدات الإنسانية ويؤخر الاستجابة الطارئة في

«الوضع الإنساني داخل مراكز النزوح بلغ مستويات حرجة، حيث يشكل الأطفال نحو 40% من إجمالي النازحين، بينما تمثل النساء وكبار السن ما يقارب 60%.»

لحظات حرجة.

بينما تقول شابة (22 عامًا): «أكبر مخاوفي ليست الجوع فقط، بل انعدام الأمان، نحن النساء نعيش قلقًا دائمًا، خاصة في الليل لا يوجد إضاءة كافية ولا حماية حقيقية، نشعر أننا منسيون.»

في ظل هذا المشهد القاتم، أطلقت النشطاء نداءً عاجلًا إلى المنظمات الدولية والجهات الإنسانية، مطالبين بتدخل فوري وشامل لتدارك الكارثة قبل وقوعها، وتشمل الأولويات توفير الغذاء، المياه النظيفة، الأدوية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، إلى جانب اتخاذ تدابير لحماية المدنيين، خاصة الفئات الأكثر هشاشة.

وذكر طفل (12 عامًا) في حديثه لـ«أفق جديد»: «كنت أذهب إلى المدرسة في قيسان، وكان عندي أصدقاء كثيرون، الآن لا توجد مدرسة هنا، نقضي اليوم كله بلا شيء نفعله، أريد أن أعود للدراسة.»

وذكرت امرأة حامل (28 عامًا) بالقول: «أنا في شهري السابع، ولم أرَ طبيبًا منذ أن نزحنا، أخاف على نفسي وعلى طفلي، لا توجد رعاية صحية حقيقية هنا، فقط مسكنات وأمل ضعيف».

وقال متطوع محلي داخل مركز إيواء في حديثه لـ«أفق جديد»، «نحاول قدر الإمكان مساعدة الناس، لكن الإمكانيات محدودة جدًا، عدد النازحين كبير، والاحتياجات تتزايد يومًا بعد يوم، أكثر ما يقلقنا الآن هو انتشار الأمراض مع اقتراب موسم الأمطار».

ما يحدث في الدمازين اليوم ليس مجرد أزمة نزوح عابرة، بل اختبار حقيقي لمدى قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لأزمات صامتة تتفاقم بعيدًا عن الأضواء. ومع اقتراب الخريف، تضيق نافذة التدخل ويصبح إنقاذ الأرواح مرهونًا بسرعة التحرك وفعاليته.

في تلك المراكز المكتظة لا ينتظر النازحون بيانات القلق بل خطوات عملية تعيد إليهم الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية قبل أن تتحول معاناتهم إلى كارثة يصعب احتواؤها.

الخرطوم تكابد خطر الألغام غير المنفجرة

ملخص

مفتاح الحرب في السودان مع عودة السكان إلى الخرطوم بعد الحرب، أصبحت الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية تهديدًا يوميًا في الشوارع والمنازل والمناطق العامة. كثير من المدنيين، خصوصًا الأطفال، يقعون ضحايا لهذه المخلفات القاتلة التي خلفها القتال.

مئات الأشخاص قُتلوا أو أُصيبوا بسبب هذه المتفجرات، ونسبة كبيرة من الضحايا هم من الأطفال الذين يجهلون الخطر. بعض الحوادث مأساوية، مثل انفجارات أثناء اللعب أو جمع أجسام يعتقد أنها غير خطيرة.

فرق إزالة الألغام تعمل على تطهير العاصمة، لكنها تواجه صعوبات كبيرة ونقصًا في التمويل والموارد. العملية بطيئة للغاية، إذ لا تتجاوز المساحات التي يتم تنظيفها يوميًا عشرات الأمتار، ما يعني أن إزالة الخطر قد تستغرق سنوات.

الخرطوم لا تزال مليئة بآثار الحرب من مبانٍ مدمرة وبقايا أسلحة متناثرة في مناطق واسعة. ورغم تحذيرات الأمم المتحدة والجهود الحكومية، يبقى كثير من السكان غير مدركين للخطر أو يترددون في الإبلاغ، ما يجعل المدينة بيئة خطيرة مع استمرار عودة السكان.

(أسوشيتد برس)/بقلم سام ميدينيك

مع عودة السكان إلى العاصمة السودانية الخرطوم بعد أشهر من القتال، تُشكّل الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية التي خلّفتها الحرب خطراً متزايداً في جميع أنحاء العاصمة.

وتقول سام ميدنيك، مراسلة وكالة أسوشييتد برس، التي تغطي الحدث من المدينة، إنّ فرق إزالة الألغام تعمل على تطهير المناطق الملوثة، لكنّ منظمات الإغاثة تُحذّر من أنّ هذه العملية ستستغرق سنوات في ظلّ محدودية التمويل والاهتمام الدولي.

- لاحظ خالد عبد القادر أطفالاً يستخدمون جسماً غريباً ككرة قدم، فحاول منعهم. أمسك به، فانفجر في يده. فقد إصبعين، وانغرست شظايا في صدره.

كان في المستشفى لإجراء فحص طبي بعد انفجار العام الماضي، وحاول أن يبقى متفائلاً.

قال عبد القادر: «أشعر وكأنني أقول: الحمد لله أنها كانت مجرد يدي».

هو واحد من بين مئات الأشخاص الذين أصيبوا أو قتلوا جراء الذخائر غير المنفجرة خلال سنوات الحرب الثلاث في السودان . ويشمل ذلك الألغام، بالإضافة إلى أسلحة مثل القنابل والقذائف والصواريخ التي لم تنفجر، أي عشرات الآلاف من القطع في المجمل.

وتقول الحكومة وجماعات الإغاثة إنها مشكلة خاصة في الخرطوم وحولها، حيث بدأ السكان، وكثير منهم غير مطلعين على التهديد، بالعودة بعد أن استعاد الجيش السوداني العاصمة العام الماضي.

العديد من القتلى أو الجرحى هم من الأطفال

أصيب أو قتل ما يقرب من 60 شخصًا في ولاية الخرطوم العام الماضي، أكثر من نصفهم من الأطفال، وأصيب أو قتل 23 شخصًا في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، 21 منهم من الأطفال، وفقًا للأمم المتحدة.

خلّفت عقود من الصراع في السودان ذخائر غير منفجرة متناثرة في جميع أنحاء البلاد، حيث تلوثت مساحة إجمالية تبلغ حوالي 7700 ملعب كرة قدم.

وقد اتُهم كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بزرع الألغام، وفقًا لمنظمات الإغاثة، خلال الحرب أثناء قتالهم للسيطرة على العاصمة.

«إن وجود الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة يثير قلقاً بالغاً لدى الجميع»، هذا ما قاله جمعة أبوانجا، قائد فريق جاسمار، وهي مجموعة سودانية لإزالة الألغام.

قال إن إزالة الألغام ستستغرق سنوات. إزالة الألغام عملية بطيئة ودقيقة، حيث يغطي الموظفون مساحة تتراوح بين 10 و15 متراً مربعاً يومياً.

تمتلئ العاصمة السودانية ببقايا الأسلحة

لا تزال مدينة الخرطوم مدينة أشباح، تنتشر فيها آثار القتال. المباني المتفحمة والمهجورة مليئة بثقوب الرصاص.

أثناء تجولهم في الشوارع، شاهد صحفيو وكالة أسوشيتد برس جندياً يخرج من منزل ومعه جسم معدني صغير بدا وكأنه ذيل قنبلة صاروخية بعد أن استدعاه أحد السكان لتقييم التهديد.

رافق أحد أعضاء الإعلام العسكري وكالة أسوشيتد برس خلال الزيارة، بما في ذلك أثناء إجراء المقابلات. وتحتفظ أسوشيتد برس بالسيطرة التحريرية الكاملة على محتواها.

بحسب الأمم المتحدة، عاد عشرات الآلاف من الأشخاص إلى المدينة، وعاد 1,7 مليون شخص إلى ولاية الخرطوم.

أعلنت الأمم المتحدة أن فرق إزالة الألغام قامت خلال العام الماضي تقريباً بتطهير نحو 7,8 مليون متر مربع من الأراضي في ولاية الخرطوم، حيث عثرت على أكثر من 36 ألف قطعة، من بينها مئات الألغام المضادة للدبابات والأفراد.

تُدمر تلك التي يمكن نقلها بأمان بعيدًا عن المناطق المأهولة بالسكان. أما تلك التي لا يمكن نقلها فتُدمر في مكانها.

لا يزال هناك الكثير مما يجب إزالته بينما يحاول الناس إعادة بناء حياتهم.

في الخرطوم، أمضى فريق إزالة الألغام التابع لمنظمة جاسمار ثمانية أشهر في تطهير متنزه شهير من الألغام الأرضية، وهو واحد من

سبعة حقول ألغام على الأقل تم تحديدها في ولاية الخرطوم. تقع بعض المواقع في ضواحي المدينة، وبعضها الآخر في وسطها، وبعضها بالقرب من جسور رئيسية.

قام أعضاء الفريق بخلع ستراتهم الثقيلة وأقنعة الوجه، واستراحوا الأسبوع الماضي تحت الأشجار بين نوبات العمل، محميين من أشعة الشمس الحارقة.

بدأت عملية تطهير حوالي 123 ألف متر مربع في الحديقة في أغسطس، ومن المتوقع أن تكتمل في مايو. وقد عثر الفريق حتى الآن على أكثر من 160 عبوة ناسفة، بما في ذلك ألغام مضادة للأفراد ومضادة للدبابات.

قال أبوانجا إن شخصاً واحداً على الأقل قُتل في الحديقة قبل بدء عملية إخلائها. المنطقة الآن مُطوّقة، ومحاطة بعلامات تحذيرية.

يتردد بعض الناس في إبلاغ السلطات

تقول الحكومة السودانية إنها تبذل قصارى جهدها للحد من التهديد، لكنها تقول إنها تعاني من نقص حاد في الأموال والموظفين.

صرح مسؤول حكومي لوكالة أسوشيتد برس بأن الحكومة تسعى لرفع مستوى الوعي من خلال إلقاء المحاضرات في المساجد والأسواق وعبر الإذاعة والبودكاست، كما تعمل على إعداد مواد تعليمية بالتعاون مع المدارس. وقد تحدث المسؤول شريطة عدم الكشف عن هويته لعدم حصوله على إذن بالتحدث إلى وسائل الإعلام.

ومع ذلك، قال العديد من المصابين لوكالة أسوشيتد برس إنهم لم يروا أو يسمعوا أي تحذيرات، والتي بدأت في أواخر عام 2024.

قال بعض الأشخاص إن هناك مخاوف من الإبلاغ عن الذخائر غير المنفجرة للسلطات خشية استجوابهم عن سبب حيازتهم للأسلحة. وذكر تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش في وقت سابق من هذا العام أن قوات الأمن احتجزت مدنيين بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع، لا سيما في المناطق التي استعاد الجيش السيطرة عليها.

أما الآخرون فلا يدركون الخطر إلا بعد فوات الأوان.

التقط مقدم إبراهيم ذات مرة قطعة معدنية ظناً منه أنها جزء من سيارة. ولكن عندما التصقت بيده وحاول إبعادها، انفجرت.

يُخفي الشاب البالغ من العمر 18 عامًا ذراعه اليسرى المُضمّدة تحت ملابسه. فقد تسبب الانفجار الذي وقع خارج منزله في أم درمان في أغسطس/آب في بتر أصابعه، ولم يعد قادرًا على العمل كعامل.

قال: «أشعر بالاكتئاب وانعدام القيمة. كنت أعيل أسرتي والآن أجلس هنا ولا أفعل شيئاً».

سام ميدنيك مراسلة لوكالة أسوشيتد برس لشؤون إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وهي متخصصة في تغطية النزاعات والأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان.

القطاع المصرفي السوداني
الاختلالات البنيوية، المعايير الدولية، وخريطة طريق الإصلاح

عمر سيد أحمد *

ملخص

يعرض المقال انهيار القطاع المصرفي السوداني باعتباره أزمة بنيوية عميقة لا مجرد اضطراب مالي، إذ فقدت البنوك دورها كوسيط للثقة وتحويل المدخرات إلى استثمار. تعود جذور الأزمة إلى عقود من السياسات غير الرشيدة منذ الثمانينيات، بما فيها التمكين السياسي والخصخصة غير المنضبطة، ثم تفاقمت مع انقلاب 2021 وحرب 2023 التي كشفت هشاشة النظام وعمّقت انهياره.

يشير الكاتب إلى أن الحرب أدت الحرب إلى دمار واسع في البنية المصرفية، شمل تدمير فروع وفقدان بيانات وانهيار الأنظمة الإلكترونية وخروج بنوك أجنبية، بالتزامن مع انكماش اقتصادي حاد وارتفاع التضخم والفقر. كما تفاقمت الأزمة بانقسام مالي غير مسبوق، حيث ظهرت أنظمة موازية وعملات مزدوجة وسلطات مالية متنازعة، ما أدى إلى تشظي الاقتصاد وتعقيد أي جهود إصلاح.

يوضح أن القطاع يعاني من اختلالات مزمنة، أبرزها ضعف رأس المال، غياب الحوكمة، شلل السياسة النقدية، الإقصاء المالي، وتضخم البنك المركزي. كما يتفاقم الوضع بسبب تضارب المصالح، إذ يشارك البنك المركزي والجيش وقوات الدعم السريع في ملكية أو تمويل بعض البنوك، مما يقوض الرقابة والاستقلالية ويحول النظام المصرفي إلى أداة للصراع بدلاً من التنمية.

يبرز الكاتب فجوة كبيرة بين السودان والمعايير الدولية مثل اتفاقيات بازل، ويصنف البنوك إلى مفلسة أو هشة أو محدودة الأداء. ويقترح خريطة إصلاح بثلاث مراحل: إنقاذ عاجل بعد الحرب، ثم الامتثال التدريجي للمعايير الدولية، وأخيراً التحول إلى نظام حديث رقمي. ويؤكد أن نجاح الإصلاح مرهون بتسوية سياسية تعيد توحيد الدولة، لأن نظاماً مصرفياً سليمًا هو أساس السيادة الاقتصادية.

ثمة حقيقة يُقرّها علم الاقتصاد السياسي بوضوح: أن انهيار الجهاز المصرفي في أي دولة ليس مجرد أزمة مالية عابرة، بل هو انهيار في الوظيفة الحضارية للدولة ذاتها. فالبنوك وسيط الثقة الذي يُحوّل المدخرات إلى طاقة إنتاجية، وهي الأداة التي تقيس بها المؤسسات الدولية درجة النضج المؤسسي لأي اقتصاد. وفي السودان، بلغ هذا الجهاز مراحل انهيار غير مسبوقة في تاريخه المعاصر.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، تراكمت طبقات الخلل: سياسات تمكينية انتهازية، وأسلمة أحادية دون بنية مؤسسية ناضجة، وخصخصة مُتعجّلة أفادت منها نخب سياسية. وجاء انقلاب أكتوبر 2021 ليعمّق هذه الجراح، ثم أتت حرب أبريل 2023 لتُتمّ الكارثة، وها نحن ندخل العام الرابع منها دون أفق واضح لوقف النار. الحرب لم تصنع الأزمة المصرفية؛ بل كشفت هشاشة بنيان كان واهياً من الأساس — وزادت عليه أبعاداً لم تشهدها منطقتنا من قبل.

أولاً: ما الذي دمّرته الحرب؟
– أربع سنوات من الانهيار المتراكم

وفقاً لتقرير بنك السودان المركزي (مطلع 2026) المُستشهد به في دراسات الاقتصاد السوداني، تعرّض ما لا يقل عن 100 فرع مصرفي من أصل 833 للتدمير الكامل — أي 12% من إجمالي شبكة الفروع الوطنية. وتجاوزت الخسائر المادية المباشرة ما يمكن إحصاؤه بسهولة؛ إذ ضاعت أرشيفات كاملة تحمل بيانات العملاء وسندات الضمانات العقارية، وانهار نظام المقاصة والتحويلات الإلكترونية. والأثقل وطأةً أن أكثر من ستة بنوك أجنبية غادرت السودان تباعاً. وتُؤطّر أرقام البنك الدولي (Sudan Economic Update، May 2025) حجم الكارثة: انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 29,4% في 2023، يليه انكماش إضافي بـ13,5% في 2024 — وهو من أشد موجات الانكماش في التاريخ الاقتصادي الحديث. وتراجعت إيرادات الحكومة من 10% من الناتج المحلي عام 2022 إلى أقل من 5% عام 2023، فيما قفز معدل البطالة إلى 47% ومعدل التضخم إلى 170% عام 2024. والأكثر إيلاماً أن نسبة الفقر تضاعفت من 33% إلى 71% خلال عامين فقط.

على صعيد سعر الصرف، بلغ الدولار في السوق الموازي نحو 560 جنيهاً ليلة اندلاع الحرب (أبريل 2023)، ثم تتالت موجات الانهيار لتصل إلى 3،580 جنيهاً في سبتمبر 2025، وتجاوزت 4،250 جنيهاً في أبريل 2026 — وهو ما يمثل تدهوراً بأكثر من 650% في ثلاث سنوات (موقع أخبار السودان للرصد اليومي، أبريل 2026). هذا الانهيار يُعيد رسم الجدوى من قيمة رؤوس أموال البنوك المُعلنة بالجنيه السوداني؛ إذ أن أي بنك كان رأسماله يعادل 10 ملايين دولار عام 2023 قد بات ما يعادله بالجنيه لا يشتري اليوم سوى أقل من مليوني دولار — أي تآكلٌ فعلي تجاوز 75%.

ثانياً: الانقسام المالي
– سيادة مجزأة وعملة في حرب

يُمثّل الانقسام المالي الحادث في السودان ظاهرة نادرة في تاريخ الأزمات المصرفية الحديثة، وهو ما يُضاف إلى قائمة الاختلالات البنيوية القديمة ليُعقّد أي مسار للإصلاح.

في يناير 2026، أطلق رجال أعمال مرتبطون بقوات الدعم السريع تطبيقاً مالياً في دارفور تحت مسمى «المستقبل للخدمات المصرفية والمالية». وأصدر بنك السودان المركزي في 28 يناير 2026 تحذيراً رسمياً من التعامل مع هذا التطبيق، مؤكداً أنه «يخالف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014» (بنك السودان المركزي، بيان رسمي، يناير 2026؛ سودان تريبيون، 28 يناير 2026). وتبع ذلك إعلان تحالف «تأسيس» — الذراع السياسي للدعم السريع — عزمه إنشاء وزارة مالية وبنك مركزي موازٍ، في خطوة رآها مراقبون نواةً لـ«دولة داخل الدولة» (سودان تريبيون، يناير 2026).

على الأرض، يعيش إقليم دارفور حالة عملة مزدوجة شاذة: الحكومة السودانية أصدرت فئات نقدية جديدة، بينما لا تزال الفئات القديمة هي المتداولة في مناطق الدعم السريع، إذ فرضت هذه القوات العملة الورقية القديمة «مبرئةً للذمة» وأجبرت التجار على قبولها. وأدى ذلك إلى ظهور سعرَين: سعر بالكاش وسعر آخر أعلى بنسبة تصل إلى 20% عبر تطبيق «بنكك» التابع لبنك الخرطوم، وقد سجن الدعم السريع موظفين حكوميين بجريمة تلقّي رواتبهم عبر هذا

التطبيق من بورتسودان (موقع دارفور 24، أبريل 2026؛ العربي الجديد، فبراير 2026).

الخلاصة الاستراتيجية: أشارت تقارير منصة TRT Africa وتحليلات خبراء اقتصاديين، من بينهم الخبير المصرفي نجم الدين الطيب في تصريحاته لـ«العربي الجديد» (فبراير 2026)، إلى نشوء «اقتصاد مزدوج» في السودان تُدار فيه المناطق بأنظمة مالية موازية تشمل فرض جمارك ودفع مرتبات خارج سلطة البنك المركزي. وحذّر الطيب من أن إنشاء عملة موازية سيواجه رفضاً في بقية السودان الذي يُمثّل السوق الأساسي لمنتجات دارفور. هذا التشظي المالي يُضيف عائقاً بنيوياً جديداً على كل خطة إصلاح مصرفي، إذ لا يمكن بناء نظام نقدي موحّد في ظل انقسام في السيادة الترابية والمؤسسية.

ثالثاً: الاختلالات البنيوية المزمنة — ما قبل الحرب وما أضافته

1- شلل السياسة النقدية: منذ منتصف التسعينيات، هجر بنك السودان المركزي أدوات السياسة النقدية الكلاسيكية — سعر الفائدة، الاحتياطي الإلزامي، سعر الخصم — واستعاض عنها بـ«شهادات شهامة» التي باتت في الواقع وسيلةً لتمويل عجز الموازنة لا لضبط السيولة. وحين عجزت بعض البنوك عن السداد، حوّل البنك المركزي ديونها إلى «حصص شراكة»، فأصبح مراقباً ومساهماً في آنٍ واحد، مُخلاً بأبسط قواعد الاستقلالية الرقابية (تقرير صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة، 2020).

2- هشاشة رأس المال والحوكمة: تعمل معظم البنوك السودانية برأسمال اسمي لم

يعد له وزن حقيقي بعد انهيار الجنيه. وتُوجَّه حصص كبيرة من التمويل لمساهمين ومديرين خارج أي ضوابط حوكمة فعلية. وتكشف دراسة أكاديمية محكّمة نُشرت في مجلة Journal of Risk and Financial Management (MDPI، أغسطس 2025) أن نسبة كفاية رأس المال الكلية للقطاع تراجعت من 60,7% إلى 22,5% خلال الفترة 2016-2022، وهي مرشحة لمزيد من التآكل في ظل استمرار الحرب.

مفارقة سعر الصرف وأزمة رأس المال الحقيقي: في مسعى إصلاحي، خاطب بنك السودان المركزي عدداً من البنوك بضرورة رفع رؤوسها المالية إلى 140 مليار جنيه على مدى سنوات (سياسات بنك السودان 2026؛ التقرير متاح على الموقع الرسمي cbos.gov.sd). غير أن هذا القرار يكشف معضلة بنيوية: التفاوت الكبير بين السعر الرسمي المجمّد (590–600 ج/دولار)، وسعر البنوك التجارية (2،800–3،350 ج)، وسعر السوق الموازي (4،150+ ج في أبريل 2026). بنك قيّم رأسماله بالسعر الرسمي بـ140 ملياراً يُحقق على الورق ما يعادل 233 مليون دولار — لكن بسعر السوق لا تتجاوز قيمته الحقيقية 34 مليون دولار، أي تآكلٌ فعلي بنسبة 85%. وطالما ظل التقييم مرتبطاً بسعر مُتجمّد، تبقى أرقام رأس المال المُعلنة مُضلِّلةً لأي رقابة دولية.

3- الإقصاء المالي: لا يتجاوز نسبة السودانيين الذين يملكون حسابات مصرفية نشطة 15,3%، وهو أدنى معدل في أفريقيا جنوب الصحراء (صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة، 2020)، في مقابل 83% في كينيا و64% في مصر (قاعدة بيانات Global Findex، البنك الدولي، 2021). تتكدس البنوك في الخرطوم وتغيب عن الأرياف، مما يعزز الاعتماد على الاقتصاد النقدي غير الرسمي ويُضعف الرقابة الضريبية ويُوسّع نفاذ شبكات غسل الأموال.

4- ترهّل البنك المركزي: يضم بنك السودان 17 إدارة عامة تتفرع منها 37 إدارة تنفيذية، فضلاً عن 18 فرعاً إقليمياً (الهيكل التنظيمي المنشور على الموقع الرسمي لبنك السودان). هذا التضخم البيروقراطي واجهة لاستيعاب كوادر الدولة العميقة، وليس انعكاساً لحاجة وظيفية. وأضاف نقل مقر البنك المركزي إلى بورتسودان في ظروف الحرب عبئاً تشغيلياً جديداً. وتُشير سياسات بنك السودان للعام 2026 صراحةً إلى أن القطاع يمر بـ«مرحلة إعادة بناء جذرية» وأن أكثر من 70% من فروع البنوك أُغلقت خلال الحرب (موقع أتر الاقتصادي، يناير 2026).

5- تعارض المصالح الجذري: المراقِب مساهِمٌ ومسلَّح في آن واحد

يُعد هذا الاختلال من أشد العوامل تدميراً لمفهوم الرقابة المصرفية المستقلة، ويتجلّى في ثلاثة مستويات متداخلة:

أولاً — بنك السودان مساهماً في البنوك التي يراقبها: تحوّل بنك السودان المركزي، عبر آلية تحويل ديون البنوك المتعثرة إلى «حصص شراكة»، إلى مساهم فعلي في عدد من البنوك التجارية. وينصّ قانون بنك السودان لعام 2002 في مادته (54) على إمكانية امتلاك البنك لأسهم في المؤسسات المالية (النص الكامل للقانون متاح على cbos.gov.sd). غير أن هذه الصلاحية تحوّلت إلى ثغرة هيكلية عميقة تُخلّ صراحةً بالمبدأ الأول من «المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة» الصادرة عن لجنة بازل (BIS، 2012)، الذي يشترط استقلالية جهة الإشراف وخلوّها من أي تضارب في المصالح.

ثانياً — القوات المسلحة السودانية مساهمةً في البنوك: وثّقت وزارة الخزانة الأمريكية (بيان OFAC، يناير 2024) أن شركة «زادنا الدولية» — إحدى أبرز مكوّنات الإمبراطورية التجارية للقوات المسلحة السودانية — نُقلت تحت سيطرة الصندوق الاجتماعي للقوات المسلحة بهدف إخفائها عن الرقابة المدنية، ووُصفت بأنها «أداة لغسيل الأموال العسكرية» (U.S. Department of the Treasury، Press Release، January 31، 2024). وتُمثّل مؤسسات مرتبطة بالمنظومة العسكرية شريحة من المساهمين في عدد من البنوك السودانية، مما يجعلها أدوات تمويل عسكري بدلاً من وسطاء مالية مستقلة.

ثالثاً — قوات الدعم السريع تمتلك بنكاً وتوظّفه: صنّفت وزارة الخزانة الأمريكية في العقوبات ذاتها «بنك الخليج» (Alkhaleej Bank) باعتباره خاضعاً لسيطرة قوات الدعم السريع وأداةً جوهرية لتمويل عملياتها العسكرية. وأشارت إلى أن البنك تلقّى 50 مليون دولار من بنك السودان المركزي قُبيل اندلاع الحرب مباشرةً (OFAC، 2024). ووثّقت كلٌّ من منظمة Global Witness (2019) ومنظمة The Sentry (فبراير 2026) الشبكة المالية المحيطة بقيادة الدعم السريع، بما فيها استثمارات في الذهب والمصارف والعقارات

تمتد من السودان إلى الإمارات.

الخلاصة التحليلية: حين يكون المراقِب مساهِماً، والجيشُ مصرفياً، والمليشيا مديرةً لبنك، تنهار الوظيفة الرقابية من جذورها. لا يمكن لأي إصلاح مصرفي حقيقي أن ينجح دون معالجة هذا التشابك الثلاثي الأبعاد: إلزام بنك السودان بالتخلص من جميع حصصه في البنوك التجارية، ومصادرة ملكية المؤسسة العسكرية في البنوك وإخضاعها للقطاع المدني، والتعامل مع بنك الخليج وأي بنك مماثل وفق آليات التصفية أو إعادة الهيكلة تحت إشراف دولي.

رابعاً: السودان والمعايير الدولية — الهوّة الكبيرة

تشكّل اتفاقيات بازل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS) المرجعية العالمية الأساسية لتنظيم القطاع المصرفي. وتقوم على ثلاث مراحل متطورة:

بازل 1 (1988): الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 8% من الأصول المرجّحة بالمخاطر (Basel Committee on Banking Supervision، 1988). وهذا هو الحد الذي لا تزال بنوك سودانية عديدة تعجز عن بلوغه فعلياً، فيما حدّد بنك السودان الحد الأدنى بـ12% دون تطبيق فعلي لدى عدد من البنوك (IMF، 2020).

بازل 2 (2004): أضافت ثلاثة محاور: متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر، الرقابة الإشرافية، والإفصاح. وأدخلت مفهوم مخاطر التشغيل (Basel Committee on Banking Supervision، 2004) — وهو مفهوم غائب كلياً في الممارسة السودانية.

بازل 3 (2010، تعديلات 2017): رفعت نسبة رأس المال الأساسي (CET1) إلى 4,5%، وأضافت هامش حماية 2,5%، وفرضت نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR) ونسبة الرافعة المالية بحد أدنى 3% (BIS، 2017).

جدول مقارنة: الالتزام ببازل مقارنةً بدول الإقليم (2024–2025)

الدولة	الحد الأدنى لرأس المال	بازل 1	بازل 2	بازل 3	نسبة كفاية رأس المال الفعلية
السودان	10 م. دولار	جزئي	غير مطبق	غير مطبق	أقل من 8% *
مصر	9,5 م. دولار	مطبق	مطبق بالكامل	مطبق بالكامل	13–15%
كينيا	25 م. دولار	مطبق	مطبق بالكامل	جزئي	18–20%
إثيوبيا	75 م. دولار	مطبق	جزئي	قيد التطبيق	14–16%
رواندا	15 م. دولار	مطبق	مطبق بالكامل	مطبق	17–19%

* السودان: MDPI (2025) وبيانات بنك السودان المركزي. النسب الإقليمية: تقارير البنوك المركزية المعنية 2024–2025 (CBK Kenya؛ NBR Rwanda؛ NBE Ethiopia؛ CBE Egypt).

خامساً: الوضع الراهن للبنوك السودانية — تشخيص تحليلي

تجدر الإشارة ابتداءً إلى أن انعدام الشفافية في القطاع المصرفي السوداني — الذي تفاقم بفعل الحرب وتعذّر التدقيق الميداني — يجعل أي تصنيف دقيق للبنوك رهيناً بشُح البيانات الموثوقة. بنك السودان المركزي لم ينشر تقارير رقابية مفصّلة منذ اندلاع

الحرب، والتقارير الدولية المتاحة تستند في معظمها إلى بيانات ما قبل 2023. وعليه، فإن التصنيف الآتي يجمع بين ما هو موثّق من مصادر دولية معتمدة وما هو تقديري مبني على تحليل خبراتي — مع التصريح بهذا التمييز في كل موضع.

ما هو موثّق بمصادر: وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2020 (IMF Country Report No. 73/20)، كانت عدة بنوك سودانية تعمل بنسب كفاية رأسمال أقل من الحد الأدنى القانوني المحدد بـ12%، وبعضها بنسب سالبة — أي أن التزاماتها تتجاوز موجوداتها قبل الحرب. وتكشف دراسة Altman›s Z-Score المحكّمة المنشورة في MDPI (أغسطس 2025) أن هذه النسبة الكلية تراجعت من 60,7% إلى 22,5% بين 2016 و2022. وبحلول 2026، في ظل الحرب وانهيار الجنيه بأكثر من 650%، تُشير المؤشرات المتاحة إلى أن نسب التعثر قد تجاوزت 50% في القطاع، مما يعني أن التزامات شريحة واسعة من البنوك باتت تفوق موجوداتها — وهو تعريف الإفلاس التقني.

على أساس ذلك، وفي غياب تحديثات رقابية موثوقة عن الوضع الراهن، يمكن تقدير المشهد تحليلياً على النحو الآتي:

الفئة الأولى — البنوك في حالة إفلاس تقني (تقديرياً نحو 40% من البنوك): عاجزة عن استيفاء أي من متطلبات بازل. معظمها أُسس في التسعينيات كواجهات تمويل سياسي برأسمال اسمي هزيل، وهو ما أشار إليه تقرير IMF (2020) حين رصد بنوكاً ذات نسب كفاية سالبة. تجمّدت عملياتها شبه كلياً منذ 2023، وتتجاوز التزاماتها موجوداتها الفعلية، وبقاؤها يُمثّل عبئاً على النظام لا إضافةً إليه.

الفئة الثانية — البنوك ذات الملاءة الهشة (تقديرياً نحو 45%): تمتلك رأسمالاً اسمياً يستوفي الحد الأدنى القانوني على الورق، لكنه تآكل فعلياً بفعل انهيار الجنيه وارتفاع نسب التعثر. تفتقر إلى أنظمة إدارة مخاطر حقيقية، وتعتمد اعتماداً مفرطاً على شهادات شهامة كاحتياطي سيولة — وهي أداة غير قابلة للتسييل الفوري كما أشار إليه تقرير IMF الإقليمي (METAC، 2025).

الفئة الثالثة — البنوك ذات الأداء النسبي (تقديرياً نحو 15%): تضم عدداً محدوداً — في مقدمتها بنوك ذات شراكات خليجية — طوّر أنظمة حوكمة نسبية واحتياطيات أفضل. يعتمد بعضها على تطبيقات رقمية كـ«بنكك» التابع لبنك الخرطوم، وهو ما أصبح ورقة ضغط في مناطق الدعم السريع.

ملاحظة منهجية: النسب الواردة أعلاه (40%، 45%، 15%) تقديرات تحليلية خبراتية لا أرقام رقابية رسمية، وتستند إلى: IMF Country Report (2020)، ودراسة MDPI/JRFM(أغسطس 2025)، وسياسات بنك السودان (2026)، إضافة إلى تقديرات الكاتب المبنية على متابعة ميدانية. وتبقى بحاجة إلى تحقق مستقل حين تتاح البيانات الرقابية الكاملة.

يُجسّد تقرير البنك الدولي حول السودان (2025 Sudan Economic Update، May) الإطار الدولي الذي يرى فيه المراقبون هذا القطاع: فبينما يتوقع التقرير أن الاقتصاد السوداني لن يعود إلى مستويات ما قبل الحرب قبل عام 2031 في أفضل السيناريوهات، وربط البنك الدولي استئناف برامجه بتقييم شامل للقطاع المصرفي والقطاع الخاص — رسالةٌ واضحة بأن المؤسسات الدولية لا تضخ موارد في بيئات مالية تفتقر إلى الحد الأدنى من الاستعداد المؤسسي. ومن التوصيات الجوهرية التي أوردها التقرير: توحيد سعر الصرف، وتفعيل إطار إدارة المالية العامة، و«إخراج الاقتصاد من قبضة المؤسسة العسكرية» كشرط لإطلاق إمكانات النمو وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة.

سادساً: خريطة طريق الإصلاح — ثلاثة مسارات متوازية

في ظل هذا الواقع المعقد — حرب لم تنتهِ، وانقسام مالي، وانهيار الجنيه، وتآكل رأس المال — لا يمكن الاكتفاء بخطة إصلاح مصرفي كلاسيكية. تستلزم المرحلة ثلاثة مسارات تُنفَّذ بالتوازي، لا بالتسلسل، وفق ما تُرسيه أفضل الممارسات الدولية في إعادة بناء الأنظمة المصرفية ما بعد النزاع (IMF، Fiscal Affairs Department، 2022؛ World Bank، Financial Sector Assessment Program):

المسار الأول — الإنقاذ العاجل (خلال أول 12 شهراً بعد وقف النار):

تصفية شهادات شهامة تدريجياً واستعادة أدوات السياسة النقدية الكلاسيكية. تسوية

التزامات البنك المركزي تجاه البنوك لتخفيف أزمة السيولة. إعادة الرسملة الطارئة للبنوك القادرة على البقاء بمعادل الدولار لا الجنيه — مع التأكيد على أن طرح زيادة رأس المال وفق الأسلوب التقليدي ذاته الذي كان سائداً قبل الحرب لا يكفي وحده؛ إذ ينبغي أن يصحب هذا الإجراء متطلبات حاسمة وواضحة: أن يُقدّم كل بنك خطةً ملزمة لزيادة رأسماله سواء عبر استدعاء المساهمين القدامى أو استقطاب مساهمين جدد أو تسييل أصوله الثابتة أو شبه الثابتة، على أن تستبعد هذه الخطة أي اعتماد على أرباح أعمال مستقبلية متوقعة — إذ يتعذر التنبؤ بحجم الأعمال في ظل الوضع الاقتصادي والمالي المضطرب لما بعد الحرب. وفي حال عجز أي بنك عن استيفاء هذا الشرط خلال المهلة المحددة، يُخضَع وجوباً للاندماج مع مصرف آخر استوفى شروط التعافي وفق التوجيهات الرقابية. ذلك أن إبقاء الباب موارباً في انتظار انقضاء فترة زيادة رأس المال دون قرار حاسم ينطوي على ضعف في منهجية الإشراف، ولا يُفضي إلى حل ناجع في المدى القصير أو المتوسط الذي تستلزمه خطورة المشكلة — لا سيما أن معظم البنوك تحتاج أصلاً إلى مدة مطوّلة لإعادة تأهيل فروعها وإعادة فتحها في ولاية الخرطوم، وهو ما يتناقض تناقضاً صريحاً مع المضي في مسار زيادة رأس المال في ظل شُح الموارد. إطلاق مسح ميداني شامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي — مركز METAC للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. معالجة الانقسام المالي عبر إعادة ضخ الفئات النقدية الجديدة إلى غرب السودان كشرط في أي تسوية، وإلغاء الأنظمة المالية الموازية غير المرخصة.

المسار الثاني — الامتثال ببازل 2 (3–5 سنوات):

رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى ما يعادل 50 مليون دولار محسوباً بسعر السوق. دمج البنوك من 37 إلى 10–12 مصرفاً قادراً. فرض نسبة كفاية رأس مال لا تقل عن 8% بالمعادل الدولاري لا الجنيهي. تطوير أنظمة تصنيف المخاطر الداخلية (IRB Approach) وفق ركيزة بازل 2 الأولى. اعتماد معايير الإفصاح والشفافية وفق الركيزة الثالثة. بناء قاعدة بيانات ائتمانية مركزية. الانضمام الكامل لمتطلبات مجموعة FATF — شرط جوهري للخروج من القوائم الرمادية وإعادة الاندماج في نظام SWIFT.

المسار الثالث — التحول نحو بازل 3 والرقمنة (6–10 سنوات):

تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR). بناء احتياطيات رأس مال مضادة للتقلبات الدورية (Countercyclical Buffer). تطوير اختبارات الضغط (Stress Testing) الدورية. تبني معيار IFRS 9 للأدوات المالية. منح رخص لبنوك رقمية بالكامل تخدم الريف والمغتربين على غرار M-Pesa (كينيا) وبنك الهاتف في رواندا. إصلاح بنك السودان المركزي هيكلياً بإلغاء قانون 2002 وإخضاع تقاريره للبرلمان لا للسلطة التنفيذية، وهو ما يتوافق مع توصيات لجنة بازل في مبادئها الأساسية للرقابة الفعّالة (BIS Core Principles، 2012).

خاتمة: الإصلاح المصرفي شرط السيادة الاقتصادية

يقول المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبرغر في كتابه الكلاسيكي «الهوس والذعر والانهيارات» (Manias، Panics، and Crashes، 1978) إن الأزمات المالية الكبرى لا تنشأ فجأة، بل تنضج ببطء في رحم الإهمال المؤسسي وتنفجر حين تلتقي بصدمة خارجية. ما نشهده في السودان اليوم هو نتاج عقود من هذا الإهمال، تجلّى في الهوّة الهائلة بين الممارسة المصرفية المحلية والمعايير الدولية، وتجلّى أيضاً في غياب أي خطة احتياطية حين جاءت الصدمة الكبرى.

والأخطر أن السودان يواجه اليوم معضلة مزدوجة لم تواجهها كثير من الدول التي نجحت في إعادة بناء نفسها بعد الصراعات — من رواندا إلى إندونيسيا: فإلى جانب الدمار الاقتصادي، يعاني من انقسام في السيادة المالية ذاتها. هذا يعني أن أي إصلاح مصرفي ناجح مشروط بتسوية سياسية شاملة تُعيد توحيد الإطار المؤسسي للدولة.

الإصلاحات المطروحة في هذا المقال ليست رؤية مثالية بعيدة المنال، بل هي الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإنقاذ اقتصاد يتداعى. الدولة التي لا تملك نظاماً مصرفياً مستقلاً وشفافاً ومنضبطاً دولياً لا تملك في الحقيقة سيادة اقتصادية كاملة.

*** خبير مصرفي ومالي مستقل**
gmail.com@o.sidahmed09

مسلح يهز هيبة الخدمة السرية.. وواشنطن تتهرب من التحقيق

ملخص

أثار هجوم مسلح تم إحباطه خلال عشاء مراسلي البيت الأبيض تساؤلات جديدة حول كفاءة جهاز الخدمة السرية، خاصة بعد تمكن المهاجم من اختراق نقطة تفتيش أمنية رغم الإجراءات المفترضة المشددة. ورغم نجاح الوكالة في احتواء الحادث بسرعة، لا تزال تفاصيل مهمة غير واضحة.

رئيس جهاز الخدمة السرية عقد اجتماعات مع أعضاء في الكونغرس للدفاع عن أداء الوكالة، ما ساهم مؤقتًا في تجنب عقد جلسات استماع موسعة. لكن بعض المشرعين ما زالوا يطالبون بمراجعة شاملة لكيفية حدوث الاختراق الأمني.

تتمحور التساؤلات حول كيفية وصول المسلح إلى داخل الفندق عبر حجز غرفة مسبقًا، وإمكانية وجود ثغرات في النظام الأمني، إضافة إلى مخاوف من أن يكون تجمع كبار المسؤولين في مكان واحد قد شكّل مخاطرة إضافية.

يأتي الحادث في سياق قلق متزايد من قدرة جهاز الخدمة السرية على التعامل مع تصاعد العنف السياسي ونقص الموارد، خاصة بعد حوادث سابقة كادت تهدد حياة رؤساء ومسؤولين كبار، ما يعيد الجدل حول جاهزية الأمن الرئاسي في الولايات المتحدة.

لا تزال أسئلة الأمن قائمة بعد مرور أسبوع تقريبا على اقتحام مسلح لنقطة تفتيش أمنية في العشاء السنوي.

بقلم نيكولاس نهاماس وإيلين سوليفان

عقد رئيس جهاز الخدمة السرية سلسلة من الاجتماعات الخاصة هذا الأسبوع مع أعضاء في الكونغرس دافع خلالها عن طريقة تعامل وكالته مع الهجوم الذي تم إحباطه في عشاء مراسلي البيت الأبيض يوم السبت، مؤكدا للمشرعين أن وكالته تعاملت مع الحادث بشكل جيد.

وحتى الآن، يبدو أن جهود جهاز الخدمة السرية نجحت في تفادي إمكانية عقد جلسات استماع واسعة النطاق في الكابيتول هيل مثل تلك التي جرت بعد أن كاد مسلح منفرد آخر أن يودي بحياة الرئيس ترامب في بتلر بولاية بنسلفانيا قبل عامين.

لكن الإجابات الحاسمة حول الهجوم الأخير لا تزال غائبة، بما في ذلك كيف تمكن المسلح، الذي كان يملك تدريباً تكتيكياً ضئيلاً، من اختراق نقطة تفتيش آمنة قبل السيطرة عليه، وما إذا كان أحد الضباط قد أصيب بنيران صديقة.

وعلى نطاق أوسع، شكك بعض أعضاء الكونغرس ومسؤولون سابقون في الوكالة في الحكمة من السماح لترامب ونائب الرئيس جيه دي فانس والعديد من كبار المسؤولين الآخرين بالتجمع في مكان واحد لحضور فعاليات عامة، مما يجعل تسلسل الخلافة الرئاسية هدفاً أسهل لهجوم أكثر تنظيماً.

كما أعاد الحادث إثارة تساؤلات قائمة منذ فترة طويلة حول ما إذا كان جهاز الخدمة السرية، الذي طالما عانى من نقص في الموظفين ومشاكل إدارية، مجهزا لحماية ترامب وغيره من كبار المسؤولين في وقت يتزايد فيه العنف السياسي. وشكلت محاولة الاغتيال في بتلر، حيث تمكن مسلح من إطلاق النار من سطح قريب، أسوأ إخفاق للوكالة منذ إطلاق النار على الرئيس رونالد ريغان عام 1981، وحدث ذلك أيضا في فندق هيلتون في واشنطن حيث أقيم حفل الصحافة.

ولا تزال المخاطر كبيرة مع اقتراب عدة فعاليات بارزة، بما في ذلك كأس العالم، واحتفالات الذكرى الـ250 لتأسيس الأمة، والألعاب الأولمبية الصيفية 2028 في لوس أنجلوس.

وقال النائب بيني تومسون من ولاية مسيسيبي، وهو أكبر عضو ديمقراطي في لجنة الأمن الداخلي: «لا أريد أن يبقى أي شيء دون إجابة». وأضاف: «في أي وقت يتمكن فيه شخص من اختراق النظام إلى هذا الحد، فأنت تريد حقا أن تعرف إن كان هناك شيء فاتنا».

وكان تومسون قد اجتمع مع مدير جهاز الخدمة السرية، شون كيران، يوم الأربعاء لمناقشة الهجوم على العشاء، بما في ذلك حقيقة أن المسلح تمكن من دخول الفندق عن طريق حجز غرفة مسبقاً. وقال تومسون إن المدير أخبره بأن الوكالة قدمت «أفضل أمن كان يمكن توفيره تقريبا» وأيضا أن التدقيق في نزلاء الفندق قد ينتهك قوانين الخصوصية. لكن تومسون قال إنه سيطلب من نظيره الجمهوري عقد جلسة استماع لدراسة الحادث عن كثب.

وقال النائب أندرو غاربارينو، الجمهوري من نيويورك الذي يرأس لجنة الأمن الداخلي، في بيان إنه لا يزال في «مناقشات نشطة» مع جهاز الخدمة السرية بشأن عقد إحاطة في الكابيتول هيل لكنه لم يقل إنه سيسعى لعقد جلسة استماع علنية.

وفي وقت سابق من الأسبوع، دعا السيناتور جوش هاولي، الجمهوري من ميزوري، إلى عقد جلسة استماع «لتقييم مدى كفاية ترتيبات وموارد أمن الرئاسة» و»لمراجعة مدى تنفيذ إصلاحات ما بعد بتلر»، وفقا لرسالة أرسلها إلى السيناتور راند بول، رئيس لجنة الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ. ولم يرد هاولي ولا بول على طلبات التعليق.

وقال أحد الديمقراطيين الذين اجتمعوا مع كيران إنه يعتقد أن الاستجابة كانت ناجحة.

وقال السيناتور ريتشارد جيه دوربين من إلينوي للصحفيين يوم الاثنين إن الوكالة «كانت لديها خطة جيدة لحماية جميع الضيوف، وخاصة الرئيس» وإنه لم ير «أي مؤشر» على ثغرة أمنية.

ولم يرد متحدث باسم جهاز الخدمة السرية على طلبات التعليق.

وقال عملاء سابقون في جهاز الخدمة السرية إنهم يتفقون على ضرورة مراجعة أمن الرئاسة، وإن التراخي يشكل مصدر قلق دائما، خصوصا عندما تقوم الوكالة بحماية أماكن عملت فيها لسنوات عديدة. ففندق واشنطن هيلتون، على سبيل المثال، يستضيف عشاء المراسلين منذ الستينيات، مع حضور متكرر للرؤساء وكبار المسؤولين.

وقال كريستوفر ستانلي، وهو نائب مساعد مدير سابق في الوكالة: «يجب أن تنظر إليه بعيون جديدة طوال الوقت». وأضاف: «إنها منطقة مألوفة لكن يجب إعادة فحص التخطيط باستمرار».

ومثل الهجوم الذي تمت محاولته يوم السبت المرة الثالثة خلال عامين التي يتمكن فيها مسلح منفرد من تحدي جهاز الخدمة السرية، وهي وكالة بميزانية سنوية تزيد عن 3 مليارات دولار.

وبعد اختراق نقطة التفتيش الأمنية التابعة لجهاز الخدمة السرية، تم إيقاف المسلح، الذي حددته السلطات باسم كول توماس ألين، أثناء اندفاعه نحو قاعة الاحتفال، التي كانت تقع على مستوى أقل من نقطة التفتيش.

وفي مذكرة قال مسؤولو إنفاذ القانون إن ألين كتبها قبل الهجوم، علق على ما اعتبره إجراءات أمنية غير كافية، بما في ذلك حقيقة أن «لا أحد فكر فيما يحدث إذا قام شخص بتسجيل الوصول في اليوم السابق».

وأشاد ترامب والبيت الأبيض بالاستجابة السريعة للوكالة في العشاء.

وقال ديفيس إنغل، المتحدث باسم البيت الأبيض، في بيان: «كما قال الرئيس ترامب مرارا، لديه ثقة كاملة في الرجال والنساء الشجعان في جهاز الخدمة السرية».

ومع ذلك، عقدت رئيسة موظفي البيت الأبيض، سوزي وايلز، اجتماعا يوم الاثنين مع القيادة العليا في جهاز الخدمة السرية ووكالته الأم، وزارة الأمن الداخلي، لمناقشة ما حدث وضمان حصول الرئيس على الحماية التي يحتاجها في فعاليات مماثلة مستقبلا.

وبعد محاولة الهجوم يوم السبت مباشرة تقريبا، واجه جهاز الخدمة السرية تساؤلات حول ما وصفه بعض الحاضرين بأنه إجراءات أمنية متساهلة بناء على التدابير المرئية المطبقة.

وقال السيناتور جون فيترمان، الديمقراطي من بنسلفانيا، على وسائل التواصل الاجتماعي: «كنا هناك في الصفوف الأمامية. ذلك المكان لم يكن مهيأ لاستضافة فعالية تضم تسلسل الخلافة لحكومة الولايات المتحدة».

وتتشابه هذه المخاوف الأمنية مع تلك التي أثارها البعض في جهاز الخدمة السرية لعقود بشأن الفعالية في فندق واشنطن هيلتون، كما قال عملاء سابقون.

فالفندق لا يتم إغلاقه بالكامل لأنه مكان عام، والنزلاء يأتون ويذهبون بحرية. وقاعة الاحتفال نفسها مزدحمة، بالكاد توجد مساحة كافية للنُدُل. ومع اندلاع الفوضى ليلة السبت، كان بإمكان مشاهدي C-SPAN رؤية مدى صعوبة وصول فرق الأمن إلى المسؤولين.

وقال جوناثان واكرو، وهو عميل خاص سابق

في جهاز الخدمة السرية ضمن قسم حماية الرئاسة: «هذه بيئة أقل من مثالية للحماية».

وقالت متحدثة باسم الفندق إن العشاء أُقيم «وفق بروتوكولات أمنية مشددة» حسب توجيهات جهاز الخدمة السرية بالتنسيق مع الشرطة المحلية وأمن الفندق.

وقال رونالد لايتون، وهو مسؤول كبير متقاعد في جهاز الخدمة السرية عمل في فعالية حفل الصحافة عدة مرات، إن تأمين الرئيس هناك كان دائما «كثيف العمالة».

وأضاف لايتون: «إنها من طبيعة جهاز الخدمة السرية أن يريد فعل كل شيء لتقليل المخاطر إلى الصفر». وتابع: «إذن ما هو مستوى المخاطرة المسموح به؟»

وقال رؤساء موظفين في البيت الأبيض في إدارات سابقة إنهم لم يقضوا وقتا طويلا من قبل في التفكير فيما يبدو الآن كمخاطر أمنية واضحة قبل التجمع الذي يجمع سياسيين بارزين وصحفيين ومشاهير، غالبا للضحك على نكات يلقيها من المنصة رؤساء وفنانون كوميديون.

وقال رون كلاين، الذي أدار البيت الأبيض في عهد الرئيس جوزيف آر بايدن الابن: «كنت دائما أنظر إلى الخطاب للتأكد من أنه ليس قاسيا جدا في أي مواضع، وأن النكات كلها مناسبة». وأضاف: «كان دائما مؤمنا من قبل جهاز الخدمة السرية وبدا كحدث آمن».

ساهمت كيت كيلي وديفون لوم في إعداد التقرير. وساهمت شيلاغ ماكنيل وكيتي بينيت في البحث.

نقلا عن نيويورك تايمز

نيكولاس نهاماس هو مراسل في واشنطن لصحيفة التايمز، يركز على إدارة ترامب وجهودها لتحويل الحكومة الفيدرالية.

إيلين سوليفان هي مراسلة في التايمز تغطي التغييرات في القوى العاملة الفيدرالية في ظل إدارة ترامب.

تاج السر أحمد..

الرائد السوداني الذي أعاد صياغة الحداثة من أروقة الكلية الملكية

ملخص

يتناول النص مسيرة الفنان السوداني تاج السر أحمد، الذي امتدت تجربته لأكثر من ستة عقود في مجالات فنية متعددة. ورغم تألقه المبكر في لندن خلال الستينيات، تراجع حضوره عالميًا بعد عودته للتدريس في عدة دول، بعيدًا عن مراكز الفن الكبرى.

يسعى معرض جديد في الكلية الملكية للفنون إلى إعادة الاعتبار له، من خلال مشروع بحثي قاده فتحي عثمان، اعتمد على أرشيفات ووثائق نادرة كشفت عمق تجربته الفنية وتفرده.

خلال دراسته في لندن، تأثر أحمد بالحراك الفني المعاصر وبرز في فن الطباعة، محققًا جوائز ومعارض مهمة. وتميز أسلوبه بالاعتماد على الذاكرة والتجربة الذاتية، حيث استلهم أعماله من تفاصيل حياته وذكرياته في الخرطوم، بعيدًا عن الاتجاهات السائدة التي ركزت على الهوية الجماعية.

رغم تراجع شهرته لاحقًا، تعود أعماله اليوم لتلقى اهتمامًا جديدًا، خاصة بين الأجيال الشابة. ويؤكد هذا الاكتشاف المتجدد أن تجربته تمثل إضافة مهمة للفن السوداني والعالمي، وأن إبداعه الصادق قادر على تجاوز الزمن واستعادة مكانته.

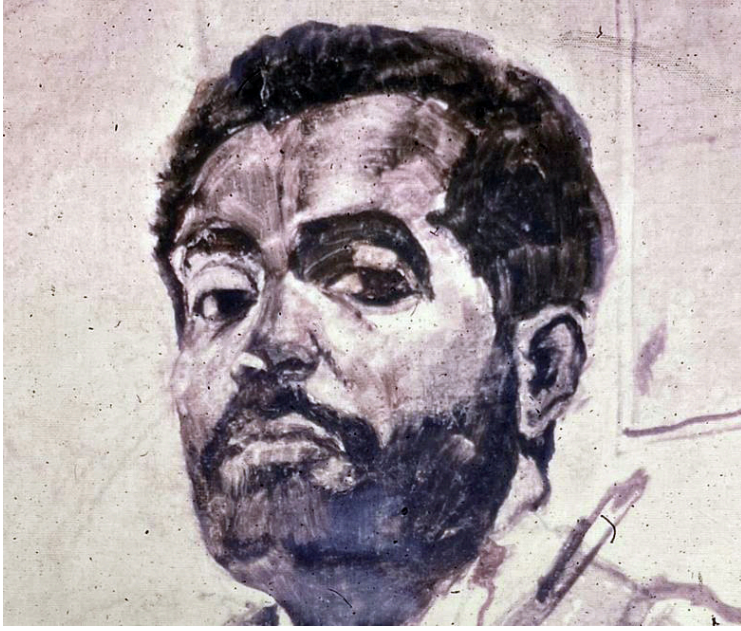

تاج السر أحمد، صورة ذاتية، 1960-1961، بإذن من الدكتور فتحي عثمان.

تاج السر أحمد، بدون عنوان، 1962، طباعة خشبية على ورق مقوى، 45 × 33 سم

بقلم: ألكسندرا جينوفا - الكلية الملكية للفنون (RCA)

تعددت واجهاته الإبداعية بين الرسم، الطباعة، الجرافيك، الهندسة المعمارية، وتصميم الديكور، وصولاً إلى كونه معلماً ملهماً؛ هكذا صاغ الفنان السوداني تاج السر أحمد مسيرة مهنية استثنائية تجاوزت الستة عقود وتخطت حدود القارات. ورغم البزوغ اللافت لاسمه في المشهد اللندني ستينيات القرن الماضي، إلا أن أضواء الشهرة انحسرت عنه نسبياً عقب عودته إلى وطنه، ليقضي عقوده اللاحقة في التدريس بين شرق أفريقيا والشرق الأوسط، بعيداً عن صخب المراكز الفنية العالمية.

اليوم، يسعى معرض جديد تستضيفه مؤسسة ألماس للفنون في لندن إلى تصحيح هذا المسار وإعادة الاعتبار لأحمد كأحد أعمدة الفن الحديث. هذا المشروع، الذي يقوده الباحث الدكتور فتحي عثمان، يمثل عملية تنقيب معرفي تجمع بين الكشوفات الأرشيفية، اللوحات الفنية، والوثائق النادرة التي تزيح الستار عن فلسفة أحمد العميقة وحياته الحافلة.

رحلة عثمان البحثية كانت بمثابة تتبع لأثر فنان عابر للحدود؛ بدأت من شيكاغو حيث تعيش ابنة الفنان، ومرت بالأردن التي شهدت الفصل الأخير من مسيرته التعليمية، وصولاً إلى فرنسا، حيث عثر على مراسلات شخصية مع صديق سوداني قديم، وهي رسائل منحت الباحث مفاتيح جديدة لفهم فكر أحمد الفني. وفي نهاية المطاف، استقر البحث في الكلية الملكية للفنون، حيث نضجت موهبة أحمد بين عامي 1959 و1962. هناك، لعبت مقتنيات الكلية دوراً جوهرياً في ترميم الذاكرة الفنية لمرحلته المبكرة. ويعلق عثمان بامتنان: «ما قدمته الكلية مذهل؛ فالحفاظ على أعماله لأكثر من ستة عقود يعد إنجازاً استثنائياً، خاصة وأنني فشلت في العثور على إنتاجه من السبعينيات والثمانينيات داخل السودان نفسه».

دخل أحمد لندن وهي في أوج غليانها الثقافي؛ حيث كانت ملامح «فن البوب» البريطاني تتشكل، وزامل في قاعات الدراسة أسماءً وازنة مثل ديفيد هوكني وفرانك بولينغ. ورغم التحاقه أولاً بقسم التصميم الجرافيكي، إلا أن نصيحة رئيس القسم ريتشارد غايات دفعته نحو فن الطباعة، وهو التحول الذي جعله يوصف لاحقاً بـ «نجم القسم» وفق سجلات الكلية التاريخية.

خلال تلك الفترة، حقق أحمد حضوراً طاغياً، محصداً الجوائز الأولى في معارض مرموقة مثل «الفنانين الشباب المعاصرين» و«الصور المنقوشة» بين عامي 1961 و1962. وفي عام 1963، توج نجاحه بمعرض فردي في «تايمز غاليري» بوندسور، حظي بتغطية نقدية مشيدة في صحيفتي الغارديان وتشيلسي بوست. عكست أعماله في تلك المرحلة نزعة «ذاتية» مفرطة؛ فبدلاً من الالتفات للخارج، كانت مطبوعاته توثق فضاءاته الخاصة: مرسمه في الكلية، غرفته في إيرلز كورت، وتفاصيل حياته اليومية الهادئة. يحلل عثمان هذا التوجه قائلاً: «كان يميل للاسترجاع من الذاكرة لأنها عملية حميمية، تمنحه القدرة على صياغة تجاربه وقصصه الشخصية في قوالب بصرية».

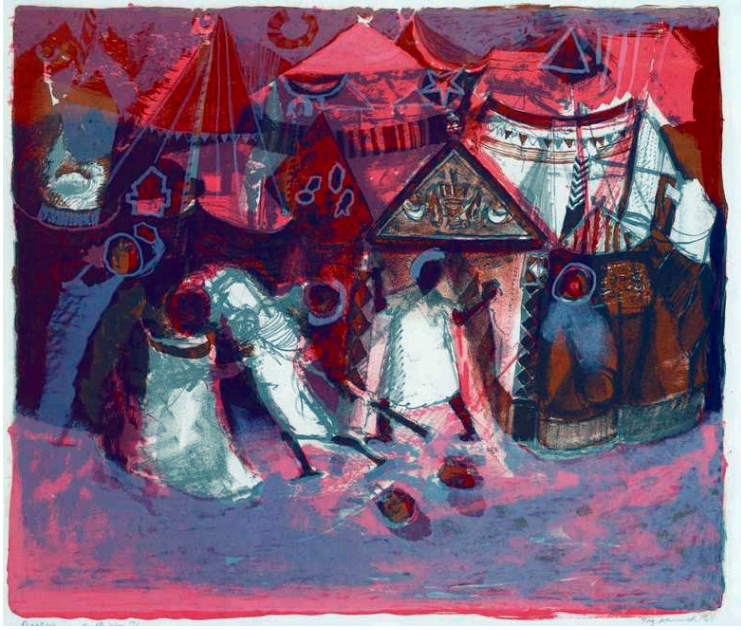

تاج السر أحمد، المحتفلون في حالة صراع، طباعة حجرية على ورق منسوج.

تاج السر أحمد في الاستوديو الخاص به

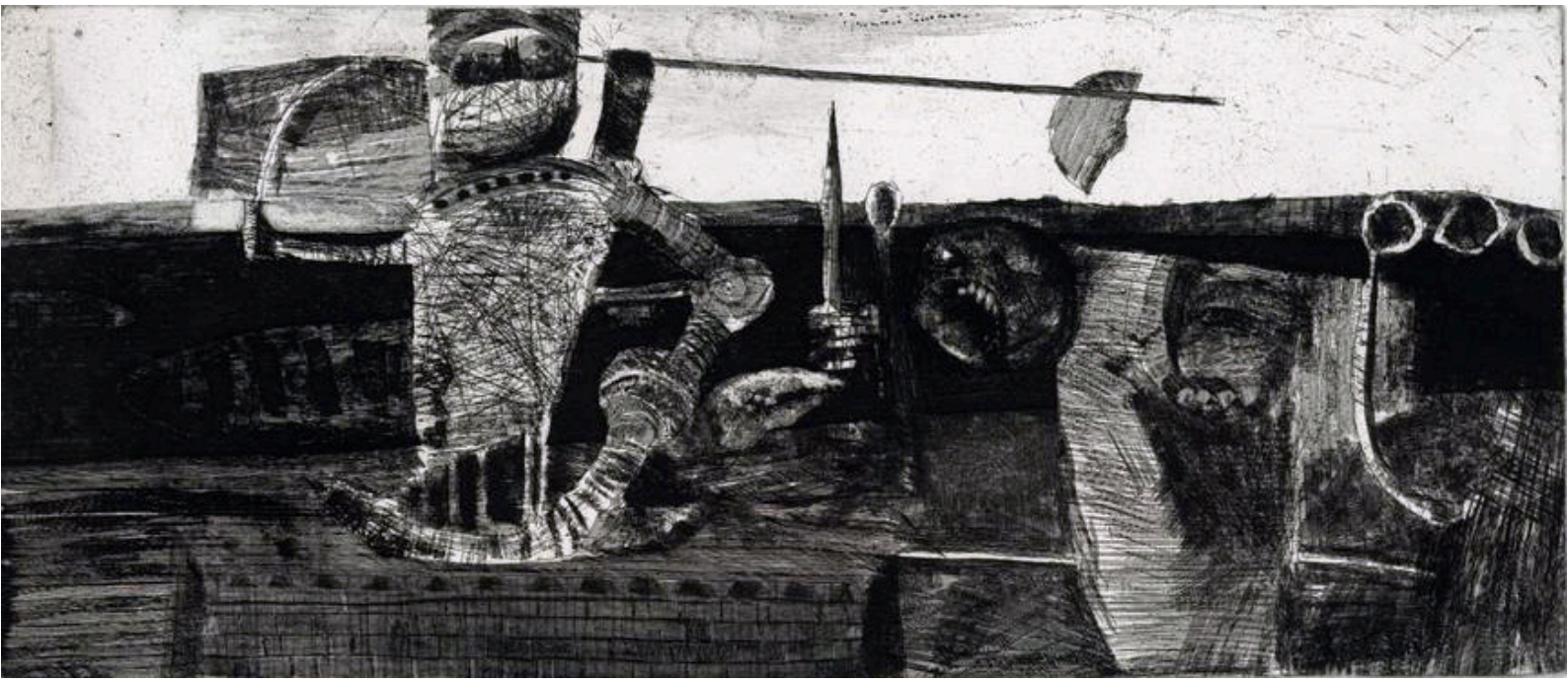

تاج السر أحمد، الصراع في ميتيما 1961، طباعة حجرية على ورق منسوج

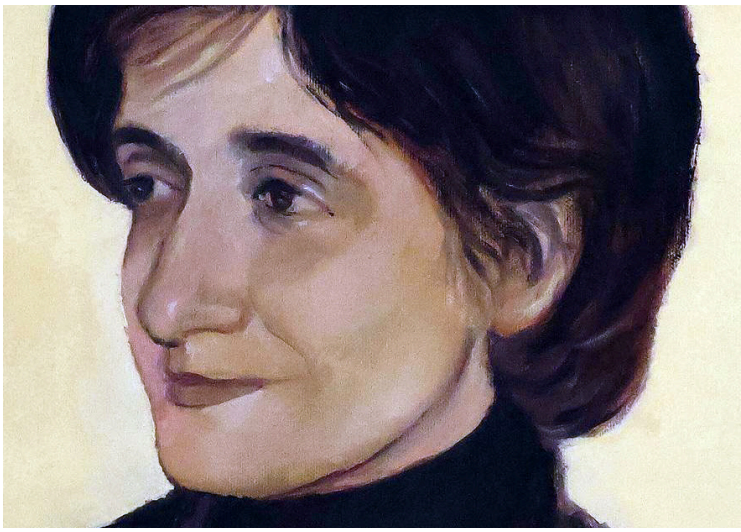

تاج السر أحمد، صورة مها كوار، 2010. أكريليك على قماش.

طباعة حجرية على ورق منسوج، تاج السر أحمد، خيال قبطي، 1961.

تاج السر أحمد المولد 1960، طباعة حجرية على ورق منسوج.

تاج السر أحمد، مسؤول التصميم الداخلي في إيرلز كورت.

ظلت «الذاكرة» هي المحرك الأساسي لإبداعه، خاصة ذكريات الخرطوم التي لم تفارقه رغم الاغتراب. فقد دأب على رسم جغرافيا السودان وبيئاته من وحي خياله المتقد، إذ كانت مدينته الأم تسكن في وجدانه الفني بوضوح تام.

هذا الانكفاء على الذات جعل أحمد يغرد خارج سرب «الرواد» من جيله في السودان. فبينما كان معاصروه العائدون من أوروبا في الخمسينيات منشغلين بتأسيس هوية بصرية وطنية تدمج الرموز الأفريقية والإسلامية عقب الاستقلال، اختار تاج السر مساراً مستقلاً. يوضح عثمان: «كان تاج السر يرفض تلك القوالب؛ كان يؤمن أن الإلهام ينبع من الداخل لا من الخارج، وأن الفنان ليس بوقاً لقضايا عامة بل هو ذات تعبر عن رؤاها المستقلة». وفي إحدى رسائله، أكد أن جوهر الفنان يظل ثابتاً مهما تغير موقعه الجغرافي، مما يرسخ مفهوم الاستقلالية الإبداعية لديه.

تعد المجموعات الخاصة بالكلية الملكية للفنون اليوم مستودعاً لكنوز أحمد، حيث تضم 29 مطبوعة نادرة، وهو عدد غير مألوف لأعمال طالب واحد. وقد شكلت 15 منها العمود الفقري لمعرض مؤسسة ألماس الحالي.

ويشير نيل باركنسون، رئيس المجموعات الخاصة، إلى أن قيمة هذه الأعمال تتبدى حين تخرج من الأدراج لتصافح عيون الجمهور، مؤكداً أن الحفظ الدقيق والتوثيق عبر السنين هو ما سمح اليوم بإجراء هذا البحث المعمق. وتبرز هذه المطبوعات تنوعاً مدهشاً في التقنيات، من الليثوغراف إلى الحفر، ومن التجريد إلى البورتريه، مما يعكس رغبة أحمد الجامحة في التجريب والانتقال من التوضيح الوظيفي إلى التعبير الذاتي الخالص.

رغم هذا الألق المبكر، تراجع الحضور العالمي لأحمد بعد عودته للسودان وتنقله التدريسي بين أوغندا، كينيا، السعودية، والأردن. ويأسف عثمان لأن رحيله المبكر عن لندن أدى لتجاهل إسهاماته كفنان معاصر رائد في المنطقة العربية وأفريقيا.

لكن «إعادة الاكتشاف» التي تحدث الآن تبدو ضرورة ملحة؛ فأعمال أحمد، بصدقها وعفويتها، تجد صدىً لدى الأجيال الجديدة، لاسيما السودانيين في الشتات الذين يعانون من الانفصال عن جذورهم. لقد قدم أحمد نموذجاً للفنان الذي يعيش بعيداً عن وطنه جسداً، لكنه يحمله في ذاكرته وإبداعه كوطن لا يغيب.

يختتم عثمان برؤية طموحة، متمنياً أن يفتح هذا المشروع الباب لدراسة تاريخ فنانين سودانيين آخرين مروا عبر الكلية الملكية في تلك العقود الذهبية، معتبراً أن استعادة هذه القصص تمثل إضافة جوهرية لتاريخ الفن السوداني والعالمي على حد سواء. وهكذا، وبعد ستة عقود، تعود أعمال تاج السر أحمد لتؤكد أن الرؤية الفنية الصادقة لا يطويها النسيان، بل تنتظر فقط من يعيد اكتشاف ضوئها.

إعادة ترتيب السلطة و مخاض التسوية إلى أين تمضي بورتسودان؟

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن ما يجري في بورتسودان ليس مجرد استجابة لظروف الحرب، بل عملية إعادة ترتيب عميقة للسلطة. إذ تسعى القيادة إلى إعادة توزيع النفوذ وبناء صيغة حكم أكثر قدرة على الاستمرار، من خلال مزيج من التحركات السياسية والعسكرية.

يوضح أنه يجري تشكيل واجهة مدنية جديدة تمنح شرعية شكلية دون تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية. وعسكريًا، تُعتمد استراتيجية تفكيك الخصوم عبر استقطاب شخصيات مثل موسى هلال، مع تراجع دور الحركات المسلحة، ما يعكس إعادة بناء التحالفات على أسس محلية وقبلية.

يشير إلى أن الحكم يتجه نحو تركيز السلطة في يد عبد الفتاح البرهان، بهدف تقليل تعدد مراكز القرار، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر. وفي الخلفية، يستمر تأثير الحركة الإسلامية السودانية داخل مؤسسات الدولة، وإن بشكل غير معلن.

الفقرة الرابعة:يشير النص إلى أن هذه التحركات تمهد لتسوية سياسية غير شاملة تُبنى على موازين القوة الحالية، وقد تُقصي بعض الأطراف. ويحذر من أن النتيجة قد تكون "استقرارًا هشًا" لا حرب فيه ولا سلام، ما يعني إطالة الأزمة بدل حلها، إذا لم تُعالج جذورها بشكل حقيقي.

لا تبدو التحولات الجارية داخل معسكر السلطة في بورتسودان مجرد استجابة ظرفية لضغط الحرب، بل أقرب إلى عملية إعادة تشكيل عميقة لمعادلة الحكم نفسها. ما يحدث ليس انتقالًا سياسيًا بالمعنى التقليدي، وإنما إعادة توزيع للأدوار، وترتيب لمراكز النفوذ، ومحاولة إنتاج صيغة حكم أكثر قدرة على البقاء وسط واقع شديد التعقيد.

في قلب هذا التحول، يظهر مساران متوازيان: سياسي وعسكري.

سياسيًا، تتجه السلطة نحو بناء واجهة مدنية جديدة عبر تفاهمات مع قوى تُصنّف كـ"بديل ثوري"، لكنها في الواقع أقرب إلى شراكات قابلة للإدارة، لا إلى قوى تمتلك مشروعًا مستقلًا قادرًا على فرض توازن حقيقي. الهدف هنا ليس إعادة المسار المدني، بل إعادة صياغته بطريقة تمنح الشرعية دون أن تسحب القرار من المركز العسكري.

عسكريًا، تتبنى القيادة استراتيجية تفكيك الخصوم بدل مواجهتهم ككتلة واحدة. دخول شخصيات مثل موسى هلال عبر تشكيلات منشقة من الدعم السريع يعكس هذا التوجه بوضوح: استنزاف الخصم من الداخل، وإعادة بناء شبكة تحالفات ميدانية تقوم على الولاء المحلي والقبلي أكثر من الانضباط المؤسسي. بالتوازي، يتراجع وزن الحركات المسلحة، التي لم تعد قادرة على فرض نفسها كقوة حاسمة، لا في الميدان ولا في التفاوض.

أما على مستوى بنية الحكم، فإن الاتجاه نحو تركيز السلطة في يد عبد الفتاح البرهان يعكس قناعة متزايدة بأن تعدد مراكز القرار كان أحد أسباب الشلل السياسي خلال المرحلة الماضية. لكن هذه "المركزة" تحمل مفارقة واضحة: فهي قد تسهّل اتخاذ القرار، لكنها في الوقت نفسه ترفع كلفة الخطأ، وتزيد من هشاشة النظام إذا لم تُدعّم بتوافقات أوسع.

وسط هذه التحركات، يبرز سؤال جوهري: هل نحن أمام تمهيد لتسوية سياسية؟

الإجابة الأقرب هي: نعم، ولكن بشروط مختلفة. ما يجري الآن ليس تفاوضًا مباشرًا على إنهاء الأزمة، بل إعداد للبيئة التي ستُدار فيها التسوية. يتم فرز الفاعلين، وتحديد من يُسمح له بالجلوس إلى الطاولة، وإعادة ضبط ميزان القوة قبل الدخول في أي اتفاق. إنها مرحلة "ما قبل التسوية"، حيث تُرسم حدود الممكن سياسيًا وعسكريًا.

في هذا السياق، لا يمكن إغفال موقع التيار المرتبط بـ الحركة الإسلامية السودانية. ورغم تراجعه عن الواجهة، إلا أنه لم يغادر بنية السلطة. حضوره اليوم أقل صخبًا، لكنه أكثر عمقًا، من خلال التأثير داخل المؤسسات الأمنية والإدارية. هو لم يعد يقود المشهد علنًا، لكنه لا يزال جزءًا من آلية صنع القرار، أو على الأقل من البيئة التي يتشكل فيها هذا القرار.

كل هذه المسارات تجري في وقت واحد، ما يفسر حالة الغموض التي تكتنف المشهد. فكل خطوة يمكن قراءتها بأكثر من زاوية: هل هي تحرك عسكري تكتيكي؟ أم إعادة تموضع سياسي؟ أم جزء من صراع داخلي داخل معسكر السلطة نفسه؟ الحقيقة أنها غالبًا كل ذلك معًا.

النتائج والاتجاهات المحتملة:

أولًا، من المرجح أن تستمر عملية تركيز السلطة وتقليص الشركاء، ما يعني انتقالًا من نموذج "التحالف العريض" إلى نموذج "الدائرة الضيقة"، حيث القرار أسرع لكنه أقل تمثيلًا.

ثانيًا، ستتقدم تسوية سياسية ما، لكنها لن تكون شاملة، بل انتقائية، تُبنى على توازنات القوة الجديدة، وقد تُقصي أطرافًا فاعلة، ما يجعلها عرضة للهشاشة.

ثالثًا، سيبقى العامل العسكري حاسمًا في تحديد سقف السياسة، أي أن أي اتفاق قادم لن يتجاوز ما تسمح به موازين القوة على الأرض.

رابعًا، استمرار الحضور غير المعلن للإسلام السياسي داخل مؤسسات الدولة سيجعل أي عملية انتقال سياسي عرضة لإعادة التشكيل من الداخل، حتى لو بدا أنها تغيّرت في ظاهرها.

خامسًا، الخطر الأكبر لا يكمن في فشل التسوية، بل في نجاحها بشكل ناقص؛ أي إنتاج وضع "لا حرب شاملة ولا سلام مستقر"، وهو السيناريو الذي يطيل عمر الأزمة بدل إنهائها.

في المحصلة، ما يجري في بورتسودان ليس خروجًا من الأزمة بقدر ما هو إعادة تنظيم لها. وإذا لم تتحول هذه الترتيبات إلى مشروع سياسي واضح يوسّع دائرة المشاركة ويعالج جذور الصراع، فإن البلاد قد تنتقل من مرحلة الفوضى المفتوحة إلى مرحلة الجمود المضطرب — وهي حالة قد تبدو أقل عنفًا، لكنها أكثر تعقيدًا وأطول عمرًا.

جيال السودان وإهمال التعليم (12)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يناقش المقال تحوّل الامتحانات في السودان من وسيلة لقياس الفهم إلى مصدر خوف وضغط نفسي كبير للطلاب والأسر. فقد أصبحت تُعامل كمعركة مصيرية تختزل سنوات من التعلم في لحظات محدودة، مما أفقدها دورها التربوي الحقيقي.

يطرح الكاتب فكرة إلغاء امتحان نهاية المرحلة الابتدائية، باعتبار أن هذه المرحلة تهدف لبناء المهارات الأساسية لا لتصنيف الطلاب. ويقترح بدلاً من ذلك نظام تقييم مستمر وتراكمي يدعم الطالب ويعزز ثقته بدل أن يسبب له الإحباط المبكر.

يرى أن تخفيف حدة الامتحانات قد يحسّن العملية التعليمية، حيث يقل الخوف ويزداد التركيز على الفهم بدل الحفظ. كما يؤكد أهمية منح الطلاب فرصة للنجاح بالحد الأدنى لتجنب الإحباط والتسرب، مع ضرورة تصميم امتحانات عادلة تقيس الفهم وتراعي الفروق الفردية.

يتناول الكاتب مسألة مركزية الامتحانات، مشيرًا إلى الحاجة لموازنة بين توحيد المعايير والمرونة حسب الظروف المحلية. ويخلص إلى أن المشكلة ليست في الامتحان نفسه، بل في الثقافة المحيطة به، داعيًا إلى اعتباره مجرد محطة في رحلة التعلم لا غايتها النهائية.

ثقافة الامتحانات... حين تتحول المعرفة إلى خوف

وفي هذه الحلقة، نقترب من واحد من أكثر الملفات حساسية في التعليم السوداني: ثقافة الامتحانات. فالامتحان، الذي وُجد في الأصل لقياس الفهم، تحوّل مع الوقت إلى هاجس يومي يثقل كاهل الطلاب، ويُرهق الأسر، ويختزل سنوات من التعلم في ورقة واحدة وساعات معدودة.

في السودان، لا يُنظر إلى الامتحان كمرحلة عادية من مراحل التعلم، بل تبدو كالمعركة المصيرية. توتر في البيوت، قلق في المدارس، وضغط نفسي يجعل الطالب يخشى الامتحان أكثر مما يستفيد منه.

وهنا يبرز سؤال مشروع:

هل كل هذه الصرامة ضرورية؟

أم أننا بالغنا في تقديس الامتحان حتى فقد معناه الحقيقي؟

هل يمكن إلغاء امتحان المرحلة الابتدائية؟

واحد من الأسئلة التي تستحق التفكير:

لماذا لا يتم إلغاء امتحان نهاية المرحلة الابتدائية، والاكتفاء بالتقويم المستمر للانتقال إلى المرحلة التالية؟

في هذه المرحلة العمرية، الهدف ليس الفرز أو التصنيف، بل بناء الأساس: القراءة، الفهم، الثقة بالنفس. والامتحان الحاسم في هذا العمر قد يهدم أكثر مما يبني.

إلغاؤه لا يعني إلغاء التقييم، بل استبداله بأساليب أكثر إنسانية:

- متابعة مستمرة لمستوى الطالب
- تقييم تراكمي بدل لحظة واحدة
- دعم بدل إقصاء

ماذا يحدث إذا خففنا حدة الامتحانات؟

لن ينهار التعليم، كما يُخشى أحيانًا.

بل قد يحدث العكس:

- يقل الخوف، ويزيد الإقبال على التعلم
- يتحول التركيز من "النجاح في الامتحان" إلى "فهم المادة"
- يشعر الطالب بأن له فرصة، حتى لو لم يكن من الأوائل

ليس كل الطلاب متفوقين بالمعنى التقليدي، لكن هذا لا يعني أنهم فاشلون. وهنا تظهر أهمية فكرة "النجاح بالحد الأدنى" أو (المرور):

أن يشعر الطالب أنه أنجز، حتى لو لم يحقق أعلى الدرجات. فالإحباط المبكر قد يكون سببًا مباشرًا في التسرب من التعليم.

الامتحانات ليست أداة عقاب

حين تُصمم الامتحانات بطريقة معقدة أو تعجيزية، فإنها تتحول من وسيلة قياس إلى وسيلة إقصاء.

المطلوب ليس تسهيلًا مفرطًا يفقدها قيمتها، بل توازن عادل:

- امتحان يقيس الفهم، لا الحفظ فقط
- أسئلة تعكس ما دُرّس فعليًا
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب

مركزية أم لا مركزية؟

من القضايا المهمة أيضًا: مركزية الامتحانات.

النظام المركزي يضمن توحيد المعايير، لكنه قد يكون قاسيًا وغير مرن، خاصة في بلد تتفاوت فيه الظروف بين منطقة وأخرى.

ربما نحتاج إلى صيغة وسط:

- معايير عامة موحدة
- وتنفيذ مرن يراعي الواقع المحلي

فطالب في منطقة مستقرة ليس كطالب في منطقة نزاع أو نزوح.

في النهاية... هل الامتحان هو المشكلة؟

ربما لا تكون المشكلة في الامتحان نفسه، بل في الثقافة التي بنيناها حوله.

حين يصبح الامتحان غاية، يضيع التعلم.

وحين يصبح خوفًا، يقتل الفضول. وحين يتحول هذا الامتحان إلى "حرب"، يخسر فيها كثيرون، فإننا نكون قد ابتعدنا كثيرًا عن معنى التعليم.

التعليم ليس سباقًا فقط، بل رحلة. والامتحان محطة فيها... لا نهايتها.

وفي الحلقة القادمة، يمكن أن نقترب من زاوية أخرى مكملة:

ما أثر الفقر والظروف الاقتصادية على استمرار الطلاب في التعليم؟

لأن الطالب لا يدخل قاعة الامتحان بعقله فقط... بل بظروفه كلها.

هجمات منسقة للتحالف الجهادي تفقد المجلس العسكري الحاكم في مالي السيطرة

ملخص

تشير التقارير إلى أن هجمات منسقة نفذتها جماعات مسلحة، بينها جهاديون ومتمردو أزواد، ضربت عدة مواقع في مالي وأضعفت قبضة المجلس العسكري. الهجوم الذي أدى إلى مقتل وزير الدفاع السابق في كاتي شكّل نقطة تحول، بينما تتزايد خسائر الجيش في مدن رئيسية مثل كيدال وغاو.

تعيش قيادة المجلس العسكري بقيادة أسيمي غويتا حالة اضطراب، خصوصًا بعد انسحاب أو تراجع القوات الروسية المساندة في بعض المناطق. كما فقد النظام شخصيات أمنية وعسكرية بارزة، ما عمّق أزمة التنسيق وأضعف القدرة على مواجهة الهجمات المتصاعدة.

الوضع الميداني يشير إلى سيطرة جزئية أو غياب سلطة الدولة في عدة مناطق، مع حصار غير معلن على باماكو واشتباكات في الشمال والوسط. الجيش يواجه صعوبة في الحفاظ على مواقعه، فيما تتوسع سيطرة الجماعات المسلحة أو نفوذها في مناطق استراتيجية.

تصف التحليلات الوضع بأنه مأزق مفتوح؛ فالمجلس العسكري يرفض التفاوض، بينما لا تملك الجماعات المسلحة قدرة أو رغبة في السيطرة الكاملة على البلاد. هذا الجمود يترك مالي أمام سيناريو مفتوح على مزيد من العنف دون حل سياسي واضح في الأفق.

تقرير: آفريكا كونفيدينشيال

بعد ثلاثة أيام من اغتيال مقاتلي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لوزير الدفاع ساديو كامارا وتدمير منزله في كاتي، عاد الجنرال أسيمي غويتا للظهور. بعد بدء الهجمات، فرّ غويتا إلى قاعدة جوية قديمة في باماكو. شكّل هجوم كاتي جزءًا من عملية مشتركة ومنسقة مع متمردي جبهة تحرير أزواد ، استهدفت خمسة مواقع في مالي في وقت متزامن تقريبًا (AC المجلد 67 العدد 9، الهجوم الجهادي يكشف عيوبًا قاتلة في تكتيكات موسكو في منطقة الساحل).

يتناقض تصريح غويتا العلني في 28 أبريل/نيسان على التلفزيون الرسمي بأن «كل شيء تحت السيطرة» مع التقارير الواردة من مختلف أنحاء البلاد. فكيدال تخضع لسيطرة جبهة تحرير أفريقيا بشكل كامل. وفي نهاية الأسبوع، فرّ مرتزقة روس من فيلق أفريقيا وجنود ماليون إلى المعسكر المجاور الذي كان تابعًا لبعثة الأمم المتحدة في مالي، والتي طردها المجلس العسكري عام 2024 (AC المجلد 64، العدد 18، مع طرد باماكو للأمم المتحدة، يغتنم الإسلاميون فرصًا جديدة). وبعد ذلك بوقت قصير، أبرم الروس صفقة مع جبهة تحرير أفريقيا وتم إخراجهم، تاركين الماليين لمصيرهم. ومن المرجح أن يكون لهذا الأمر تداعيات بعيدة المدى على العلاقات داخل المجلس العسكري ومع روسيا.

في أماكن أخرى، لا يزال الوضع متقلباً. يبدو أن لا أحد يسيطر على مدينة غاو الشاسعة، مع وجود ادعاءات متضاربة بين الجيش المالي وجبهة تحرير أفريقيا. وتزعم الأخيرة سيطرتها على «جزء» من المدينة، وهي تسيطر بالفعل على أراضٍ مجاورة، مما يجعل دخول المواطنين العاديين أو خروجهم منها شبه مستحيل. كما أفادت التقارير أن الجيش المالي وفيلق أفريقيا قد تنازلا عن تيسيت، الواقعة على بعد حوالي 150 كيلومتراً جنوب غاو بالقرب من حدود النيجر . وفي وسط مالي، نهبت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ترسانة أخرى تابعة للقوات المسلحة المالية في موبتي، بينما يبدو أن سيفاري القريبة، وهي مدينة محورية حيوية، لا تزال تحت سيطرة الجيش.

حتى ليلة 27 أبريل، كان سكان باماكو يسمعون دوي انفجارات قادمة من منطقة المطار، حيث تقع القاعدة الرئيسية لقوات فيلق أفريقيا. وأفاد السكان لموقع «أفريكا كونفيدنشال» أن الناس خائفون ويترددون في الخروج؛ إذ يخشون أن يكون الجهاديون قد اندمجوا بين السكان وأن تكون هناك خلايا نائمة في العاصمة المالية.

يتأرجح نظام أسيمي غويتا مع تصاعد هجمات المتمردين وانسحاب حلفائه الروس

أعلن المتحدث باسم جبهة نصرة الإسلام والمسلمين، بينا ديارا، في 27 أبريل/نيسان، فرض حصار كامل على باماكو. وحتى وقت طباعة هذا التقرير، لم يتضح ما إذا كان هذا القرار يُنفذ أم لا. ويُعد مقر قيادة الجيش في كاتي المكان الوحيد الذي يمكن القول إنه يخضع لسيطرة الجيش بشكل كامل، وهو أمر منطقي، إذ يُعتبر المقر الرئيسي للمجلس العسكري المنهك.

يُعدّ رحيل كامارا خسارة فادحة ؛ فقد كان حلقة الوصل الرئيسية بين المجلس العسكري وموسكو، بفضل إتقانه للغة الروسية وعلاقاته الوثيقة بالجيش الروسي. أما موديبو كونيه ، رئيس الأمن القومي والمسؤول عن الاستخبارات، فهو مفقود، وتشير التقارير إلى إصابته بجروح خطيرة ودخوله المستشفى. وقد عاد غويتا سالماً، ويعتمد الآن على المتحدث السابق باسمه ووزير المصالحة الوطنية إسماعيل واغيه ، وعلى مالك دياو ، الذي نافسه علناً على المنصب الرفيع بعد انقلاب أغسطس/آب 2020.

لطالما كانت هناك انقسامات داخل المجلس العسكري، على سبيل المثال، حول مصير شركة «إنرجي دو مالي» المتعثرة باستمرار ، لكنهم نجحوا في إظهار صورة جبهة موحدة طالما بدا أنهم يسيطرون سيطرة كاملة على البلاد والمشهد السياسي (AC المجلد 64، العدد 15، « سلطة ضئيلة للشعب «). ويفيد سكان باماكو بأنهم لا يحصلون إلا على أربع ساعات من الكهرباء يوميًا. وقد ظهر أول شرخ خطير في هذه الصورة مع الحصار المفروض على باماكو بسبب نقص الوقود في أواخر عام 2025، مما زاد من تفاقم أزمة الكهرباء.

تتمحور الخلافات الرئيسية داخل المجلس العسكري الآن حول فشل المخابرات المالية - التي كانت تحت سلطة كوني - في رصد أشهر من التحضير الدقيق الذي سبق هذه الهجمات بوضوح، بما في ذلك اتصالات متكررة عبر الأقمار الصناعية، وحول مسألة كيفية مواصلة التعاون مع الروس، إن كان ذلك ممكناً أصلاً. بعد انسحاب الروس المتسرع من كيدال، استدعى غويتا السفير الروسي، إيغور غروميكو ، لإجراء محادثات. ولا يحتاج المرء إلى كثير من الخيال ليدرك الأجواء السائدة - فقد وصف مسؤول حكومي مجهول الهوية الانسحاب التفاوضي لفيلق أفريقيا من كيدال بأنه «خيانة».

لم تُخفف التصريحات التي تُفيد بأن روسيا ستكون «إلى جانب مالي» من الشعور بالخيانة، وهو ما يُشابه رد فعل مالي عندما قررت فرنسا تقليص حجم عملية برخان وإعادة هيكلتها (AC المجلد 62 العدد 20، علاقة سامة في منطقة الساحل

). وبالنظر إلى التقارب الحذر الذي تُبديه الولايات المتحدة مع المجلس العسكري، فمن المرجح أن تكون إعادة الهيكلة قيد الإعداد.

في الميدان، من كيدال إلى غاو، وفي موبتي وخارج باماكو، ينتظر جنود مالي - الذين يتمتعون بتجهيزات أفضل لكن رواتبهم لا تزال متدنية - تعليمات من قيادة عليا نفدت أعذارها منذ زمن، لكنها لا تزال مصرة على موقفها. يُقال لنا إن رئيس أركان القوات المسلحة لا يملك أي سلطة تُذكر؛ إذ تعود جميع السلطات إلى غويتا ومجلسه العسكري. لكن هذا المجلس العسكري استأثر بكل السلطة، ولا يخدم إلا مصالحه الخاصة، ويعمل دون أي مساءلة.

وجّهت جبهة نصرة الإسلام والمسلمين رسالةً واضحةً إلى بوركينا فاسو والنيجر، شريكتي مالي في تحالف دول الساحل : «ابتعدا عن هذا». وقد التزمتا بذلك، على الرغم من اتفاقية الدفاع المشترك وقوة التدخل الدائمة التي يبلغ قوامها 15 ألف جندي، والتي أُعلن عنها في عام 2024، ولكنها لم تُفعّل بعد. ويُشير تقييمُ واقعي إلى أن جيش بوركينا فاسو يفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لمساعدة مالي، وأن النيجر لا تُبدي أي اهتمام يُذكر بذلك. فالنيجر قادرةٌ على الاكتفاء الذاتي نسبيًا، بفضل تجارتها المزدهرة عبر الحدود مع نيجيريا ، ونفطها، ويورانيومها.

على الرغم من خطابه الحاد المناهض للإمبريالية والداعم للوحدة الأفريقية، فإن الجنرال عبد الرحمن تياني جزء من النخبة العسكرية والسياسية المتقلبة نفسها التي تتولى السلطة منذ انقلاب سيني كونتشي عام 1974. ببساطة، لا توجد رغبة في إرسال قوات إلى مالي الممزقة بجيش ضعيف ومنقسم.

مأزق: يُشير تقييم أحد المراقبين في منطقة الساحل بأن المجلس العسكري - أو ما تبقى منه - لن يتفاوض مع المتمردين أو الجهاديين، إلى أن جميع السيناريوهات المتوقعة تنطوي على مزيد من العنف. لقد وصل الوضع إلى طريق مسدود: لم يعد بإمكان المجلس العسكري الادعاء بأنه «يسيطر»، وجبهة تحرير أزواد ليست مهتمة بالسيطرة على البلاد، بل تريد أزواد. ونظرًا للسلوك المروع لسلفها، الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، عندما احتلت غاو، فلن يكون هناك ترحيب بجبهة تحرير أزواد إذا سيطرت سيطرة كاملة على غاو أو تمبكتو، وهما المنطقتان اللتان تدّعي الجماعة رغبتها في الاستيلاء عليهما.

أما جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فهي لا تملك القدرة على السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، ناهيك عن أي مدينة، ولا يبدو أنها ترغب في ذلك. ويؤكد زعيمها إياد أغ غالي مرارًا وتكرارًا أن حركته تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وإنهاء وضع مالي كدولة علمانية، وهو موقف لطالما تمسك به المجلس العسكري. ويمكن إدخال الشريعة الإسلامية، وإن لم تكن موضع ترحيب عالمي، إلى هذا المجتمع المحافظ بشدة من خلال مفاوضات قد تشمل الإمام المؤثر محمود ديكو ، الذي يشارك أغ غالي أجندته. فالرجلان يعرفان بعضهما جيدًا. ويمكن تسهيل المفاوضات من قبل بعض أعضاء الطبقة السياسية الذين لم يفقدوا مصداقيتهم تمامًا في الأيام الأخيرة للرئيس الراحل حكم إبراهيم بوبكر كيتا ، وساعده أيضًا محمد ولد حماه الله (بويي حيدرة)، شريف نيورو الساحلي .

بعد تقييد الوصول إلى الإنترنت

الإيرانيون يلجأون للمقاهي

ملخص

بعد تقييد الوصول إلى الإنترنت في إيران خلال الحرب، فقد كثير من الناس وسيلة تواصلهم اليومية المعتادة، خاصة تصفح وسائل التواصل الاجتماعي. هذا الانقطاع دفعهم للبحث عن فضاءات بديلة للتعبير والتواصل، فبرزت المقاهي كتعويض اجتماعي مهم.

تحولت المقاهي في طهران ومدن أخرى إلى أماكن تجمع رئيسية، حيث يناقش الإيرانيون الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والأوضاع المعيشية الصعبة. ورغم القلق وفقدان الأمل لدى البعض، توفر هذه الأماكن فرصة للتخفيف النفسي ومشاركة الهموم.

تفاقمت الأزمة الاقتصادية مع فقدان وظائف وارتفاع التضخم وانهيار العملة، ما جعل الترفيه والخروج محدودين. ومع غياب الحانات وارتفاع كلفة المطاعم، أصبحت المقاهي الخيار الأكثر واقعية وبساطة للتجمعات الاجتماعية اليومية.

تتجاوز المقاهي الانقسامات السياسية والاجتماعية، إذ تجمع مختلف الفئات من مؤيدين ومعارضين. وهي اليوم ليست فقط مكاناً للقهوة، بل فضاءً يروي فيه الناس قصصهم ومخاوفهم، ويجدون فيه شعوراً بالانتماء وسط حالة عدم يقين كبيرة.

توفر المقاهي ومحلات بيع القهوة للإيرانيين أماكن بأسعار معقولة للتحدث عن آمالهم ومخاوفهم وتكاليف المعيشة، فضلاً عن البحث عن الرفقة في الأوقات العصيبة.

بقلم فرناز فصيحي

[عاشت فرناز فصيحي وعملت في إيران، حيث غطت أخبار البلاد لمدة ثلاثة عقود، وكانت مراسلة حربية في الشرق الأوسط لمدة 15 عاماً.]

بعد مرور ثلاثة أسابيع على وقف إطلاق النار الهش مع الولايات المتحدة، يسعى الإيرانيون إلى استعادة بعض مظاهر الحياة الطبيعية. وبالنسبة للكثيرين ممن يتوقون للتواصل فيما بينهم، أصبحت المقاهي مركزاً للتجمعات الاجتماعية في طهران والعديد من المدن الإيرانية الأخرى.

يكتظّ المقاهي المنتشرة في أرجاء العاصمة المترامية الأطراف بالرجال والنساء، صغاراً وكباراً. ويتجمّع الأصدقاء والعائلات والزملاء على الطاولات والمقاعد المرتفعة التي تمتدّ إلى الأرصفة. ويجتمعون في جميع ساعات النهار وحتى ساعات متأخرة من الليل.

يحتسون الإسبريسو والكابتشينو والشاي الفارسي بنكهة الهيل. ويتشاركون أحيانًا قطعة من الكعكة. إنها أوقات اقتصادية عصيبة، وقد فقد الكثيرون وظائفهم. ويقول كثيرون إنهم يستنزفون مدخراتهم في ظلّ انهيار العملة والتضخم الجامح.

لكن فنجان القهوة لا يزال في متناول الجميع، وتوفر المقاهي ملاذاً، ولو لساعات قليلة عابرة، كما قال نحو اثني عشر إيرانياً يرتادونها، طبقا لتقرير نشرته نيويورك تايمز

وتتيح المقاهي للإيرانيين مكاناً للتعبير الجماعي عن تداعيات الأسابيع الخمسة من الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وما خلفته من دمار.

«المقاهي هي المكان الذي أشعر فيه بالانتماء إلى المجتمع»، هكذا قالت نسيم، وهي كاتبة تبلغ من العمر 40 عاماً، في مقابلة هاتفية من طهران. وأضافت: «الجميع يحاول أن يمضي يومه دون التفكير كثيراً في المستقبل».

قالت نسيم إنها تذهب إلى المقاهي في وسط طهران ثلاث مرات على الأقل أسبوعياً للقاء صديقاتها. وهي تعيش مع والديها، مثل العديد من الإيرانيين البالغين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف العيش بمفردهم، وقالت إن رؤية الأصدقاء في المقاهي تمنحها شعوراً بالاستقلالية.

كما طلبت نسيم، بصفتها إحدى الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لهذه القصة، عدم نشر اسم عائلتها خوفاً من الانتقام بسبب حديثها مع وسائل الإعلام الأجنبية.

قالت نسيم إن المحادثات التي تجريها وتسمعها تدور جميعها تقريباً حول الحرب. «تسمع الناس يتحدثون عن فقدان الأمل، وعن معاناتهم المالية لأنهم فقدوا وظائفهم.»

لا يعلم الإيرانيون ما إذا كانت الغارات الجوية الأمريكية والإسرائيلية قد انتهت نهائياً أم أن المزيد منها يلوح في الأفق. كما أنهم لا يعلمون ما إذا كان وقف إطلاق النار سيؤدي إلى سلام دائم. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كان بإمكان قادة الحرس الثوري الجدد المتشددين التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، أو ما إذا كانت العقوبات، والحصار البحري المفروض حالياً، ستؤدي إلى مزيد من الصعوبات الاقتصادية.

قامت الحكومة بتقييد الوصول إلى الإنترنت منذ بداية الحرب، وبالنسبة للعديد من الإيرانيين الذين اعتادوا قضاء وقتهم في تصفح وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تعطل هذا الترفيه أيضاً.

قال مهران، وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 37 عاماً، إنه يلتقي بأصدقائه في مقهى كل ليلة بعد تناول العشاء مع زوجته وابنه. وأضاف مهران في مقابلة هاتفية: «أصبح الذهاب إلى المقهى كل ليلة وسيلة للتخفيف من الضغوط،

فهو المكان الذي أستطيع فيه التخلص من كل هذه الضغوط».

خيارات التجمعات غير الرسمية محدودة. لا توجد حانات لأن الكحول ممنوع. المطاعم باهظة الثمن. وأصبحت استضافة الضيوف في المنزل مكلفة للغاية، إذ يواجه مجتمع يتوقع أقصى درجات الكرم والضيافة تضخماً يقارب 60%.

لذا، أصبحت المقاهي، بأجوائها المريحة وخياراتها منخفضة التكلفة، رائجة للغاية. ففي الأحياء الراقية ذات الأشجار الوارفة شمال طهران، يُقدّم القهوة وسط منحوتات حديثة ملونة وقطع فنية معلقة على الجدران. أما في وسط طهران، فتصطف المقاهي الصغيرة على جانبي الشوارع، مع كراسي وطاولات على الأرصفة. وفي وسط المدينة، تُنصب الطاولات في حدائق المنازل التاريخية القديمة تحت أشجار الفاكهة.

تتجاوز شعبية ثقافة المقاهي الانتماءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حسن، البالغ من العمر 28 عامًا، مؤيدٌ مخلصٌ لحكومة الجمهورية الإسلامية. وقد شارك في مسيراتٍ مؤيدةٍ للحرب، ولوّح بالأعلام وردّد الشعارات. لكن في أغلب الأحيان، قبل المسيرات وبعدها، ينتهي به المطاف مع أصدقائه في أحد المقاهي.

قال حسن في مقابلة: «أتردد على المقاهي باستمرار، فبعد العمل نرغب في مقابلة الأصدقاء وتناول مشروب والدردشة. أين نذهب غير المقاهي؟ إنها المكان الأكثر شعبية هذه الأيام». وأضاف أنهم يلعبون أحياناً الطاولة والشطرنج في المقاهي، بينما يلعب آخرون الورق.

يعود تقليد التجمع الاجتماعي في المقاهي في إيران إلى القرن السادس عشر ، حيث كانت المقاهي، أو «المقهى»، بمثابة استراحة للحجاج العائدين من مكة المكرمة أو السعودية، أو للتجار المسافرين على طريق الحرير. كما كانت المقاهي في المدن القديمة، مثل أصفهان وتبريز وشيراز، بمثابة ملتقى فكري واجتماعي، يغلب عليه الرجال. وكثيراً ما كان «النجل»، أو الراوي، يروي حكايات من الشاهنامة، كتاب الملوك، مصحوبة بعروض مسرحية درامية لإمتاع الجمهور الذي يحتسي القهوة الداكنة الغنية.

في هذه الأيام، أصبح الناس أنفسهم هم رواة القصص، إذ يروون همومهم وآمالهم ومخاوفهم لبعضهم البعض.

كتبت سوزان تشيلتشيراغ في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، مرفقًا بفيديو لها مع صديقاتها يغنين في مقهى بفناء طهران هذا الأسبوع: «تمسكي بالحياة بأجمل طريقة ممكنة. أحب التواجد هنا، بكل ما فيه من عيوب ومزايا». وقالت تشيلتشيراغ، البالغة من العمر 35 عامًا، والتي تعيش في طهران وتعمل ربة منزل، في رسالة نصية: «بسبب ارتفاع الأسعار، تقتصر التجمعات العائلية على عدد قليل من الأشخاص، ونتناول الشاي في المقهى».

فرناز فصيحي هي رئيسة مكتب الأمم المتحدة في صحيفة التايمز، وتقود التغطية الإعلامية للمنظمة. كما أنها تغطي الشأن الإيراني، ولها كتابات عن الصراعات في الشرق الأوسط منذ 15 عاماً.

تتويج للنقابة بجائزة اليونسكو

الأقلام في السودان تنزف دماً

ملخص

تراجع وضع حرية الصحافة في السودان، حيث حلّ في المرتبة 161 عالميًا وفق تقرير مراسلون بلا حدود 2026، في سياق بيئة معادية للإعلام بسبب تداخل الحرب مع السياسة. لم تعد الصحافة مجرد مهنة، بل أصبحت ساحة صراع محفوفة بالمخاطر في ظل غياب الاستقرار.

شهدت البلاد تدهورًا متسارعًا منذ انقلاب 2021 ثم اندلاع الحرب في 2023، ما أدى إلى انهيار المؤسسات الإعلامية وتهديد الصحفيين أو تهجيرهم. وباتت الكلمة نفسها خطرًا، بينما تحولت المعلومات إلى أداة في الصراع بدل كونها وسيلة للمعرفة.

تكشف الأرقام عن كلفة بشرية كبيرة، حيث قُتل عشرات الصحفيين وتعرض آخرون للاختفاء والانتهاكات، ما خلق بيئة طاردة للعمل الصحفي. في هذه الأجواء، تتراجع الحقيقة وتتصدر الروايات المتضاربة، ما يضعف قدرة المجتمع على الفهم واتخاذ القرار.

رغم هذا الواقع القاتم، حصلت نقابة الصحفيين السودانيين على جائزة اليونسكو لحرية الصحافة 2026، في مفارقة تعكس تقديرًا دوليًا لشجاعة الصحفيين. ويؤكد النص أن مستقبل الصحافة مرتبط بتحقيق الاستقرار والإصلاح، مع بقاء الأمل قائمًا رغم الصعوبات.

حين يصدر تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2026 لا يكون مجرد ترتيب رقمي عابر بل خريطة كثيفة الدلالات تكشف موقع كل دولة في علاقتها بالحقيقة وبالحق في المعرفة وبقدرة المجتمع على أن يرى نفسه دون مرايا مكسورة. في هذه الخريطة يبدو السودان واقفًا عند تخوم الظل في المرتبة المئة والحادية والستين من أصل مئة وثمانين دولة ليس بوصفه حالة استثنائية بل باعتباره مثالًا صارخًا على كيف يمكن أن تتقاطع السياسة بالحرب لتصنع بيئة معادية للصحافة ومعادية لما تمثله الصحافة من معنى

في المقابل تتوزع الدول على طيف واسع من الحرية والانغلاق تتصدر النرويج المشهد العالمي محافظة على مركزها الأول لعقد كامل تليها هولندا وإستونيا ثم الدنمارك والسويد وفنلندا وهي دول لا ينظر فيها إلى الصحافة كترف بل كأحد أعمدة العقد الاجتماعي وفي مفارقة لافتة تتقدم موريتانيا عربيًا إلى المرتبة الحادية والستين متجاوزة حتى الولايات المتحدة التي تراجعت إلى الرابعة والستين في مؤشر لا يخلو من دلالة على أن التراجع ليس حكرًا على الجنوب بل ظاهرة عالمية معقدة

غير أن ما يهم هنا ليس فقط ترتيب الدول بل المعنى الكامن خلف الأرقام خصوصًا عندما نقترب من السودان حيث لا يمكن فصل الصحافة عن الحرب ولا الإعلام عن السياسة ولا الحقيقة عن الخطر حيث تصبح الكلمة نفسها مجال اشتباك لا يقل خطورة عن ساحات القتال

سياق مضطرب

العالم اليوم لا يتحرك في اتجاه واحد بينما تعزز بعض الدول بيئاتها القانونية لحماية الصحفيين تنزلق أخرى نحو تضييق متزايد إما عبر القوانين أو عبر السيطرة الناعمة أو عبر الفوضى التي تجعل العمل الصحفي مغامرة محفوفة بالمخاطر في أوروبا ورغم التراجع النسبي لبعض الدول مثل ألمانيا إلى المرتبة الرابعة عشرة والمملكة المتحدة إلى الثامنة عشرة وفرنسا إلى الخامسة والعشرين إلا أن البنية العامة لا تزال صلبة هناك مؤسسات وقضاء ومساحات نقد حتى وإن تقلصت أحيانًا

أما في العالم العربي فالصورة أكثر اضطرابًا تتقدم موريتانيا وتتوسط دول مثل قطر والمغرب ولبنان بينما تنزلق دول أخرى نحو القاع مثل مصر في المرتبة المئة والتاسعة والستين لتجاور دولًا مثل السعودية وإيران والصين في مشهد يعكس ليس فقط قيودًا قانونية بل بيئات سياسية مغلقة بطبيعتها

وسط هذا كله يبدو السودان وكأنه يسقط في الفراغ لا هو ضمن الدول ذات القبضة المحكمة التي تسيطر على الإعلام ولا هو ضمن الدول التي تتيح مساحة حرية بل في منطقة رمادية خطرة حيث تغيب الدولة أحيانًا وتحضر القوة المسلحة بدلًا عنها وحيث تتعدد الروايات دون أن تجد مرجعية تحسمها.

«لا يمكن فصل الصحافة عن الحرب ولا الإعلام عن السياسة ولا الحقيقة عن الخطر.»

«في ظل الحرب لا تعود الصحافة مهنة بل تصبح مخاطرة يومية.»

موقع السودان

المرتبة المئة والحادية والستون ليست رقمًا فحسب بل خلاصة مسار طويل من التدهور المتقطع إذا عدنا إلى السنوات التي أعقبت 2019 سنجد أن هناك لحظة أمل عابرة حيث تحسنت المؤشرات قليلًا وارتفعت التوقعات بأن السودان قد يخرج من دائرة القمع الإعلامي المزمن لكن هذه اللحظة لم تصمد طويلًا

الانقلاب العسكري في 2021 أعاد ضبط المشهد على إيقاع قديم حيث أصبحت الصحافة مرة أخرى تحت ضغط مباشر ليس فقط عبر الرقابة بل عبر المناخ العام الذي لا يحتمل النقد ثم جاءت الحرب في 2023 لتقضي على ما تبقى من بنية إعلامية هشة أصلًا

في ظل الحرب لا تعود الصحافة مهنة بل تصبح مخاطرة يومية المؤسسات الإعلامية تغلق أو تقصف أو تنهب الصحفيون يهجرون أو يهددون والمعلومات تتحول إلى سلاح لا إلى وسيلة معرفة وهنا يتغير تعريف حرية الصحافة من كونه حقًا قانونيًا إلى كونه مسألة بقاء حيث يصبح السؤال الأول هل يمكن النجاة قبل أن يكون ماذا يمكن أن يكتب

الكلفة البشرية

في قلب هذا المشهد تقف أرقام نقابة الصحفيين السودانيين كشهادة دامغة على أن التراجع لم يعد معنويًا فقط بل صار جسديًا ملموسًا منذ اندلاع الحرب في 2023 قُتل أربعة وثلاثون صحفيًا وعاملًا في المجال الإعلامي رقم يتجاوز كونه إحصاء إلى كونه سردية جماعية لفقدان متكرر لا ينتهي وفي عام واحد فقط هو 2025 سقط أربعة عشر منهم بينما اختفى ستة قسريًا في ظروف تعكس أقصى درجات الهشاشة الأمنية

هذه الأرقام لا تعني فقط من رحلوا بل تعني أيضًا من بقوا يعملون تحت ضغط دائم حيث تتسع دائرة الانتهاكات لتشمل الاعتقال والتهديد والملاحقة وتدمير المؤسسات الإعلامية ونهبها وهو ما يحول البيئة الصحفية إلى مساحة طاردة لكل محاولة مهنية

استهداف ممتد

ما تكشفه هذه الوقائع ليس فوضى عابرة بل نمطًا ممتدًا يقوم على إسكات الشهود فالصحفي في السودان لم يعد مجرد ناقل للخبر بل أصبح شاهدًا على واقع تحاول أطراف متعددة إعادة صياغته وفق مصالحها وهذا ما يجعل وجوده مزعجًا وخطرًا في آن واحد

في مثل هذا السياق تتراجع الحقيقة إلى الخلف وتتصدر الروايات المتضاربة المشهد ويتحول الفضاء العام إلى ساحة مفتوحة للدعاية حيث يصعب التمييز بين ما هو خبر وما هو موقف وبين ما هو واقع وما هو ادعاء وهكذا لا تخسر الصحافة وحدها بل يخسر المجتمع قدرته على الفهم

مفارقة لافتة

وسط هذا السواد تبرز مفارقة ذات دلالة عميقة حيث حازت نقابة الصحفيين السودانيين على جائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2026 وهو تكريم لا يمكن فصله عن السياق الذي جاء فيه فهو ليس احتفاء بواقع مريح بل اعتراف بشجاعة تمارس في ظروف قاسية

هذا الاعتراف الدولي يسلط الضوء على أن الصحافة السودانية رغم كل ما تواجهه لا تزال حاضرة لا تزال تحاول أن تقوم بدورها في نقل المعلومات وفي توثيق ما يحدث حتى وإن كان الثمن باهظًا وهنا تتجلى المفارقة بين الداخل الذي يضيق والخارج الذي يقدر بين واقع يضغط نحو الصمت وصوت يصر على الاستمرار

المقارنة العربية

حين نقارن السودان بدول عربية أخرى تتضح خصوصيته أكثر دول مثل الإمارات والعراق واليمن تقع في نطاق قريب من الترتيب لكنها تختلف في طبيعة البيئة فبعضها يعاني من قيود سياسية وبعضها من صراعات لكن السودان يجمع بين الاثنين في آن واحد

في المقابل نجد دولًا مثل تونس والجزائر والأردن تقدم نموذجًا أقل حدة حيث توجد قيود لكنها لا تصل إلى مستوى الانهيار الكامل كما في السودان

واللافت أن السودان ليس في قاع الترتيب المطلق بل فوقه بقليل ما قد يوحي بتحسن نسبي لكنه في الحقيقة تحسن خادع لأن

«المعلومات تتحول إلى سلاح لا إلى وسيلة معرفة.»

«قُتل أربعة وثلاثون صحفيًا وعاملاً في المجال الإعلامي منذ اندلاع الحرب في 2023.»

المؤشر نسبي بطبيعته فإذا تدهورت دول أخرى بوتيرة أسرع قد يبدو السودان وكأنه يتحسن بينما هو في الواقع يواصل التراجع

عوامل التراجع

لا يمكن فهم وضع السودان دون تفكيك العوامل التي قادته إلى هذا الموقع أول هذه العوامل هو غياب الاستقرار السياسي فالصحافة لا تزدهر في بيئة انتقالية مضطربة فكيف إذا كانت هذه البيئة تنزلق إلى حرب مفتوحة

العامل الثاني هو تعدد مراكز القوة حيث لا توجد جهة واحدة تتحكم في المجال العام بل عدة قوى لكل منها روايتها ولكل منها حساسيتها تجاه الإعلام وهذا التعدد لا ينتج تعددية صحفية بل فوضى تجعل الصحفي مهددًا من أكثر من جهة في الوقت نفسه

العامل الثالث هو الانهيار الاقتصادي فالمؤسسات الإعلامية تحتاج إلى تمويل وإلى سوق إعلاني وإلى جمهور قادر على الاستهلاك وفي ظل الأزمة الاقتصادية تصبح هذه الشروط شبه معدومة ما يدفع الإعلام إما إلى التبعية أو إلى التلاشي

ثم يأتي العامل الأكثر تأثيرًا وهو الحرب التي لا تقتل الصحافة فقط بل تقتل الحقيقة نفسها ففي زمن الحرب تنتشر الدعاية وتختفي الوقائع ويصبح الصحفي إما طرفًا في الصراع أو ضحية له

الصحفي الفرد

وراء كل رقم في هذا المؤشر هناك إنسان في السودان الصحفي ليس مجرد ناقل خبر بل شاهد على العنف وعلى الانهيار وعلى التحولات القاسية يعمل في ظروف تفتقر إلى الحد الأدنى من الأمان دون حماية قانونية حقيقية ودون مؤسسات قوية تدعمه

كثير من الصحفيين اضطروا إلى مغادرة البلاد لا بحثًا عن فرص أفضل بل هربًا من الخطر بينما بقي آخرون يعملون في ظروف شبه سرية أو عبر منصات رقمية يحاولون الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من مهنية في بيئة معادية

هذا النزيف البشري لا يقل خطورة عن أي تراجع في الترتيب لأنه يعني فقدان الخبرة وفقدان الذاكرة المهنية وفقدان القدرة على إعادة البناء لاحقًا

المعنى الأعمق

حرية الصحافة ليست هدفًا في حد ذاتها بل وسيلة لشيء أكبر الشفافية والمساءلة والمشاركة حين تتراجع حرية الصحافة في السودان لا يتضرر الصحفيون فقط بل المجتمع كله لأن غياب المعلومات الدقيقة يفتح الباب أمام الشائعات وأمام الاستقطاب وأمام اتخاذ قرارات على أساس خاطئ

في هذا السياق يصبح السؤال ليس فقط لماذا تراجع السودان بل ماذا يعني هذا التراجع لمستقبله لأن أي عملية انتقال سياسي أو إعادة بناء تحتاج إلى إعلام حر قادر على مراقبة السلطة وعلى نقل صوت الناس

أفق ممكن

رغم قتامة الصورة لا يمكن القول إن الوضع ميؤوس منه فالتجارب العالمية تظهر أن حرية الصحافة يمكن أن تتحسن حتى بعد فترات طويلة من التراجع لكن ذلك يتطلب شروطًا أساسية استقرار سياسي وإرادة إصلاح ومؤسسات قوية

في السودان هذه الشروط لم تتوفر بعد لكن وجود صحفيين يواصلون العمل رغم كل شيء ووجود جمهور يبحث عن الحقيقة يشير إلى أن الأساس لم يختف بالكامل وأن الإمكانية لا تزال قائمة ولو كانت بعيدة

في النهاية يبدو السودان في تقرير حرية الصحافة كأنه قصة مفتوحة على احتمالات متعددة قصة تتداخل فيها الخسارة مع الصمود والألم مع الإصرار الأرقام التي تسجل القتلى والمخفيين قسريًا تمنح هذه القصة بعدًا إنسانيًا حادًا بينما الجائزة التي منحتها اليونسكو تضيف بعدًا رمزيًا يعترف بالشجاعة الكامنة في الاستمرار

بين هذين البعدين يتحرك المشهد السوداني بين واقع يضغط نحو الصمت وإرادة تصر على الكلام وربما في هذه المسافة الضيقة يتشكل المعنى الحقيقي للصحافة في بلد لا تزال الحقيقة فيه تُنتزع بصعوبة من قلب العتمة حيث لا يكون نقل الخبر مجرد مهنة بل فعل بقاء وضرورة وجود

الصحـــافة الســـودانية
تحت مقصلة الحرب

ملخص

تعاني الصحافة السودانية من وضع بالغ التعقيد في ظل الحرب، إذ أصبحت عالقة بين ضغوط القوى السياسية والعسكرية. وتظهر تناقضات واضحة في مواقف بعض الجهات التي ترفع شعارات حماية الصحافة، رغم ارتباطها السابق بممارسات أضعفت هذا القطاع.

أدت الحرب إلى تشويه دور الصحافة، فبدلاً من كونها أداة رقابة ومساءلة، تحولت إلى ساحة صراع وتبادل اتهامات، مع انتشار أساليب غير مهنية مثل التوجيه المدفوع والابتزاز. كما ساهمت بعض الجهات الرسمية في توظيف الإعلام لخدمة مصالحها وتجميل صورتها.

ورغم هذه التحديات، واصل عدد من الصحفيين أداء دورهم بشجاعة، وهو ما انعكس في تكريم نقابتهم بجائزة دولية تقديراً لجهودهم في كشف الانتهاكات ونقل الحقيقة وسط ظروف قاسية وانهيار البنية الإعلامية.

في المقابل، يظل الواقع الميداني قاسياً، حيث يتعرض الصحفيون لانتهاكات خطيرة تشمل القتل والاعتقال والاختفاء، في مختلف مناطق النزاع. ومع استمرار الحرب، تتعمق أزمة الصحافة التي فقدت بيئتها الآمنة وأصبحت من أبرز ضحايا الصراع.

«الصحافة السودانية تحت مقصلة الحرب... تبدو هذه العبارة أقرب إلى حقيقة لا يمكن القفز فوقها.»

الزين عثمان

في مفارقة تكاد تُحاكي واقع اليوم وصحافة الراهن، يصدر الاتحاد العام للصحفيين السودانيين، المعزول بفعل الثورة التي أطاحت بالنظام الذي كان يمثل أحد واجهاته، بياناً يختار له عنواناً لافتاً: «تحت مقصلة المليشيا». غير أن المفارقة لا تنتهي عند هذا الحد؛ فالصادق الرزيقي، الرجل الذي لا يزال متمسكاً بكونه رئيس اتحاد الصحفيين من منفاه، يُعدّ في الوقت ذاته أحد المساهمين في تشكّل المليشيا التي تضع الصحافة اليوم تحت مقصلتها، كما يشير البيان ذاته.

الصحافة تحت مقصلة الحرب... تبدو هذه العبارة أقرب إلى حقيقة لا يمكن القفز فوقها في اللحظة الراهنة، كما أن التوصيف البليغ الذي أطلقه عميد الصحافة السودانية الراحل محجوب محمد صالح حين قال إنها «تعيش أسوأ أيامها»، يبدو اليوم أكثر لطفاً إذا ما قورن بواقع صحافة السودان في زمن الحرب.

في مايو من السنة الرابعة للحرب، تواصل الصحافة السودانية حضورها المثقل عبر معركة إعلامية محتدمة بين داعمي معسكر بورتسودان، حيث برزت مواجهة «رشان أوشي وعطاف عبد الوهاب»، في مشهد كشف بوضوح الانحدار الذي بلغته المهنة. لغة الخطاب على وسائط التواصل الاجتماعي عكست، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هذا الانحدار، حتى باتت الصحافة في السودان توصف تهكماً بـ«صحافة بنكك»، في إشارة إلى واقع بات فيه النشر مشروطاً أو موجهاً: «ادفع لنكتب عنك، أو امتناعنا يعني أنك في مواجهة رصاص أقلامنا».

ولعل ما يعزز هذا المشهد ما تم تداوله من تسريبات تتعلق بقروب يجمع صحفيين حول الغالي، في إشارة إلى الأمين العام لمجلس السيادة السوداني، والذي يبدو أنه سعى إلى كسب مساندة إعلامية تُجمّل قبح الأفعال وتغطي على فساد متنام، وهو فساد لم يكن ليتمدد لولا غياب الصحافة ودورها الرقابي.

ويصادف الثالث من مايو من كل عام اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي أقرّته منظمة اليونسكو تأكيداً على الدور الحيوي الذي تضطلع به الصحافة في حياة الشعوب، بوصفها مرآة تعكس قضايا الناس وهمومهم، ومنبراً يعبّر عن تطلعاتهم وآمالهم. ويأتي احتفال هذا العام تحت شعار: «بناء عالم يسوده السلام»، في وقت نجحت فيه الحرب السودانية في هدم أكثر من 123 عاماً من تاريخ الصحافة السودانية.

وفي هذا السياق، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» فوز نقابة الصحفيين السودانيين بجائزة «اليونسكو/ غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2026»، تكريماً لدورها في فضح الانتهاكات الجسيمة ضد الصحفيين والإعلاميين وسط الحرب الدائرة في السودان.

وقد لعبت النقابة دوراً محورياً في كشف الانتهاكات التي طالت الصحفيين في مناطق مختلفة من البلاد منذ اندلاع الحرب قبل ثلاث سنوات. وقال المدير العام لليونسكو، خالد العناني، إن أعضاء النقابة أبدوا شجاعة استثنائية وتفانياً راسخاً، مشيراً إلى أن التحديات الجسيمة لم تثنهم عن مواصلة العمل لتقديم معلومات دقيقة ومنقذة للحياة إلى مجتمعاتهم المحلية، في وقت هي بأمسّ الحاجة إليها. وأضاف أن هذا الالتزام يمثل نموذجاً ملهماً وخدمة أساسية للحقيقة والمساءلة والسلام، مؤكداً أن الجائزة تعيد التأكيد على الدور المحوري للصحافة المستقلة في حماية القيم الديمقراطية وإيصال أصوات المدنيين المتأثرين بالحرب.

من جانبه، قال نقيب الصحفيين السودانيين عبد المنعم أبو إدريس إن الجائزة «ليست مجرد اعتراف بالنقابة، بل تكريم لكل الصحفيين السودانيين الذين يواصلون الدفاع عن الحقيقة وحرية الصحافة في ظروف بالغة الصعوبة والخطر»، مضيفاً أن هذا التتويج الدولي قد يسهم في إعادة الاهتمام العالمي بقطاع الإعلام السوداني، ويفتح الباب أمام استعادة المؤسسات التي دمرتها الحرب، ويعزز الدعوات لوقف القتال.

وفي يومهم العالمي، يفتقد الصحفيون السودانيون تلك الأمكنة التي لطالما جمعتهم في قلب الخرطوم المنكوبة بالحرب؛ يفتقدون الصحف التي كانت تطبع يومياً بأكثر من ثلاثين إصداراً، فيما توقفت المطابع، وتعرضت مقار الصحف للنهب الممنهج، ولم تنجُ الإذاعات والتلفزيونات من المصير ذاته. صمتت بعض الأصوات التي كانت تجهر بالحقيقة وتطالب

«تعيش أسوأ أيامها، بل إن هذا الوصف يبدو اليوم أكثر لطفاً مقارنة بالواقع.»

«هذا التكريم ليس مجرد اعتراف بالنقابة، بل بكل الصحفيين الذين يواصلون الدفاع عن الحقيقة.»

بحياة كريمة للشعب، بينما ظلت الصحافة تقاوم تسلط السلطات بطريقتها الخاصة، ونجحت في ذلك كثيراً.

وفي هذا اليوم، يقبع الصحفي السوداني معمر إبراهيم في سجن تابع لقوات الدعم السريع في نيالا منذ قرابة عام، دون محاكمة أو تهم واضحة، في وضع يرقى إلى الاختطاف والإخفاء القسري. كما التحق الصحفي آدم منان بالقائمة ذاتها بعد اختطافه وإخفائه قسرياً، فيما يواجه مصيراً مجهولاً.

أما الصحفية زمزم خاطر، فتقاسي ظروفاً بالغة الصعوبة والخطر، إذ تتعرض أسرتها في دارفور لمخاطر جدية على يد قوات الدعم السريع، فقط بسبب عملها المهني من خارج البلاد، بينما يظل بعض الصحفيين في عداد المفقودين أو المخفيين قسرياً، وآخرون عرضة للخطر المستمر.

وفي المقابل، لا يبدو أن الواقع في مناطق سيطرة الجيش أفضل حالاً، حيث تغيب الحرية ويجري توظيف الصحافة لخدمة أجندات السلطة، وفي بعض الحالات أجندات تغذي استمرار الحرب وسفك الدماء.

منذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، دخل المشهد الإعلامي مرحلة انكسار عميق، لم تعد فيها الصحافة مجرد ناقل للخبر، بل تحولت إلى ساحة مواجهة مفتوحة، يدفع فيها الصحفيون أثماناً باهظة إنسانياً ومهنياً.

وتشير الإحصاءات الموثقة إلى أن ما لا يقل عن 34 صحفياً وصحفية فقدوا حياتهم منذ بداية الصراع، بينهم 14 خلال عام 2025 وحده، في دلالة على تصاعد الاستهداف واتساع رقعة المخاطر، وتنوعت أسباب الوفاة بين القصف العشوائي والاستهداف المباشر وظروف الاحتجاز القاسية التي أفضت في بعض الحالات إلى الإهمال الطبي.

وفي سياق موازٍ من الانتهاكات، تم تسجيل نحو 556 حالة موثّقة طالت العاملين في المجال الإعلامي، شملت 6 حالات اختفاء قسري ما تزال غامضة المصير، و4 حالات اعتقال طويل الأمد، و9 حالات احتجاز تعسفي، و4 ملاحقات قضائية ذات طابع سياسي أو أمني، و19 حالة تهديد مباشر وخطاب كراهية.

كما سُجلت 8 انتهاكات طالت صحفيين خارج حدود البلاد في دول اللجوء، ما يعكس أن ملاحقة الصحفيين السودانيين تجاوزت الجغرافيا، لتؤكد أن كثيراً منهم لم يغادروا المهنة فقط، بل غادروا بلداً لم يعد يوفر في جغرافيته مساحة لقلم أو ميكروفون. وهي صورة تختصر، بمرارة، الوجه الحقيقي لواقع الصحافة السودانية في يومها العالمي

الإتجاه الخامس

ننتخب (سلك) رئيساً

د. كمال الشريف

ملخص

النص يناقش تجربة الكاتب مع أحد القادة العسكريين بعد وصوله إلى السلطة، حيث يصف تحوّل المناصب وتعددها، وما رافق ذلك من ممارسات مثل الجمع بين الامتيازات والرواتب. كما يلمّح إلى تغيّر المفاهيم والشعارات السياسية وفق مصالح السلطة، وانتقاد توظيف الدين والسياسة لخدمة فئة معينة.

يتناول الكاتب أسلوب التعامل مع المعارضة، مشيراً إلى أن النظام اعتمد على استمالة بعض المعارضين بالمال وتقسيمهم بدل مواجهتهم سياسياً. ويرى أن هذا النهج أدى إلى إضعاف القوى السياسية وتشتيتها، مستشهداً بتجارب سابقة في السودان حيث تم تفكيك الأحزاب إلى كيانات صغيرة تحمل نفس الأسماء.

ينتقد ما يعتبره فساداً واسعاً، خاصة في إدارة موارد الدولة مثل عائدات النفط، ويشير إلى غياب الشفافية والمحاسبة. كما يبرز أن الصراع السياسي أصبح مرتبطاً بالمصالح المالية والسلطة، مما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتحويلها إلى ما يشبه الشركات الخاصة.

يطرح الكاتب تساؤلات حول مستقبل الحكم في ظل هذه الممارسات، منتقداً استمرار نفس الأساليب في التعامل مع الحركات المسلحة والأحزاب. ويعبّر عن رفضه لبعض الشخصيات السياسية، معتبراً أن الصراع الحالي يعكس أزمة عميقة في بنية النظام السياسي وفقدان الثقة في القيادات.

بعد 15 سنه خدمته كرئيس إلتقيت العميد عمر حسن مره رابعه هذه المره في القصر الجمهوريه الذي كان يسمي قصر الشعب وجعل من الكيزان جمهورياً برغم العداء الشديد لمسمى الجمهوري وكانوا سبباً في فتوى قتل الاستاذ محمود محمد طه

وكلها مسميات على مزاج الكيزان وكان عندهم شخص متخصص في تسمية الوظائف وتسمية المكاتب اي والله العظيم المهم

التقيت العميد الذي أصبح فريقاً ورئيساً للدوله والحرب الحاكم وقائداً أعلى للجيش وحاجات كتيره

لاحظ الرجل بياخذ مرتبات من كل الوظائف حتي ان كانت شرفيه

التقيته وكان برفقتي الاخ الجميل والصديق النبيل مكي سناده

قلت له

جعفر نميري أرسل مأمون عوض ابوزيد للمعارضه في لندن وكان زعيمها الصادق المهدي وقبل الصادق التفاوض والمشاركه وامتدت حوارات نميري حتي كسر شوكة المعارضين بالتفاوض جميعهم الا الشريف الهندي ونقد والجمهوريين والبعثيين والناصرين

ماذا سوف تفعل انت مع باقي المعارضه

قال : نشاركهم معنا بالمال

يعني نشتريهم وبدانا نقسمهم

كيف تقسمهم

هم عاوزين كدا

هم مختلفين في الاساس

طيب انتو حالياً مش مختلفين

نعم ولكن عندنا مباديء

(وانتهي الكلام للمره الثانيه هكذا)

ورد مكي سناده ..

السياسه والحكم فيهو فرتكه وشراء ومشاركه

كيف يعني

قلت له

احسبها ياخليل(بطل خطوبة سهير)

وكان فشل الاخوان الوحيد في حكم السودان بعد عمليات النهب الواسعه التي كانت ومازالت وبعلم المشير وقتها تماما

انهم استطاعوا تشتيت الاحزاب وتقسيمها الي اجزاء تحت مسمى واحد ورؤساء عده

وكان الاحتيال في المحافظه على اسم الاحزاب التقليديه وتقسيمها لأفرع..

الأمة والاتحادي حتى الاسلاميين نفسهم ا تقسموا

هذا غباء سياسي وتجارة قذرة بالوطن والوطنية وقتل روح الاولاد المعنوية طيلة ربع قرن من الزمان وكانت الدولة مجموعة من الشركات فقط حتي ان بكري حسن صالح عندما اصبح رئيسا للوزراء

وكان جادا في سؤاله كما قيل لي سأل عن 66 مليار دولار من أموال النفط اين ذهبت

وجعلوا منه نائبا للرئيس بعد ذلك

الان طريقة تقسيم الاحزاب هي نفسها على الحركات المسلحة ومازالت هناك احزاب تعمل تحت مسمي(تحرير السودان) وهم شركاء في الحكم واخري (العدل والمساواة) وهي شركاء في الحكم والمال والكل يشارك في الفساد

يأتي السؤال هنا مفخخا

كيف تحكم السودان سياسياً واصبح السياسيين فيه والحكام هم المعارضين لبرامج التنمية والمشاركة السياسية والثروة هم المسيطرين علي السياسه والمال والسلطة والفساد

إذن لابد من تجريم اية معارضه أخرى هذه المره اما بالقتل او بتمسية الخونه وساكني الفنادق والعملاء وكلام كتير فارغ ولم يثبت قانونا حتى الآن إدانتهم عملياً متلبسين في ذلك

وهذا الأمر هو نفس الآليه التي حارب بها شيوخ البشير المعارضون الاصحاء من تقدميين وغيرهم وحينما جاء الوقت للبحث عن معارضين كان اللصوص يجهزون مؤتمرات من أجل ترشيح الرئيس

وآخرون في النظام يبحثون عن معارضين للأمر وللمؤتمر الوطني من أجل البقاء في الحكم

وهذا مايحدث الآن

إن قضية أن يكن المال والسلطه مرتبطان بالوطن

هو نفس طريق الانقاذ عندما بدأت تبحث عن معارضين بشروط موالين لهم ويلعبون معهم في نفس المراكز في الميدان ولكن بشروطهم

ولهذا يصبح خالد سلك والذين يتبعونه هم أعداء الوطن الذين لا يمتلكون سلاحا

ولهذا تجد كل من يود أن يتودد أو يشارك الاخوان في حكمهم أن يأخذ بنصيحتهم بأن لايصبح سلك رئيسا ومن معه

ختاما ايها الساسة الاغنياء

كيف نصدق افكار ان كانت له افكار

(النور قبه) بانه رجل دوله ووطن وسلك ومن معه لم تكن لهم جيوش أو شفشفه لمدة ثلاث سنوات بشهادة العالم ومواطني الداخل

حتي يذكر إسم سلك في مؤتمر صحفي

هذا غباء السمسار

وغلطة الحرامي

حكاية من بيئتي (33)

اللشيـــول

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة عن "اللشيول" (الوليد ود عبد الرحمن)، الذي أصبح حديث قريته بعد ظهوره في التلفزيون ضمن حلقة عن المبدعين العُسر. هذا الظهور غيّر نظرة الناس إليه، فبعد أن كان لقبه عادياً وربما مُهمَّشاً، صار مصدر فخر واهتمام، وبدأوا يعيدون تقييم مكانته.

توضح الحكاية كيف تنتشر الألقاب في المجتمعات الريفية وتصبح بديلاً للأسماء، أحياناً تحمل دلالات سلبية أو تمييزية دون وعي. ولقب "اللشيول" يعكس نظرة تقليدية ترى في العُسر اختلافاً أو نقصاً، رغم أنه صفة طبيعية، ما يكشف تناقضاً بين القيم الدينية والسلوك الاجتماعي.

تنتقل القصة لعرض نظرة تاريخية أوسع، حيث تعرّض العُسر في مجتمعات مختلفة للاضطهاد والوصم، بل وحتى الاتهام بالسحر. لكن مع تطور العلم، تغيّرت هذه النظرة، وأصبح يُنظر إلى العُسر أحياناً كميزة مرتبطة بالإبداع والقدرات الذهنية الخاصة.

تبرز القصة كيف أعاد نجاح "اللشيول" تشكيل وعي أهل قريته، إذ تحوّل الاختلاف من وصمة إلى ميزة بعد الاعتراف الخارجي. وتعكس الحكاية نقداً للمجتمعات التي لا تقبل الاختلاف إلا إذا أقرّته جهات "أعلى"، مؤكدة أن التنوّع الإنساني طبيعي ويستحق التقدير.

. الليلة (اللشيول) جابوه في التلفزيون.

العبارة التي طارت حروفها فوق كافة بيوت القرية. ومن لم يشاهد تلك الحلقة وجد من يحكي له بالتفاصيل، كيف أنه ظهر وسط الشاشة مبتسماً في خجل، وكم قيل عنه. ومما رسخ في الأذهان أن أحد المتحدثين قد شبهه بـ(ميسي)، ليس في مهارة التعامل مع كرة القدم، بل استعمال اليد اليسرى في انجاز ذلك العمل الفني البديع.

القليلون أدركوا أن تلك الحلقة خاصة بالمبدعين (العُسُر)، وكان (الوليد ود عبد الرحمن) اسمه الذي نبشته الحلقة التلفزيونية من الذاكرات، هو أحد المحتفى بهم الليلة. وبدأ البعض يذكر أن زياراته الكثيرة للقرية لم تكن تلفت نظر أحدهم، لكن من المؤكد أنها ستفعل في قادم الأيام. ولا يستبعد أن (يولم) عمه احتفالاً به، واعتذاراً عن رفضه تزويجه من بنته. ولولا أنه بات صهراً لأحد المشاهير في المدينة الكبيرة لقام بتزويجه من اختها الصغرى.

وجد أنه (اللشيول) وعليه أن يقبل بذلك، رضي أم أبى.

ولا ذنب له في الأمر سوى أنه جاء إلى الدنيا (أعسراً) وصغير الحجم. لا يذكر في طفولته أنه وقف في وجه أحدهم رافضاً للقب، أو أنه لم يستجب للنداء يوماً. ففي مجتمعهم تجري الألقاب مجرى الأسماء، لكأنهم لم يسمعوا بـ(ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب) – الحجرات (11)، أي لا يطعن بعضكم على بعض، ولا تداعوا بالألقاب، التي يسوء الشخص سماعها. أو أن هؤلاء يفهمونها في سياق التاريخ الذي نزلت فيه الآيات، كما يفسّر أحدهم. ويقول آخر يقول في ثقة أن اسم (القافيب) ما فيهو نبذ، أي أنه ليس لقباً، لكنه ليس كنية، ولا يوجد معنى لـ(القافيب) سوى أنه اللقب. فـ(اللشيول) تصغير لـ(الأشول) أو (الأعسر)، الصفة التي يرى فيها البعض (منقصة)، أو على أقل تقدير (إختلاف) الفرد في وظيفة عضو ما من جسده - وإن قبل بها، ولعل هذا القبول هو أحد أسباب انتشار مثل هذه الألقاب في مجتمعاتنا، بل صارت أسماء للكثير من العائلات والمشاهير على امتداد الوطن العربي (الجاحظ، والأحدب، والأعمش، والأعشى، وفريد الأطرش، وواسيني الأعرج)، ونجد هنا (ود الأشول، والأصم، والأعيسر، والحلبي، والأزرق.. إلخ).

يلحق اللقب بالاسم، أو يحل مكانه معرفاً أو مشرفاً أو مستحقراً. وفي اللغة اللقب هو ما دل على مدح أو ذم، وهو ما وضع علامة للتعريف لا على سبيل الاسمية العلمية، بل على سبيل الوصف الذي يدل على رفعة كزين العابدين، أو ازدراء كالأعور. والكنية هي ما صدر بأب أو أم، ويجري على اللقب والكنية ما قلناه في الاسم سابقًا من عدم مشاركة الملقب أو المكنى غيره في ذلك.

وتظهر الشواهد والوقائع التاريخية كيف كان الشخص الأعسر شبه منبوذ في بعض المجتمعات، ملاحقاً بتهم الشيطنة والسحر، وفي مقابل الاعتقادات التي تنعت الأعسر بصفات مذمومة وتتهمه بشتى النعوت السلبية، سادت اعتقادات أخرى في الآونة الأخيرة تفيد بأنه يتصف بالموهبة والعبقرية، ويستدل أصحاب هذا الطرح بشخصيات ومشاهير ونوابغ في مجالات معينة يكتبون ويرسمون ويعزفون على مختلف الآلات الموسيقية باليد اليسرى. ويقول البعض أن حقائق العلم والطب باتت تنصف الشخص الأشول، في وقت لا تزال أبحاث علمية تحاول الحسم في مدى تمتع هذا الصنف من الناس بمواهب استثنائية في العلوم والفنون والرياضيات.

هل كان أهل القرية التي جاء منها (الأشيول) سيغيرون نظرتهم إن علموا أن العالم بأجمعه يصبح (أعسراً) في اليوم العالمي للعسر (13 أغسطس) من كل عام؟ احتفاء بأمثال أبيه الذين يشكلون 12% من سكان المعمورة. ولعل في الأمر اعتذار لهذه الفئة لما لحق بهم في التاريخ من اتهامات ونبذ، في سبيل وقف سيول العنصرية التي أغرقت العالم في بحور من الدم في كثير من الأحيان.

(العُسْر) مسألة بيولوجية طبيعية بسيطة، إلا أن المجتمعات المغلقة كالقرى وبحكم طبيعة الحياة فيها كثيراً ما تُحوِّله إلى درجة من درجات الوصم الاجتماعي. ففي هذه البيئات، حيث تُعاد إنتاج السلطة الاجتماعية عبر العادات، يصبح العُسْر جزءاً من منظومة أوسع من العنصرية الصامتة. عنصرية لا تُعلن نفسها، لكنها تظهر في النكات، والتعليقات العابرة، وتوزيع الأدوار. وهكذا يتحول الشخص الأعسر إلى آخر صغير، لأن المجتمع يحتاج دائماً إلى (آخر) يعلّق عليه فائض خوفه من الاختلاف المفضي إلى التغيير. وقد رأى الكثيرون في رفض عمّ الوليد تزويجه من بنته قراراً ليس عائلياً بحتاً، بل امتداد لبنية ترى أن الاختلاف ولو كان في يدٍ تُمسك القلم قد يخلخل توازن العائلة، أو يورّث (صفة غير مرغوبة). إنها نفس الآلية التي تُقصي أصحاب البشرة المختلفة (سوداء أو بيضاء)، أو أبناء

المهن المتواضعة، أو الغرباء القادمين من قرى أخرى. إنه الخيال الاجتماعي الذي يضخّم الفروق الصغيرة ليحافظ على الحدود القديمة. ولذلك، حين ظهر الوليد في التلفزيون والناس تحتفي بموهبته، فقد شكل الأمر إعادة تفاوض مع تلك الحدود. والقرية التي كانت ترى في عُسْره نقصاً، باتت تراه ميزة بعد أن صادقت عليه المدينة. وكأن الاعتراف لا يكتمل إلا حين يأتي من مكان أعلى، أو أبعد، يرون أنه (أوسع نظراً).

يذكر التاريخ أن الأعسر في مجتمعات وثقافات سابقة قديمة واجه من المظالم الكثير، فقد كانت محاكم التفتيش في اسبانيا - مثلاً، وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت تدين من يستخدمون اليد اليسرى بوصفهم سحرة ومشعوذين. وذات الاعتقاد ساد في أرجاء أخرى من أوروبا خلال قرون غابرة. إذ كان المتهم يحاكم بتهم خطرة تفضي إلى الإعدام أحياناً، ليس لوجود أدلة تثبت ممارسته السحر والأعمال الشيطانية، بل فقط لأنه رجل أعسر، أو امرأة عسراء اليد. وزكت هذه الأحكام اعتقادات ثقافية ودينية ترى أن الطفل الأعسر هو شخص محاط بفكر شيطاني، فكان المعلمون في المدارس الكاثوليكية يعنفون التلاميذ العسر بإرغامهم على الكتابة باليمنى. كما كانت بعض القبائل الأفريقية تحارب الأعسر بطرق غريبة، منها إرغامه على وضع يده اليسرى في الماء المغلي حتى يعجز عن استعمالها، أو تطليق المرأة العسراء التي لا تطهو باليمنى.

وفيما بعد تطورت العقليات، ليأتي الأمريكي (دين آر كامبل) ليؤسس المنظمة العالمية للعسر من أجل لفت الانتباه إلى هذه الفئة من البشر، وتم الاحتفال للمرة الأولى باليوم العالمي للعسر عام 1976 بهدف رد الاعتبار لهم ودحض كل المعتقدات الخاطئة في شأنهم. وساهم الأمر في نشر الكثير من نتائج الدراسات والتجارب والحكايات عن (العسراوين)، مثل الدراسة التي أجرتها جامعة أوكسفورد البريطانية، والتي تفيد أن دماغ الأشخاص الذين يستخدمون اليد اليسرى يعمل بشكل مختلف عن الأشخاص الذين يستخدمون اليد اليمنى، وأن لديهم اتصال أفضل بين الجانبين الأيمن والأيسر من الدماغ خاصة في المناطق التي تنطوي على استخدام اللغة. كما أنهم يجدون أنفسهم إلى حد ما أكثر قدرة على تنظيم دماغهم بشكل أفضل من مستخدمي اليد اليمنى، ويمتلكون مهارات لا يمتلكها الآخرون. كما لم يعد مستخدمو اليد اليسرى يعانون من إهمال المصنعين الذين يهتمون بأصحاب اليد اليمنى عند تصنيع الأدوات، مثل المقصات والمحبرة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وفتاحات العلب وسحابات البنطال وغيرها، لتظهر من هذه الأشياء ما يخص فئة العُسر.

ومنذ ذلك اليوم أدرج اسم (اللشويل) في أنس اهل القرية ضمن المشاهير من مستخدمي اليد اليسرى أمثال نابليون بونابرت، والزعيم البريطاني ونستون تشرشل، والأمير ويليام، ورئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون، ورؤساء أميركا جيرالد فورد، ورونالد ريغان وجورج بوش (الأب)، وبيل كلينتون، وباراك أوباما، والرسام الإيطالي ليوناردو دافينشي، ومشاهير الموسيقيين أمثال موزارت، وديفيد بوي، ونجوم هوليود كروبرت دينيرو، والمخرج جيمس كاميرون، وتوم كروز، وسلفستر ستالون، وبروس ويليس، ودرو باريمور، وجوليا روبرتس، ونيكول كيدمان، وانجيلينا جولي، وليدي غاغا وجاستن بيبر، والإعلامية أوبرا وينفري. وعدد من نجوم الرياضة مثل ليونيل ميسي، ولاعب التنس رافاييل نادل وغيرهم.

ويا لحظك يا (اللشيول)..

شليل وينو،،،

يوسف الغوث

ملخص

تصوّر المقالة الطفولة في السودان كعالم مليء بالبراءة والجمال البسيط، حيث كانت اللحظات اليومية تتحول إلى ذكريات عميقة دون الحاجة إلى تعقيد أو رفاهية. في تلك البيئة، كان الفرح يُصنع من أشياء صغيرة، وكانت الأزقة والبيوت الطينية مسرحًا لحياة اجتماعية دافئة ومترابطة.

تبرز لعبة "شليل" كرمز أساسي لهذه الطفولة، فهي ليست مجرد لعبة بعظمة صغيرة، بل تجربة مليئة بالخيال والمغامرة. كان الأطفال يخفونها ويبحثون عنها بحماس، وتتحول لحظة العثور عليها إلى انتصار كبير يملأ المكان بالضحك والهتاف.

توضح المقالة أن اللعبة كانت مدرسة للحياة، يتعلم فيها الأطفال الصبر، التعاون، تقبل الخسارة، والالتزام بقواعد غير مكتوبة. فقد ساهمت في بناء روح جماعية وإنسانية، وجعلت من اللعب وسيلة لتشكيل الشخصية والقيم.

وفي الختام، يعبر الكاتب عن حنين عميق لتلك الأيام التي اختفت مع تطور التكنولوجيا وتغير نمط الحياة. ويرى أن "شليل" ليست مجرد ذكرى، بل جزء من روح السودان، ودعوة لإحياء البساطة والفرح الحقيقي في حياة الأجيال الجديدة.

حين كانت الحكايات تولد من رحم العتمة
كانت حينها الطفولة مرثية معلقة بين الضوء والغبار...
فليس كل ما يضيء في الذاكرة يحتاج إلى شمس. فبعض الأجمل يولد هناك، في تلك الساعات التي تتهادى فيها الشمس نحو أُفُقها المتعب، ويبدأ الغسق في التسلّل نحو خيوطها الفضية،، بهدوء اللصوص الذين لا يسرقون سوى الوقت..
ذلك الوقت الذي لم نكن نعرف له ثمنا، كنا نرميه في الأزقة كما تُرمى النرد، ولا نخشى خسارته لأن الطفولة كانت أكبر من أن تحاسب او يتم عتابها..
في السودان، حيث للنيل أسراره وللرمال أناشيدها، كانت الطفولة لا تمرّ مرور الكرام
فقد كانت تأخذ شكل لعبة، أغنية، او عظمة صغيرة في يد صبيّ حافي القدمين، يتخذ من القمر رفيقاً ومن الظل حارساً..
بين تلك الجدران الطينية التي تتنفس عمرا وبين تلك البيوت التي تفتح أبوابها للجيران قبل أن تفتحها للهواء، كان يُصنع شيء ثمين لا تبيعه الأسواق،،نمارس الفرح البسيط، غير المستعار، المصنع من لا شيء.
وهنا يأتي دور شليل أو الشليل ذلك الكنز الصغير الذي لم يكن ثمينا لأنه من عظم، بل لانه كان قلب اللعبة وروح المغامرة البرئية وعنوان ذاكرة لا تموت او تشيخ...
كان مجرد عظمة صغيرة من ساق ماعز أو خروف، يلفها الصبية بخرقة بالية أو يخبئونها تحت التراب أو خلف حجر، ويجعلون منها قضية وجود ولعبة فرح.... فاللعبة لم تكن مجرد تسلية وقت، بل كانت فلسفة صغيرة في الحياة،، فهناك شيء نخفيه، وهناك آخرون يبحثون بجد واجتهاد، وهناك هدف اسمه (الميس)... وعندما تصل إليه وحدك، تصرخ بملء فمك وبفرح هستيري،،شليل وين راح؟ أكلو التمساح... شليل وينو؟ أكله الدودو...
لم يكن التمساح حقيقيا واما الدودو فلم يكون سوى كذبة شعرية جميلة، لكننا كنا نصدقها بطفولة ملائكية لا تعرف الكذب،،فقد كانت لحظة الهتاف، بمثابة إنتشاء ،،تعادل انتشاء الكبار حين ينتصرون في معاركهم الكبيرة او في ظروف حياتهم القاسية....
كان صوت الطفولة يعلو في الأزقة،حيث تتوزع الفرحة كالهواء، والكل يعرف أن هذه العظمة الصغيرة تحمل أكثر من حجمها المادي،،فهي حكاية لحن، و تفاصيل أمسيات لا تعود، وذكري طفولة لم تكن تعرف أنها ستصبح يوماً مادة للحنين.
سنعبر الزمن إلى الوراء، لا بحثا عن عظمة ضائعة، بل عن جزء منا تركناه هناك، تحت ضوء قمر لم يعد يضيء كالسابق، ربما لأننا نحن من تغيرنا، وليس القمر...
كانت العظمة حالة خاصة فهي ليست عظمة أي ميتة، بل عظمة مختارة بعناية طفولية صارمة،،فهي ليست كبيرة فتلفت النظر، ولا صغيرة جداً فتضيع من بين الحصى ،
كانت العظمة مستديرة الأطراف، ملساء الملمس، وكأنها حصاة غالية سقطت من تاج ملك غابر او من عالم سحري..
كنا نتنافس في اقتناء عظمة مميزة، نغسلها، ثم ندلكها بالتراب الناعم حتى تصبح وكأنها مرآة صغيرة للقمر، وفي بعض المرات نقوم بتزيينها بخطوط بسيطة مستخدمين حجر حاد، لتصبح علامة ملكية لا يراها او يتعرف عليها إلا صاحبها...
لم تكن العظمة مجرد أداة، بل كانت تجسيداً لأسطورة صغيرة نحكيها بيننا فهذا شليل (جدي،) وهذا شليل(البطل)و الذي ربح مئة جولة... فاللعبة تحتاج إلى خيال، ونحن كنا حينها أساطير في صنع الخرافات اليومية.....
كانت الأمسيات التي تلعب فيها شليل هي الأكثر انتظارا،، تلك الليالي التي يكون فيها القمر مكتملا، كقرص فضي معلق بعناية فوق بيوت الطين، يفيض ضوء هادئا لا يحرق العيون ثم لا يخيف الظلال.....
كان اختيار المكان ايضا فناً ،،كنا نختار أزقة ضيقة تتشعب كالأسئلة،.. ساحات ترابية خلف البيوت، جدران مهدمة تكون ملاجئ مثالية للإخفاء والاختباء
كل ركن في الحي كان يحمل اسما من وحي اللعبة ،،من الحفرة الي نقطة المراقبة وانتهاء بالميس والذي يعني خط النهاية
كان الجميع يجتمع كل في مكانه... ثم تبدأ طقوس اللعبة ...
يجلس الرامي صاحب الذراع القوية ،ثم يفرد أصابعه وكأنه يبارك العظمة، وبعدها يتمتم بكلمات لا يفهم منها سوى إيقاعها السحري، ثم يقذف بالعظمة بعيدا في الاتجاه المعاكي،،. بعدها نسمع صوت ارتطامها العظمي بالتراب، وتتوقف القلوب للحظة. بعدها، تندفع المجموعة كلها في الظلام، كقطيع ذئاب صغيرة يتعقب أثر فريسته... ولكن بدون جلبة، معتمدين علي الصمت، واللمس، والحدس الفطري ...

كان المحظوظ من يضع يده على العظمة أولاً... ليسعد بها لحظة قبل أن يخفيها في قبضته، ويبدأ في التسلل صوب الميس او خط النهاية.....

هنا تبدأ متعة المراوغة، ومحاولة خداع العيون التي تبحث عنه في كل زاوية. فكل من لم يعثر على شليل يصبح مطاردا لمن عثر عليها، وعندها، إما أن تنتقل العظمة إلى مكتشف جديد بعد صراع قصير على الهادي، أو يصل البطل إلى الميس منتصراً....

شليل وين راح؟ أكلو التمساح ،كانت تلك هي صرخة النصر، نطلقها بفخر وكأننا قمنا بتحرير مدينة، اما العظمة الصغيرة فكانت بمثابة رمز إمبراطورية او شعار ملكي .... كان الجميع يصفقون حتى ولو كانوا هم الخاسرين. لأن اللعبة كانت في جوهرها احتفالا بالحياة، وليست حربا أو نهاية تراجيدية ....

لقد كانت لعبة شليل في زمن لم تكن فيه أجهزة إلكترونية او ألعاب فيديو او ذكاء اصطناعي....

كانت شليل وغيرها من الألعاب الشعبية هي المدرسة الوحيدة التي يتعلم فيها الطفل كيف يكون إنسانا ،ليس عبر نصوص نظرية أو مواعظ جافة، بل عبر التجربة الحية كنا نتعلم ،، كيف نتعاون، كيف نتافس، كيف نخسر بكرامة، وكيف نكابر ولا نبكي أمام أصدقائنا عندما لا نجد العظمة...

لقد علّمتنا شليل ،،معنى الصبر. في فكرة البحث عن عظمة صغيرة في تراب الليل علمتنا كيف نمتلك عينين حادتين، وصبرا لا حدود له، وإيمانا بأن العظمة موجودة في مكان ما، وسيجدها من لا يمل...

تعلمنا أن نتحمل الفشل فاحياناً نبحث طويلاً ولا تجد شيئا وربما نصل إلى الميس ثم نكتشف أن شليل سقط من ايدينا و منذ البداية دون أن نشعر،، وعندها، نبدا مرحلة الضحك على ذاتنا،، ومن ثم نستعد للجولة التالية....

أما أكثر ما كانت تغرسه فينا، فهو فكرة الفريق،، فلم نكن أفرادا نتنافس بأنانية، كنا طاقما واحداً، يشجع بعضه بعضا، وربما نتا مر أحياناً على الرامي أو على الفريق الآخر، لكن التآمر كان جزءاً من المتعة، ولم يكن خبيثا أبدا. فطفولة السودان علمتنا أن نختلف دون أن نتناحر....

لقد كانت شليل بوابة لتعلم بروتوكول غير مكتوب فالقوانين لم تكن مكتوبة، لكن الجميع كان يعرفها..(لا تغش، لا تخبئ شليل في جيبك، لا تدفع غيرك أثناء البحث، وإذا أمسكت بالعظمة، فعليك أن تعلن ذلك بصوت مسموع.)كان النظام هو ما يجعل الفوضى ممتعة، لا مدمرة.

والغريب أن تلك اللعبة البسيطة كانت تعودنا على تحويل العادي إلى غير عادي. فالتراب لم يكن مجرد تراب، كان بمثابة ستار مسرحي. والعظمة لم تكن عظمة، كانت كناية عن حلم والمساء لم يكن مجرد وقت، كان ميعادا مقدسا لا نفوته

ه مهما حدث. كانت لعبة شليل بمثابة الدين الذي لا يجادل فيه أحد....

لكن... مثل كل جميل في هذه الحياة، كانت لشليل نهايتها. ..

جاءت الأجهزة الذكية لتسرق منا الأمسيات، وتحول الأطفال إلى كائنات محدقة في شاشات ضوئية لا تعرف دفء القمر... ثم اختفت الأزقة التي كنا نركض فيها، وحلت محلها شوارع إسفلتية لا تحتمل اللهو...

كبرنا نحن أيضاً، وصرنا نعتقد أن الرجولة تعني ألا نركض خلف عظمة في التراب.

ولكن في لحظات الصدق، عندما نخلو إلى أنفسنا، نشتاق جدا إلى صوت شليل وين راح؟ الذي كان يملأ الحارات فرحا بريئا،، نشتاق إلى ذلك الزمن الذي كنا نصنع فيه السعادة من قلب التعب والعوز...

نشتاق إلى الأصدقاء الذين كنا نتقاتل معهم في النهار ونلعب معهم في الليل...

نشتاق للى البراءة التي لم تكن نعرف أنها ستغادرنا بهذه السرعة...

اليوم، وبينما يشتد الحنين، وترتفع أصوات الدعوات لعودة سوداننا الذي نحب ، ربما تأتي ساعة نحاول فيها إحياء شليل من جديد. بجمع أطفالنا، ثم الخروج بهم إلى الفناء الخلفي تحت ضوء القمر...

ربما اطفالنا لا يفهمون... ربما يضحكون علينا. لكننا سنعلمهم على الأقل كيف تكون السعادة بلا واي فاي، وكيف تكون المتعة بلا بطارية. ثم نزرع في قلوبهم بذرة حنين إلى زمن لم يعاصروه، لكنه سيبقى حياً في ضحكاتهم..

ان شليل لم تكن لعبة عادية... كانت ثورة صغيرة ضد الفراغ، كانت طوق نجاة من غرق الفقر في بحر الإهمال، كانت شهادة ميلاد لأجيال كاملة تعلمت أن تصنع المستحيل من لا شيء..

ان شليل هي جزء من روح السودان الحقيقي، ذلك الذي لا يموت، حتى لو دفن تحت رمال الحروب لعقود ...

«مايكل».. قصة كاملة أم نسخة مفلترة من حياة ملك البوب؟

ملخص

فيلم «مايكل» يعرض سيرة مايكل جاكسون بشكل مُمجَّد وانتقائي، يركّز على نجاحاته الفنية ويبتعد عن الجوانب المثيرة للجدل في حياته. العمل تم بالتعاون مع تركة جاكسون، ما جعله أقرب إلى صورة "منقّحة" من كونه سيرة شاملة.

الفيلم يتجاهل بالكامل الاتهامات والقضايا التي لاحقت جاكسون لاحقًا، ولا يقترب من أي نقاش حولها. وبدلاً من ذلك، يكتفي بتقديم مسيرة مليئة بالإنجازات، ما يجعل السرد أقرب إلى الاحتفاء منه إلى التحليل أو الكشف.

يرتكز السرد على علاقة مايكل بوالده الصارم جو جاكسون، ويعرضها كعامل رئيسي في تشكيل شخصيته. كما يمر سريعًا على صعوده مع فرقة "جاكسون 5" وبدايات النجومية، وصولًا إلى نجاحات ضخمة مثل Thriller وMotown 25 دون تعمق كبير في التفاصيل.

يقدّم جعفر جاكسون أداءً لافتًا في تجسيد عمه، مع مشاهد موسيقية قوية تعيد إحياء روح أغانيه الشهيرة. رغم ذلك، يبقى الفيلم تقليديًا في بنائه، أقرب إلى سلسلة محطات نجاح منه إلى سيرة إنسانية عميقة، ما يترك سؤالًا مفتوحًا: هل قدّم مايكل الحقيقي أم صورته الأسطورية فقط؟

MICHAEL
2025
FROM PRODUCER OF 'BOHEMIAN RHAPSODY'
LIONSGATE

نقلا عن اسوشيتد برس

يقدم فيلم «مايكل» قراءة ملمعة لإرث نجم البوب مايكل جاكسون، إذ يركز على ذروات مسيرته الفنية، بينما يخفف أو يتجاهل الكثير من تعقيداتها. والنتيجة فيلم سيرة تقليدي يحتفي بالصورة الأسطورية أكثر مما يقترب من الإنسان.

أسطورة على مقاس التركة.. سيرة تلمّع وتختزل

الفيلم من إخراج أنطوان فوكوا، وقد أنجز بالتعاون مع تركة جاكسون، وهو ما يمنحه منظورا محدودا ومتحكما به. وينتهي السرد قبل التطرق إلى الاتهامات التي طالت جاكسون لاحقا، بما في ذلك قضايا الاعتداء الجنسي، وهي وقائع بقيت خارج إطار الفيلم بالكامل. ويكتفي العمل بتقديم صورة انتقائية لمسيرته، تركز على النجاح الفني وتتجنب مناطق الجدل.

لا يلمح الفيلم حتى بشكل عابر إلى تلك القضايا، بل يتجاوزها كأنها غير موجودة، ليقدم نسخة من القصة أقرب إلى الفانتازيا منها إلى السيرة الكاملة، حيث تستعاد لحظات المجد بينما تُغفل التناقضات.

ومن السهل فهم هذا الاختيار، إذ يرى الكاتب السينمائي جيك كويل أن مايكل جاكسون لا يزال واحدا من أكثر الفنانين تأثيرا في القرن العشرين، وأن أعماله مثل «Billie Jean» و«Thriller» شكلت جزءا من الذاكرة الجماعية العالمية. غير أن هذا التركيز على الجانب الفني وحده يجعل الفيلم أقرب إلى استعادة انتقائية للتاريخ.

صراع الأب والابن.. العمود الفقري للحكاية

يعتمد السيناريو، الذي كتبه جون لوغان، على بناء تقليدي لفيلم السيرة، يتمحور حول علاقة مايكل بوالده جو جاكسون، الذي يجسده كولمان دومينغو، باعتباره شخصية صارمة تدفع أبناءها نحو النجاح بالقوة والانضباط.

هذا الصراع الأبوي يشكل العمود الفقري للفيلم، أكثر من أي قراءة أوسع لمسيرة الفنان.

أداء يرفع السيرة

في المقابل، يقدم جعفر جاكسون أداء لافتا في دور عمه، حيث يلتقط ملامح الشخصية وحركتها على المسرح بدقة واضحة، ويمنحها حضورا يجمع بين البراءة والهيبة. ورغم أن الأداء يعتمد كثيرا على التشابه الشكلي والحركي، فإنه ينجح في استحضار جزء من روح الشخصية التي جسدها.

كما يبرز في الفيلم أداء جوليانو كرو فالدي في تجسيد النسخة الأصغر من مايكل، مقدما صورة لطفولة محكومة بالانضباط المبكر والضغط العائلي، وهي المرحلة التي ينطلق منها السرد.

«جاكسون 5» وذروة النجومية.. محطات نجاح سريعة

يتتبع الفيلم مسار فرقة «جاكسون 5» وصعود مايكل المبكر، لكنه يختصر كثيرا من التفاصيل التاريخية، ويمر سريعا على محطات مفصلية في حياته المهنية. ومع الانتقال إلى مرحلة النجومية، يركز على نجاحات بارزة مثل «Motown 25» و«Thriller»، لكنه يعرضها كلوحات منفصلة أكثر من كونها جزءا من تطور درامي متكامل.

كما يتناول الفيلم جانبا من شخصية مايكل الخاصة، إذ يظهر انعزاله وارتباطه بعالم الطفولة، دون التوسع في تفسير هذه السمات أو تعقيداتها النفسية. وتبقى الشخصيات المحيطة به، بما فيها أفراد عائلته، في الخلفية إلى حد كبير، في سرد يضع البطل في مركز الصورة بشكل شبه كامل.

من حيث البناء، يقترب الفيلم من نموذج أفلام السيرة الموسيقية التقليدية، التي تقدم مسيرة الفنان عبر «محطات نجاح» متتابعة، أكثر من اهتمامها بالتفاصيل الإنسانية أو التناقضات الداخلية. ويمكن ملاحظة تشابه في هذا النهج مع أفلام سيرة موسيقية أخرى تناولت نجوما كبارا في إطار مشابه.

احتفاء بالأسطورة أكثر من تفكيكها

ورغم محدودية العمق الدرامي، ينجح الفيلم في تقديم لحظات أداء قوية، خصوصا في المشاهد الموسيقية التي تعيد إحياء أغنيات جاكسون الشهيرة، إذ يبرز الجانب الاستعراضي بوصفه العنصر الأكثر تأثيرا في العمل.

في النهاية، يبدو «مايكل» أقرب إلى احتفاء بصناعة الأسطورة منه إلى تفكيكها. إنه فيلم يركز على الصورة التي بقيت في الذاكرة، أكثر من تلك التي شكلتها التناقضات والجدل. وبينما يمنح جعفر جاكسون العمل حضورا حيويا، يبقى السؤال مفتوحا حول ما إذا كان الفيلم قد قدم القصة كاملة، أم اكتفى بجانب واحد منها فقط.

فاروق سليمان..تنويريون ولكن؟

السر السيد

ملخص

تناول النص فكرة أساسية مفادها أن التنوير في أي مجتمع لا يكتمل دون حضور الفنون، لأنها وسيلة فعالة لنقل المعرفة وتحفيز التفكير وإعادة اكتشاف العالم. فالفنون تربط الإنسان بمحيطه اجتماعياً وثقافياً وجمالياً، كما يظهر من تجارب عالمية بارزة، لكن في السودان غالباً ما يُهمَّش دور الفنانين عند الحديث عن رواد التنوير.

يبرز الكاتب شخصية فاروق سليمان بوصفه أحد الأسماء التي تستحق إعادة الاعتبار ضمن رواد التنوير في السودان. فهو مخرج تلفزيوني رائد ساهم منذ ستينيات القرن الماضي في تأسيس الدراما التلفزيونية السودانية، وكان وراء أول مسلسل سوداني، مستفيداً من دراسته وخبراته في الإخراج داخل السودان وخارجه.

يوضح أن فاروق سليمان اعتمد على الدراما كوسيلة للتنوير والتعليم، حيث قدم عبر أعماله قصصاً تعكس قضايا المجتمع وتثير التساؤلات وتدعم الوعي. وقد تميزت أعماله بطرح موضوعات اجتماعية وثقافية وسياسية متنوعة، وبقدرته على تصوير الواقع السوداني وإشراك مختلف فئاته، مما جعل الدراما أداة للتأثير والتغيير.

يختتم الكاتب بالتأكيد على ريادة فاروق سليمان ودوره في تطوير الدراما وصناعة جمهورها، إضافة إلى دعمه للأجيال الجديدة من الفنانين. فقد ترك إرثاً فنياً مهماً يعكس رؤيته التنويرية، واستمر تأثيره حتى بعد وفاته عام 2009، ليظل مثالاً للفنان الذي جمع بين الإبداع والرسالة.

اشارة

لا تكتمل حلقات التنوير وصناعة المختلِف بما ينفع الناس في أي مجتمع من المجتمعات، من غير أن يكون للفنون حضور، وذلك لأنها حمّالة للمعرفة، ومحرّضة على إعادة اكتشاف العالم فهي الأقدر مقارنة بالمعارف الانسانية الأخرى على ربط الانسان بمحيطه الاجتماعي، والوجودي، جمالياً، واجتماعياً، وثقافياً، وسياسياً. ان اسماء مثل سوفكليس، وبيتهوفن، وطه حسين، وفرجينا وولف، وغيرهم وغيرها، انما تؤكد على الموقع المتميز للفنون في ذاكرة التنوير في العالم، اما في السودان وبرغم الأدوار المتعاظمة التي لعبتها الفنون في معركة التنوير، لا يزال معظمنا عند الحديث عن مسيرة التنوير ورواده، لا يجد حرجاً في عدم ذكر اسماء الفنانين وعدَّهم من رواد التنوير، فهل صادفك مثلا من اشار الي الملحن والمغني العبقري كرومة كرائدا من رواد التنوير؟.. لا اظن !!.

فاروق سليمان

الاداري السابق، والمخرج الكبير في التلفزيون القومي فاروق سليمان، اسم باستطاعته أن يعيد ترسيم (خريطة التنوير ورواده)، فلا تصبح وقفا لفئات محددة ولمجالات محددة، وانما موطنا لكل مساهمة طليعية تتسم بالاصالة والجدة والاختلاف وبما ينفع الناس.

تقول سيرته: انه احد أهم الأسماء المؤسسة لمشروع الدراما التلفزيونية في السودان منذ انطلاقتها الأولى في مطلع ستينيات القرن الماضي، لذلك لم يكن غريباً ان يرتبط اسمه كمخرج بأول مسلسل تلفزيوني سوداني في تاريخ الدراما السودانية هو مسلسل (المرابي)، من تأليف الاستاذ حسن عبدالمجيد. وُلد في مدينة أم درمان -حي المسالمة في العام 1937، و تلقى تعليمه بالمسالمة الأولية ثم مدرسة الأقباط و الثانوي بمدرسة فاروق بالخرطوم ثم التحق بجامعة القاهرة- فرع الخرطوم- كلية الحقوق، كما انه كان قد تلقى دراسات في الإخراج التلفزيوني في مصر وبعدها دورة في الإخراج الدرامي في ألمانيا الاتحادية.

إن المخرج فاروق سليمان استحق ان يسكن ذاكرة التنوير وان يكون واحداً من أهم رواده لأنه اقتحم مجالاً ملغوماً هو مجال الدراما، وانه استمر في مشروعه وواصل برغم الصعوبات والعقبات وان الدراما التلفزيونية كانت رهانه الوحيد واداته في التنوير والتعليم، فقد حكي فاروق عبر الصورة آلاف الحكايات عبر المسلسل والتمثيلية.. تلك الحكايات التي تفرح الناس وتحزنهم.. تعلمهم وتنورهم وتجعلهم يتساءلون.. انه صاحب رسالة معقدة تتبدي فيها تشاركية القصص، وتشاركية النساء والرجال، وتشابكية المجالات من سياسة، وثقافة، واجتماع، ويتبدي فيها الوطن عبر امكنته وسحناته وازيائه واطعمته، فالدراما

هي فن الحكي بامتياز وفي الحكي تكمن العبرة وتتخلق المقاومة.

إن فاروق سليمان طليعي من نوع خاص وبالتالي جدير بالريادة في جبهة التنوير، فقد ارتبط اسمه بأول مسلسل تجاوزت حلقاته السبع هو مسلسل «المال والحب» للاستاذ عمر الحميدى وبأول مسلسل تجاوزت حلقاته العشرين هو مسلسل «اللواء الأبيض» للاستاذ محجوب بريبر و السينارست الاستاذ أمين محمد احمد، وهو بمثابة القلب في جسد الدراما التلفزيونية فمن حيث الكم خاصة في التمثيليات والمسرحيات المنقولة هو صاحب النصيب الأوْفر، وهو الخبير بالمزاج العام في تعاطي السودانيين مع الدراما السودانية التي عاشت تحديا مع الدراما العربية خاصة المصرية منذ الثمانينيات والي الان فقد استطاع بخبرته تلك أن يجعل السودانيين يتحلقون حول المسلسل السوداني، كما في مسلسلاته، «سكة الخطر»، و«الشاهد والضحية»، و«الدهباية»، ومسلسلات غيره ك«التصفية» للمخرج والمؤلف الفقيد الفاتح البدوي، و«اقمار الضواحي» للمؤلف عبدالناصر الطائف والمخرج قاسم ابوزيد، لذلك فهو الرائد وبلا منازع في صناعة جمهور الدراما التلفزيونية، بل وأحد أهم واضعي قواعد المشهد الدرامي التلفزيوني السوداني فمما لاشك فيه انه قد اثر كثيرا فيمن جاء بعده من المخرجين... عندما نكتب عنه فأننا نكتب عن معلم، فسيح القلب، عظيم التواضع.. نكتب عن حساسية مبهرة في اختيار النصوص، وحساسية مبهرة في اختيار الممثلين، فمن منا لم ينفعل ويتفاعل مع تمثيلية (في انتظار الإعدام) للمؤلف عبدالرازق جلال، او تمثيلية (حصاد الزمن) للمؤلف محمدشريف علي، أو (مسلسل المال والحب).

خاتمة

اكاد أجزم ان فاروق سليمان وهو يحفر في مشروعه الدرامي كان علي دراية بأهمية تواصل الاجيال وقيمتها المضافة في جعل العمل الفني اكثر قوة، ومقدرة علي الخلود، فقد جمع في مسيرته علي سبيل المثال بين عادل محمد خير وعبد الرازق جلال في مجال التأليف وبين فتحية محمد احمد وهالة أغا، وبين عوض صديق والرشيد احمد عيسى في مجال التمثيل، كما لا يجب ان ننسي رفده للدراما التلفزيونية بالوجوه الجديدة ومساهمته في صناعة عدد من النجوم.

انه فاروق سليمان المخرج المثابر الذي شق طريقا وعرا لصنع صورنا و صورتنا، ولسرد حكاياتنا الظاهرة منها والمستترة، ويا للعجب فقد كانت آخر حكاياته، هي حكاية الدهباية بنت رهيد البردي مع خالد ابن امدرمان وتبديات الاختلاف القائم علي الترتيبات العرقية بخصوص زواج خالد والدهباية، لتضعنا الحكاية المسيجة بالعنف والدم، امام صورة الدارفوري كما يراها الامدرماني، وصورة الامدرماني كما يراها الدارفوري وذلك من خلال مسلسل الدهباية للمؤلف الدكتور علي البدوي المبارك والمعالجة التلفزيونية للكاتب الكبير عبدالرازق جلال، وهو آخر مسلسل اخرجه فاروق.. فتأمل!!.

مضي فاروق سليمان لرحاب رب غفور في يوم 15 مايو 2009.

جالسا فى النجم

خالد عمر

إلى ضِفافِ الحَقِّ حُلمَئذٍ المَساق
فكونوا أشدَّ من قطرةِ الماءِ
بقطرةِ الماءِ في النَّهر التصاق
كونوا كالحقولِ البكْر
في باطِنِ الأرضِ زلَزلةً
وفي أولِ الماءِ انعتاق
كونوا ..
فما من غيرِكم أحدٌ
ليفهمَ شوقَنا
ويفهمَ كونَنا نظمٌ
من الطرقاتِ و الإنسانِ و الإشراق]

(النص).....

جالساً في النَّجمِ
ليسِ كما يَشتَهي الشَّاعِرُ أو
يَستَحِي القديس
جالسا فى النجم مُتفيِّئاً ذاتي
وراضٍ بالكمال الثانوي فى بشريّتي
ولىً من باطنٍ الأرضِ رِداءٌ
ومن طَرَف السماءِ قَمِيص
جالساً والنَّجمُ يوقِدُ في الأعالي روحَه دُرَّيةً
ويُضيئُنى من جلسةِ الشهداءِ في حُزْنِ القلوبِ البِكر في قِممِ المتاريس

يُضيئنى ثم يتركني على قيدِ الوسامةِ
كالسؤالات المُشعَّةِ في عيونِ الملائكِ
قُرب نوافذ بيتيَّ الأرضِي كالدَّم الثوريِّ
حين ينسلخُ الضُحَى عن لُحمَةِ الأوقات ،
والغصونُ الغُرُّ في شَجَرِ الكلامِ تصنُّ من وَلَهٍ
لرؤيةِ الوعد المُجنحِ بالحقائق ، يُسْفِرُ شاهراً ثِقَتى والشّموسُ تَمِيس .

جالساً في النَّجم كأنَّني في الأبجديةِ النبرُ المضافُ
وفي اللغاتِ جميعِها الحَرفُ الرئيس
أتصفحُ الغيمَ - بالذائقةِ الطِّينيِّة الفُصحَى
-
عن سطْرِ ماءٍ في الهواء السهلِ لم يُتل على ظمأَ الحقوَل اليابساتِ في أرفَفّ مكتباتِ البحث،
اليانِعاتِ في مُخيلةِ الفِلاحةِ، في حُلم الترابِ السَّرمديّ مُنَزِّهِ الرغباتِ في بَذَخيَّةِ صَمتهِ العفويّ بين منازلِ الشِّعرالحديث .

هذه ثقتي في غدٍ أنورِ أدعوه من بطنِ صدى الهتاف وظَهرِ قلبٍ أعسَرٍ سيشارك المجهولَ معرفةَ المَحَال الّتي
من خلفها تأتي إلى أذهانِنا صُوَرُ الغياب
و تفجأُ الآذانَ أصداءُ الأغاني الراعفات تحسُّراً
أبداً في غَمْرةِ العزفِ و اللَّحنِ الحَبيس.

هذه معرفتي بجيئَتِهِ الأكيدَةِ مُربكاً -
مِن هَولِ طَلعَتِهِ - سِعَةَ القِياسِ المُستَدِقِ حَصافةً في الوصف ،
المُستميت سدىً في رهابِ القَصَدِيَّةِ ا لمَفتُو ح
المُستميت ولا يَطالُ ظِلالَ معنىً
أو يُحصِي بمِعياريَّة الظَّنِ أنفاسَ المَقِيس .

هذه لُغَتي،، ،، أتَمرآى بكَفِّي وأُبْصِرُ مِن بينِ زَلزلةِ المخاوفِ أنني ملء الكواكب سيدٌ
والصولجان سَريحةٌ من هَمْسِ هَذى الأرض
تُوسعُ ظفرَ سيادتي وخزاً ،
تُفزِعُ بالصَّدى النَّاريِّ مسْكَنَتي
وتُشعِلِ وَجْدَ خطوي في بَلاطِ السَّهوِ

أ لسِنةً
على عدميَّةِ الزَّعمِ و السَّعي الحَثِيث .
هذه لُغتي و مِنصَتي الكُبرى لأحلامٍ أؤلِفُها جالساً على كيفي وهي تألفني كيفما اتفق الجلوسُ ... فأنا الجليس.
أنا التَّرقُب في الرؤى .. والتَّحنُنُ في الأغاني..
انا الحُريَّةُ الما قبلُ .. قِتالي ضدَّ نفْسي ..
وأنا الحَريص ..
قائماً بالعَدلِ بين الفلسفات
وهي تُوهِمَني بالقبولِ الرحب ، تُلهِمَني المزيدَ من حُلمِ البيوتِ المُقفلات القلب في وجهِ آثارِ الحياةِ الفائِتة ،
الكاظماتِ العِشق و غارقاتٍ في كَثيفِ الإنعزال، طيِّعاتٍ في الأسى كالبيوتِ العادِيات و خائِفات
والنوافذ في أعاليها مثل مَفاتِن الغيمات مُعلقاتٍ في الهواء و سَاهِماتٍ في البعيد، مُنكّساتِ التَّوقِ ومُشرَعاتٍ ، مُشرَعات

وقائماً بالعدلِ بيني وبين نفسي ، قد أُزكّي فِكرةً مَقلوبةً أو رايةً مَثقوبَةً للموقفِ المَنسِي مِن بينِ المواقف
أُضحي حينَ أرفعُ حَولتي ورغائبي
بالَّذي قد يحَسِّنَ صُورَتي وهوَ يَنْقلُها مِن إطارٍ عاطِفيٍّ لإطارٍ بلشفيٍّ لا يُحرِّرُها إذ يُعايرُها بالزُّخْرُف العَقَديّ في أفكارِه وما تشابَه من تَفانِينِ الهَباء
فتَرَفَق أيُّها الثَّوري حين تأخذني إليكَ بِدَفقةِ شارعٍ فرعيٍّ يَجْرِي كنهرِ الرُّوح قُربَ دمي
في وطنٍ أنتَ فيهِ خُيوطُ ضوءٍ في القراباتِ وثُريَّاتِ نَماء
أنتَ عرَّاقيةُ البَلَديّ وثوبُ جارَتِهِ البَسيط ،
أنتَ أحرفُ صَوتِهِ التَّامات والنغمُ الإضافيّ في كلماتِهِ حيثُ يَنطَلِق النِّداء
وأنتَ أحضانُ السَّماء

أيُّها الثَّوريُّ ، يا المَدَنيُّ ، يا العَفَويُّ والشَّعْبي ، يا النَّبَويّ
وَفِّر دمَ السِّلميةِ الأَزكَى
لأجْلِ عَدُوٍّ كامِنٍ في وقتِنا الذَّهَبيّ
وهوَ يَعرِفُنا ، يَستَحقُ لقاءَنا السَّلميَّ بالفعلِ ويَفهمُ التَّعبير

عَدَوٌّ يُناصِبُنا العَداءَ أصالةً عن نفسِهِ
لا الأرزَقِيّ الغاشِمِ النَّذْلِ الأجير

وَفِّر مَعاني النُبْلِ في غَضَبِ البلادِ ودَمْعِ أُمٍ أقْدَس
حَفظَتُهُ في الشِّعرِ المُقاوِمِ و الكرامةِ والجمالِ الحُرِّ
نَذَرَتهُ للحُزْنِ الأُمُوميّ الأَمير
كثيرُ بَهاءُ المَوكِبِ الضَّوئي على حُرَّاس فوضَى القُبْحِ في القَصْرِ المُفَخّخِ بالرعونةِ أيُّها الثَّوريّ
ونَبْضُ قصيدَةِ الوَطَنِ الزَّكِيِّ على هذا (العَدُوّ) كثير
فتوحَد يا حبيب الشَّارعِ الواحد .. يا أحسن الأسماءِ في رَجْعِ الصَّدَى الوطنيِّ .. يا عَديل السَّير يا أقوى الكمالاتِ يالمَدَنِيّ يا طيب التَّعبير
توحَّد قَبْلَ هذا التَّيه مُنتَبِهاً لموقِفِ خُطوتَينِ عَزيزَتينِ
فَتَنتهُما في الدَّربِ نحو الفَجْرِ نَرجسَةٌ تراءَت مثل قوسِ الإفتراقِ على أعتابِ تاريخِ المسير -
نَرجسةٌ تراءَت مثل سِيرين القديمةِ تفتكُ بالسُّفّائنِ حَيثُ تَضِلُها في البحر ، فإن التَّيهَ في المِرآةِ مِثلِ التَّيهِ في الصحراء أو في البحر .. التَّيهُ في موتِ الضَّمير

فتَنَتهُما وارتَجَّ المدى (أنا ذا) فصاحت خُطوة أولى : صباح الخير نجمة وقتِنا الذَّهبي
وضجَّت الأُخرى في تَعالٍ سافرٍ : مساءالخير يا الثَّوريّ مساء الغيرِ لا التغيير
وتوقَّفَت كلتاهُما مفتونةً بجراحِها وبَراحِها ... تَرَي في الخطوةِ الأُخرى خطايا الرَّفضِ والتَّخوين والتَّدمير
تراها في مَرَايا الوقتِ مَنقَصَةً سَتمحُوَ بالمُفارِق وجهَها وتُذهِب ريحَها
كلما أومَض شارحاً وجهَ الطَّريقِ وكاشِفاً أسرارَهُ همسُ النَّشيد الحُرّ في أُذنِ المَصِير.

لكنها الثورةُ مَجمعُ الأصداءِ في مُتفرِّقٍ يَتَخطَّفُ الأوقات يذرُوها خارج الأوطانِ
كي يُبقِي على صِدقيَّة الإنسان في التَّوقيتِ و النَّفَسِ الأخِير

بين شتات الحرب وطموح الأولمبياد..

«سيدات صقور الجديان» يرفعن راية التحدي في طريق لوس أنجلوس

ملخص

أسفرت قرعة التصفيات الأفريقية المؤهلة إلى دورة الألعاب الأولمبية «لوس أنجلوس 2028» للسيدات، والتي جرت مراسمها في مقر الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (كاف) بالعاصمة المصرية القاهرة، عن مواجهة عربية خالصة في الدور الأول تجمع بين منتخبي السودان وجزر القمر. وتأتي هذه المواجهة في استهلال مشوار شاق وطويل نحو حجز بطاقة التأهل للأولمبياد، حيث من المقرر أن تقام مباراتا الذهاب والإياب في الفترة ما بين الأول والتاسع من يونيو (حزيران) المقبل.

طريق «الأشواك» نحو الدور الثاني

تكتسب مواجهة السودان وجزر القمر أهمية استراتيجية مضاعفة، إذ إن الفائز بمجموع المباراتين سيجد نفسه في اختبار «ناري» خلال الدور الثاني أمام أحد عمالقة القارة السمراء؛ منتخب نيجيريا، الملقب بـ«سوبر فالكونز». وكان المنتخب النيجيري، الذي استعاد بريقه بالوصول إلى ربع نهائي أولمبياد باريس 2024، قد وُضع في مسار الفائز من هذه الموقعة، حيث ستقام مباريات الدور الثاني في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل.

وفي أول تعليق فني على تحضيرات «سيدات السودان»، كشف المدرب الخبير برهان تيه، المسؤول الفني عن منتخبات السيدات السودانية، في تصريحات خاصة لموقع «نادينا» الإلكتروني، عن ملامح خطة الإعداد المقترحة. وأكد تيه أن البرنامج يتضمن إقامة معسكر تدريبي مشترك لمنتخب السيدات (تحت 17 عاماً) والمنتخب الأولمبي (تحت 23 عاماً) في ليبيا خلال الفترة من 12 إلى 28 مايو (أيار) الحالي.

وأشار تيه، الذي تحدث من القاهرة، إلى أنه في حال تعذر إقامة المعسكر في ليبيا، فإن الخيارات البديلة ستنحصر بين مصر وإثيوبيا. ويهدف المعسكر إلى تجميع 35 لاعبة، تم اختيارهن بعناية من مجموعة المحترفات والمتواجدات في مصر، إضافة إلى لاعبات من داخل السودان يمثلن المنتخب المدرسي (تحت 17 عاماً).

لم يخفِ كوتش تيه حجم الصعوبات التي تحيط بكرة القدم النسائية في السودان، واصفاً الظروف بـ«المعقدة» للغاية. وأوضح أن النشاط الكروي النسائي يعاني من شلل شبه تام، حيث لا يوجد دوري منتظم منذ نحو ثلاث سنوات ونصف السنة جراء الأوضاع التي تمر بها البلاد. ويعتمد الجهاز الفني حالياً على تجميع اللاعبات من دول الشتات والمناطق المستقرة لمحاولة خلق نوع من الجاهزية قبل الدخول في غمار التصفيات.

خريطة التصفيات الأفريقية

القرعة الأفريقية التي شهدت مشاركة 35 منتخباً، رسمت مسارات مثيرة للمنتخبات العربية والأفريقية الأخرى؛ حيث تلتقي تونس مع السنغال، والمغرب مع الكونغو، بينما تصطدم زامبيا بأوغندا في مواجهات لا تقبل القسمة على اثنين. وتسعى نيجيريا، التي غابت لثلاث دورات متتالية قبل العودة في النسخة الأخيرة، لتأمين مقعدها مبكراً، بينما يطمح المنتخب السوداني إلى إحداث المفاجأة وتجاوز عقبة جزر القمر أولاً قبل التفكير في مواجهة «النسور».